

حرب القلم

الرأي القام



حرب القلم

محمّد حسن الوزاني

حرب القلم

5

1984

الناشر
مؤسسة محمد حسن الوزاني

حقوق الطبع محفوظة

1404هـ = 1984م

الإهداء

إلى أرواح جميع شهداء المقاومة
المسلحة والحركة الوطنية التحريرية في المغرب .

وإلى جميع الأجيال المغربية : لكي تعلم
وتتذكر عسى تنفع الذكرى المؤمنين .

المؤلف

تقديم

تنشر مؤسسة محمد حسن الوزاني ضمن سلسلة حرب القلم ما كتبه الأستاذ المرحوم محمد حسن الوزاني ، وقد صدرت في العدد الأول (1981) المقالات التي دبجها يراعه في جريدة الدفاع سنة 1937 ، وفي جريدة السياسة سنة 1967 مع بعض الوثائق السياسية المهمة .

ونشرت المؤسسة في العدد الثاني (1981) المقالات التي ظهرت في جريدة الدستور سنة 1962 بعنوان الوثبات . واشتمل العدد الثالث (1982) على المقالات الصادرة في جريدة الرأي العام سنتي 1947 و 1948 تحت شعار الغمرات ، كما احتوى العدد الرابع (1983) على المقالات المنشورة في جريدة الرأي العام سنتي 1949 و 1950 تحت نفس شعار الغمرات .

وتنشر المؤسسة في هذا العدد الخامس المقالات التي ظهرت كذلك في جريدة الرأي العام بعنوان الغمرات ، خلال سنوات 1951 - 1952 - 1956 - 1957 - 1959 مع الإشارة إلى أن جريدة الرأي العام مُنعت من الصدور بقرار من سلطات الحماية

الفرنسية سنة 1952 بعد حوادث الدار البيضاء ، ولم تستأنف الصدور إلا بعد الاستقلال .

وينبغي التذكير بأن محمد حسن الوزاني كان غائباً عن المغرب من سنة 1951 حتى سنة 1956 وقد قام خلال هذه المدة برحلات كثيرة في مختلف جهات العالم للتعريف بالقضية الوطنية المغربية على النطاق الدولي . وفيما بين سنة 1956 و 1959 ، حيث غيرت جريدة الرأي العام اتجاهها السياسي على صورة مديرها ، كتب محمد حسن الوزاني مقالات في سلسلة فصل الخطاب ، وحديث جبهة .

وذلك ما سيكون موضوع العدد السادس القادم الذي سيضم بالإضافة إلى ذلك كتابات وقع العثور عليها أخيراً .

كلمة صريحة وموقف واضح

شهد المغرب في الأسابيع الأخيرة أزمة سياسية خانقة من نوع لم يتقدم له نظير في تاريخ العلاقات المغربية الفرنسية .

ولهذه الأزمة أسباب كثيرة منها ما هي ظاهرة - ولعلها أقل أهمية من الأخرى - ومنها ما هي خفية ، وهذه لا يعلمها غير الراسخين في علم السياسة المغربية أي غير الخبيرين بأسرار ومكنونات المراجع العليا المختصة .

وقد يعنى الباحث المستطلع بكشف النقاب عن (خبايا) الحالة ، ولكن سرعان ما يعترضه عدم توفر المعلومات الصحيحة التي تمكن من سبر غور الأزمة وتمحيص حقيقتها والعلم بما وراء الستار المسدول على جوانب هامة منها .

ولم تكن الصحافة الأجنبية - وخاصة منها الفرنسية - لتساعد على انفراج الأزمة التي شغلت الرأي العام في الداخل والخارج ، بل كانت تلك الصحافة بكتاباتها المغرضة المكشوفة ، وتحريضاتها المتوالية المفضوحة عاملاً كبيراً في تطور الأزمة واستفحالها ، وبهذا برهنت تلك الصحافة في الداخل والخارج على أنها مضلة الرأي العام - كما قد تكون في غير هذا

خادمته - أي أنها تستحق أن تدعى (صاحبة الجلالة) في الشر والخير معاً .

ولو كانت تلك الصحافة تحترم نفسها وتقدر مهمتها ، وترن مسؤوليتها ، وتتبصر في عاقبة أمرها لكانت في مثل هذه الأزمة أداة خير لا شر ، ورسول سلم لا حرب وعنصر طمأنينة لا فتنة .

وإن ما ساءنا أكثر من غيره في تلك الصحافة لهو خروجها عن حدود الاعتدال واللياقة والاحترام ، وتجروها على ما هو عادة في الأمم موضع حرمة واجلال ، وقد اتخذت تلك الصحافة موقفها ذاك دون أن تجد وازعاً من نفسها ولا من القوانين وممن هم مسؤولون عن تنفيذها ، ولكن بما أن الغاية تبرر الوسيلة - كما في عرف كل سياسة ما كره - فقد اتحدت هنا الأهداف فتضامنت الوسائل .

وقد كان الموقف الذي التزمته هذه الجريدة - منذ نشأت الأزمة - هو اغفال تلك الصحافة المغرضة ، والإعراض عن مخازيها ، والترفع عن كل جدال معها ، ونحن لم نتخذ هذا الموقف عن غير بينة وبصيرة ، بل كانت تبرره في نظرنا مصلحة البلاد العليا .

ذاك كان موقفنا من تلك الصحافة التي تمالأت على المغرب والمغاربة بما نتورع هنا عن ذكره .

أما موقفنا من الأزمة نفسها فقد أوضحنا في العدد الماضي أهم ما حملنا عليه من عوامل واعتبارات كلها في صميم الصالح

العام المغربي الذي يتحكم وحده في جميع مواقفنا وأعمالنا كسياسيين وجنود في الميدان . وغني عن البيان أن حزبنا المعروف في الداخل والخارج باستقلاله الفكري وبعده الدائم عن كل المؤثرات الخارجية عن صالح القضية الوطنية لم يتعود قط الاندفاع مع التيارات التي قد تجرف غيره من أفراد وهيئات وهو مع هذا ثابت في موقفه السياسي القائم على مراعاة مصلحة الوطن العليا ، ولسنا ننكر ما في موقف أحرار الفكر وأوفياء الضمير وأنصار الواجب من أخطار وآفات معنوية في بلاد كالمغرب ما يزال الكثيرون فيها - واأسفاه ! - يعبدون الأصنام والتماثيل في السياسة ويتبعون في مجال دعايتها كل ناعق ، ويجرون في حلبتها وراء كل تائه ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أنه لا تزال في بلادنا أقوام تعد نفسها راقية أو شبيهة بالراقية ومع ذلك تضيق درعاً بحرية الفكر والنقد ، وبواجب النصيح والارشاد . وقد قلنا ولا نفتأ نؤكد أن المغربي لا يمكن أن ينال الحق وهو له في الواقع ناكراً ، ولا أن يظفر بالحرية وهو لها فعلاً خصم سواء كان بهذا شاعراً أو غير شاعر ، فأول ما يجب أن يحققه المغربي من مطامحه في الحرية هو تحرير فكره من كل ما يخالف الحرية حساً ومعنى وكل إنسان ليس بحر ما دام لا يحترم في نفسه وعند غيره كامل حقوق الحرية والنقد ، وسائر واجبات النصيحة والهداية وذلك في مجال السلوك والسياسة ، وبعبارة أوضح ليس بحر ولا بقادر على نيل الحرية كل من يفكر تفكير العبد أو الأسير ، ويسير سيرتهما مع نفسه وبين الناس مهما كانت الظروف والأحوال العامة والخاصة .

إننا نصبو في هذه البلاد إلى الحرية بجميع أشكالها
وصورها ، ونكافح كل من نعتقد أنه غاصبها أو عرقلة في
سبيلها .

ولكن قلما نبرهن على أننا طلاب الحرية حقاً ويقيناً ، وأنها
أبطال في معتركها وما دام هذا هو دأبنا - علمنا أو لم نعلم - فإن
الحرية ستظل في هذه الأرض أسيرة ، وستبقى بين قومنا غريبة
إلى أن يشاء الله ويهدينا سواء السبيل .

وكيف نستطيع أن نكون في المغرب رأياً عاماً كالذي يوجد
في الأمم الراقية إذا لم نحسن استعمال ما بقي في أيدينا من فلول
الحرية ؟ وهل يتم لنا حسن استعمالها بغير الممارسة المنتجة في
مجال الفكر والقول والعمل ؟

وبعبارة إذا قدر للحرية أن تنكب في هذه الأرض بغيرنا أفلا
يجب أن لا تنكب بنا أكثر وأشد ونحن لها طالبون وفي سبيلها
مضحون بكل مرتخص وغال ؟ فكل هذا يفرض علينا - مهما
كانت الظروف السياسية وغيرها - أن نقول للمحسن :
(أحسنت) ، وللمسيء : (أسأت) ورائدنا في هذا وذاك :
صالح الفرد والمجتمع ، والوطن والشعب .

فبغير هذا لا يكون صلاح ولا هداية ، وبما أن المغرب
مفتقر إلى انقلاب شامل في جميع ميادين الحياة العامة والخاصة
فهو مفتقر - بقدر هذا طبعاً - إلى كل أنواع الحرية . وغني عن
القول أن الحرية تؤخذ ولا تعطي وهي أقرب إلى المغاربة مما
يظنون .

وإذا لم نستطع - للموانع والظروف المعروفة - أن نتمتع نحن المغاربة بكامل الحرية في الرأي والتعبير فلسنا بمنكرين أننا - بالرغم من قيود التشريع وتصرفات الرقابة - تملك مثلاً من حرية الصحافة قسطاً بجعلنا - في دائرة محدودة - قادرين على أن نؤدي بعض واجب الرسالة المنوطة بنا كدعاة وطنيين ومصلحين اجتماعيين ، وهداة سياسيين ، ومنذ أسست جريدتنا هذه « الرأي العام » وهي دائبة على الخطة المرسومة لها لا يثنى عنها أي حائل ولا اعتبار ، وقد كانت ولا تزال تتخذ شعارها هذه الكلمة المأثورة عن زعيم مصر سعد الذي عبر بها عن حق الصحافة الأقدس في الحرية والنقد ، والنصح والارشاد ، قال : (الصحافة حرة تقول في حدود القانون ما تشاء وتنتقد ما تريد ، فليس من الرأي أن نسألها : لم تنتقدنا ، بل الواجب أن نسأل أنفسنا : لم نعمل ما تنتقدنا عليه) .

ومن المبادئ السامية الخالدة في شريعة الاسلام وتاريخه ، وكذلك في فلسفة السياسة والديمقراطية أنه لا يوجد أي فرد أو حزب أو نظام يسمو عن كل تجريح وتشريح ، وكل نقد وحساب ، وكل نصح وتقويم .

وإذا كان كل عامل أو مسؤول - فرداً كان أو حزباً - معرضاً في الميدان العام للخطأ والتقصير أفليس من الواجب التأكيد على الصحافة - وهي أداة الرأي العام في البلاد - أن تكون له دائماً بالمرصاد ، وأن تنقده وتحاسبه في سبيل الصالح العام ؟ وإن لم

تفعل فلا شك أنها تكون شريكة كل عامل أو مسئول فيما يأتيه من فساد أو تقصير ، وفيما يرتكبه من خطأ ومسؤولية .

ونحن في مغربنا الطموح إلى الحرية الساعي إلى النهضة ، السائر إلى الأمام أحوج اليوم منا أمس إلى حرية الرأي والنقد غير متقيدين في مجالهما بغير الحق والصدق ، والصالح والواجب رضي من رضي ، وسخط من سخط ، ففي الحديث الدين النصيحة وكل من غشنا فليس منا .

نقول هذا بكل صراحة وذلك بمناسبة ما تظاهر به أخيراً بعض المغرضين ودعاة الفتنة والضلالة - وجاراهم في هذا فوج من المغفلين وضحايا الدعاية المرجفة - من استنكار الحقائق التي جاهرنا بها خدمة للصالح ، ولم يكن ذلك بجديد ، وإنما قول الحق مر ، كما في المثل السائر .

وفصل الخطاب أن المغربي إذا لم يمارس الحرية منذ اليوم ، وتدريب على مختلف أساليبها ، ويستفد من جميع تجاربها - وهو سائر في طريق النهضة والرقى ، أفستطيع أن يبلغ الرشد والنضوج في حياته العامة ، ويحقق فيها كل ما يتوق إليه من آمال وأمان ؟

إن لم يدرك المغربي كل هذا فعبثاً يدعو إلى الديمقراطية ، ويطالب بالحرية ، وينشد السيادة وكلها تقوم على تكاليف وواجبات ، وتخلق لمن يتولاها تبعات ومسؤوليات .

الرأي العام العدد : 188 الجمعة 2 مارس 1951

ماذا استفاده أو قد يستفيدة الوطن والشعب من :

« بروتوكول » 25 يراير 1951 ؟

لم تكن الأزمة السياسية التي شغلت المغرب والخارج - خلال الأسابيع الماضية - إلا مظهراً جديداً للأزمة الداخلية العامة وللمشكلة المغربية الناشئة عنها والموضوعة منذ سنوات على البساط . وإن ما تم في يوم الأحد 25 يراير 1951 ووقع الاعلان عنه في تصريح صااحب الجلالة ودولة الصدر الأعظم ، وفي « بروتوكول » الاتفاق بين القصر العاامر والاقامة العامة لم يحل المشكلة المغربية العامة وإن وضع حداً - في نظر المسؤولين الرسميين ومن يشايعهم في رأيهم - للأزمة الطارئة في المدة الأخيرة على العلائق بين القصر والاقامة العامة .

وإذا اطلع الرأي العام المغربي خاصة على نص النداء الملكي والتصريح المخزني وأدرك حقيقتهما اللفظية والمعنوية واستطاع بهذا كله أن يحكم في الموضوع عن بينة وبصيرة فإن أحداً من المغاربة وغيرهم - إلا من اصطفاه ذوو السر المكنون - لا يعلمون شيئاً عن « البروتوكول » المبرم باسم جلالة الملك والمقيم العام .

وهذا « البروتوكول » الذي قررت المراجع العليا عدم

نشره - لأسباب واعتبارات لا تزال ، بل لعلها ستظل مجهولة - هو
العنصر الأساسي في « الحد » الذي وضع رسمياً وشكلياً للأزمة
السياسية الأخيرة .

وإذا فهمنا الحامل على عدم نشر الرسالة التي وجهها رئيس
الجمهورية الفرنسية لجلالة الملك بواسطة معتمد الإقامة العامة
المسيو دوبيسون فإننا لا نفهم أن تستبد المراجع العليا « بأسرار »
البروطوكول ، وأن تتعمد مخالفة المبدأ الديمقراطي الذي يقضي
بالصدع للشعب بكل ما يتعلق بقضيته ومصيره ، وباختصار فليس
لقرار تلك المراجع - في نظرنا - أي مبرر خصوصاً وأن
البروطوكول ليس من نوع الاتفاقات السرية كالتى تقوم - مثلاً -
على حلف عسكري بين دولتين أو دول ، فما دام الرأي العام
يجهل حقيقة البروطوكول وهو تساوره الشكوك ، وتداخله
الوساوس وتقلقه المخاوف .

ونحن أمام هذه « البدعة » السياسية التي ظهرت في
العلائق المغربية الفرنسية الراهنة لا يسعنا كوطنيين وسياسيين معاً
إلا أن نرفع صوتنا بالاحتجاج على ذلك « التصرف » الذي رجع
القهقري بتلك العلائق وفرض عليها قواعد « الدبلوماسية السرية »
التي كنا نعتقد أنها بادت مع العصور الخوالي في أوربا وغيرها .

وإن قرائن الأحوال لتشعرنا بأن ذلك البروطوكول أشبه شيء
« بسيف داموكليس » المعلق بشعرة أو بخيط فوق رؤوس
المغاربة .

وكما نجهل حقيقة ما في البروطوكول فكذلك لا نعلم شيئاً عن كيفية وضعه وإبرامه ، لهذا حق لنا أن نتساءل : هل أنتجته مفاوضات قائمة على أخذ ورد ، ومناقشة واقناع ؟ أو هل - بعكس هذا - اتخذ صبغة « الانذار » الذي يقبل كله أو يرفض كله ؟ هذا ما يخص كيفية الوضع ، أما من حيث المضمون فلا مناص من أن نسأل أو نتساءل : هل البروطوكول بمثابة معاهدة جديدة نسخت أو ستنسخ معاهدة الحماية المبرمة في 30 مارس 1912 ، أو إنما هو ملحق بقصد به تأكيد وتمديد هذه المعاهدة ونظامها السياسي .

وإذا لم يكن البروطوكول هذا ولا ذاك فهل هو مجرد وثيقة تشتمل على طائفة مما يسمى بالاصلاحيات أو إنما هو سجل مجاملات ومسالمات ؟

وإذا جاز لنا أن نتمنى شيئاً فهو أن لا يكون البروطوكول ذلك الملحق الذي ينسأ في أجل تلك المعاهدة ، وأن يوطد نظامنا على أركان جديدة متينة .

والآن ينبغي أن نبث البروطوكول على ضوء ما تسرب إلى الصحف الفرنسية من الأخبار والمعلومات التي - إن صحت وصدقت - فإنها تكون قد فضحت بعض أسرار ذلك الميثاق . ولعل ما تحدثت به صحف فرنسية عن بعض محتويات البروطوكول ليس من صميم السر الذي أوجب على المراجع العليا اتخاذ قرارها بعدم نشر النص ولا حتى الخطوط الرئيسية منه .

ومهما يكن من الأمر فإنه ينبغي البحث - من خلال ما كتبته الصحف الفرنسية - عن « بعض حقيقة » البروطوكول .

قالت إحدى الصحف الباريسية ما خلاصته : إن المسيو دوبليسون - المعتمد بالاقامة العامة - قد حمل إلى جلالة الملك من رئيس الجمهورية الفرنسية رسالة تعرب بكل دقة وصراحة وحزم عن وجهة نظر الحكومة في المحادثات الجارية اذاك بين القصر العامر وممثل فرنسا بالمغرب ، وقد اجتمع مجلس وزاري بالقصر الملكي ، ثم أوفد إلى الاقامة العامة من حمل إلى المسؤولين فيها « نتائج » المداولات المخزنية وذلك مشافهة لا كتابة ، أما تلك النتائج فقد وقع في الحين تحريرها في كتاب توالى على وزن الفاظه جميع المسؤولين الذين يهمهم الأمر في الاقامة العامة وفي القصر العامر بما فيه المخزن وصاحب الجلالة بواسطة المستشار المسيو كلوزيل .

وتؤكد الجريدة الفرنسية أن الكتاب الذي سجلت فيها نتائج المداولات المخزنية - بعد دراسة رسالة رئيس الجمهورية - قد اهتم بوضع أساس محادثات جديدة قد تؤدي إلى خلق جو يقوم على السلام والتفاهم بين المغرب وفرنسا .

ويظهر أن البروطوكول ، بعد إمضائه من طرف المسيو دوبليسون باسم الاقامة العامة ، قد رفع إلى جلالة الملك بواسطة المستشار المخزني ليوضع عليه الامضاء الشريف ، وتوضح تلك الجريدة أن البروطوكول وفي - في خطوطه الكبرى - للاتفاق الذي

كانت تعمل له الحكومة الفرنسية بواسطة مقيمها منذ أسابيع عديدة .

وإذا انصرفنا عن قول الصحف في البروطوكول إلى حديث كبار الرسميين بالمغرب سمعنا أنغاماً قلما تتناسق مع جو الأزمة أو طقس ما بعد الأزمة .

فهذا الجنرال جوان - مثلاً - ومن هويأ تُرى أولى منه بالحديث في الموضوع ؟ - قد فارق صمته بعد ما أسفرت الأزمة الأخيرة عما اصطلح عليه « ببروطوكول الوفاق » بين القصر العامر والاقامة العامة ، وتولي الافصح بواسطة إحدى صحف باريس عن رأيه في الاتفاقات المبرمة ، قال في حديث صحفي له مع مبعوث « فرانس سوار » الباريسية معرباً عن رأيه في ببروطوكول الاتفاق بينه وبين جلالة الملك :

« إنني سعيد بالاتفاقات المبرمة بين الاقامة العامة والقصر ، وأني لأقوم بواجب الثناء على التفهم الحكيم الذي أظهرته الجلالة الشريفة ، ذلك التفهم الذي وضع الحد النهائي للخلافات والشقاكات التي تجلت في المغرب ، وتلك الانفاقات ستسمح لنا بأن نحقق جميعاً في المغرب اصلاحات ديمقراطية أساسية كنا ولا نزال متمسكين بها منذ أكثر من ثلاث سنوات » .

وعلقت الجريدة الفرنسية على هذا قائلة : « إن الجنرال جوان يعتقد حقيقة أن نجاح المفاوضات التي استؤنفت مع الملك وموافقة جلالته الآن على النظريات الفرنسية أصبحا مسجلين بكيفية بارزة حاسمة في تاريخ المغرب الحديث » .

ونحن لا نرى فائدة في التعقيب على قول الجريدة الفرنسية
بأي تعليق لأن الوضع الجديد الذي أشارت إليه بقولها ما يزال
غامضاً في كثير من أسسه واتجاهاته وتطوراته ، فلا بد إذاً من
التريث قليلاً حتى توضح الانجازات والتطبيقات - والتصريحات
الرسمية إن تفضل بها المسؤولون الرسميون - ما يحرص هؤلاء
الآن على إبقائه في طي الكتمان لحاجة في أنفسهم ولصالح
الوضع الجديد ذاته .

وقد تابعت الجريدة الفرنسية حديثها الاجمالي عن
الاتفاقات المبرمة فذكرت أن من بين ما اهتمت به هذه الاتفاقات
انشاء مجالس بلدية مغربية ، ولم توضح لنا الجريدة كغيرها من
الرصيفات الفرنسية هل هذه المجالس ستكون مغربية صرفة ، أو
ستكون مشتركة بين المغاربة والفرنسيين كما هو الأمر في القطر
الجزائري الذي تعدده فرنسا جزءاً من ترابها ، وفيما يخص تلك
المجالس البلدية المزمع احداثها قالت الجريدة إن الجنرال جوان
قد تحدث بحماس لمراسلها عن الخطوط الكبرى في ذلك
المشروع المقيمي الذي يرجع وضعه إلى ثلاث سنوات ، ويظهر
من تصريح المقيم للجريدة أن الإدارة تريد أن تُحدث في القرى
والمدن المغربية مجموعة هيئات تتمتع بالاستقلال الذاتي المالي
وتمكن المغاربة بما فيهم فلاح البادية من ممارسة شؤونهم
المحلية ممارسة مباشرة ديمقراطية ، كما أن الإدارة - حسبما قال
المقيم للجريدة - تفكر في إنشاء أنظمة صناعية ذات أساس
نقابي ، وكل هذا - في نظر المقيم وقول الجريدة التي تحدث

لها - من الاصلاحات التي ستركز على أسس ديمقراطية وستوجه تطور المغرب تطوراً عميقاً في طريق نضوجه السياسي .

وإذا كان الشعب يتطلع إلى كل اصلاح ديمقراطي يمكن المغربي في البادية والحاضرة معاً من تدبير شؤونه بنفسه ، والتدرب بهذا على أساليب الحكم والادارة ، والتدرج في سلم الرشد السياسي ، فإنه لا يريد أن يكون هذا الاصلاح جزئياً قاصراً على تحوير بسيط في الأنظمة والهيئات ، بل يريده انقلاباً جوهرياً شاملاً محققاً للأهداف والمناهج الديمقراطية ، عسى أن يكون هذا هو ما أراده الجنرال جوان عندما صرح أخيراً إلى مراسل « فرانس سوار » بقوله :

« إن السكان المغاربة ينتظرون منا انجازات نستطيع بل يجب علينا أن نأتيهم بها ، وسأعمل ما من شأنه أن لا يخيب رجاءهم ، فكما أنهم يستطيعون أن يعتمدوا علينا فكذلك أتأكد من أن فرنسا تستطيع اليوم كذي قبل أن تعتمد عليهم » .

ونكتفي بتسجيل هذا التصريح ، بل هذا الوعد المقطوع للمغاربة منتظرين بحكمنا ما عسى أن تقوم به الادارة من أعمال لصالح الشعب ولتطوير العلاقات المغربية الفرنسية .

ولم يقتصر مراسل الجريدة الباريسية على التحدث مع الجنرال جوان في الاتفاقات المسماة « بالبروطوكول » بل عمل للاتصال بحاشية المقيم العام واستفهام رجالها المسؤولين عن صفة تلك الاتفاقات والهدف الذي يراد السير إليه عن طريق الاصلاحات التي يروج اليوم أمرها في الدوائر المسؤولة بالرباط

وباريس ، ولم يكتف المراسل أنه ظفر من بعض حاشية المقيم العام بما يؤكد تصريح الجنرال جوان له بأن الاتفاقات المبرمة تعتبر ذات أساس أكثر تمكناً وثباتاً واستقراراً من جميع الاتفاقات السابقة ، وأن الاصلاحات التي يعتزم الفرنسيون تحقيقها في المغرب ترمي إلى السير بهذه البلاد - تحت الحماية الفرنسية - نحو استقلالها ، هذا الاستقلال الذي يتلاءم مع روح المعاهدات القائمة بين المغرب وفرنسا .

هذا قول الدوائر المقيمة كما روته الصحيفة الباريسية ، ونحن لا نثبت هذا وغيره من التصريحات الفرنسية إلا لاطلاع الرأي العام المغربي عليها ، لأن الواجب يقضي عليه بأن يعرف كل ما يساعده على تفهم الحالة الراهنة واطوارها السابقة واللاحقة .

وغني عن البيان أننا لا نغتر بالتصريحات والوعود التي قد تكون مجرد مسوغات لما يراد انجازه من اصلاحات لا نعلم عن حقيقتها شيئاً .

وخلاصة ما تقدم أن الشعب المغربي يواجه اليوم وضعية سياسية شاذة إن عُرف أولها فليس له ما يمكنه من معرفة ما قد تسفر عنه من تطورات ، وما قد تؤدي إليه من مصائر .

وفي تلك الوضعية لا يوجد الشعب المغربي إلا أمام أمرين هما : أولاً الاتفاقات السرية المسماة « بالبروطوكول » ، ثانياً : تصريحات ووعود مقيمة بواسطة صحف باريسية لا أكثر ولا أقل .

فهل بعد هذا ، ومع هذا يستطيع أحد منا - نحن المغاربة - أن يطمئن في قرارة نفسه على حاضر القضية المغربية ومستقبلها ؟

طالما قلنا ولا نفتأ نؤكد أن هذه القضية تعني حياة وطن وأمة كما تعني مستقبلهما معاً ، وأن تسويتها الحقيقية لا يمكن أن تتم إلا بالاتفاق مع الشعب الذي هو كل شيء في وطنه وعلى أساس صالح الشعب نفسه سواء في الحاضر أو المستقبل ، وأن الاصلاحات الجزئية - بالرغم عما قد تجلبه من خير محدود - لا تعتبر حلاً للمشاكل الراهنة ما دامت أم هذه المشاكل بعيدة عن كل تسوية مرضية شاملة ؟ والشرط الأساسي في هذه التسوية المنشودة هو تغيير الوضعية الحاضرة والاتفاق مع الشعب على مبادئ السير ، ومناهج السير ، وآماد السير نحو الأهداف القومية الدانية منا والقاصية .

وعسى أن يعمل الجنرال جوان - أثناء السفر الذي يزمع القيام به قريباً إلى فرنسا - كل ما في مستطاعه ليقنع الحكومة الفرنسية بضرورة انتهاج سياسة عامة تبدل الوضعية الحاضرة في المغرب بوضعية جديدة قائمة على تحقيق رغائب الشعب المغربي في الديمقراطية والاستقلال ، هذه الديمقراطية التي نوه بها في حديثه عن الاصلاحات لمراسل « فرانس سوار » وهذا الاستقلال الذي أكدت الدوائر المقيمة للمراسل المذكور أن الاصلاحات المتفق عليها إنما ترمي إلى السير بالمغرب نحو استقلاله المنشود .

الرأي العام جمادي الثاني 1370 الموافق 9 مارس 1951
العدد 189 السنة الرابعة .

قواعد الحرية والنظام في الحزب السياسي

الحزب ، بالمعنى العصري لهذه الكلمة ، هو الجماعة المنظمة التي تعمل طبق مبادئ ومناهج وخطط في سبيل غاية معينة ، ويكاد أن لا ينصرف الحزب - بهذا المدلول - إلا للطائفة السياسية الخاصة .

ولكل حزب فروع وهيئات ، ولكن لفظة حزب تطلق على المجموع ، وتدل على الكتلة العامة الشاملة التي يتمثل فيها النظام في أعلى صورته وأبرز مظاهره .

وإذا أردنا أن نعرف حقيقة أمر الحزب ، وندرك مادته الأساسية والعمدة في حياته ونشاطه نجد ذلك كله يتلخص في كلمة . نظام .

فبغير النظام لا يكون الحزب حزباً ، ولا يتمكن من القيام بمأموريته وأداء رسالته التي قام من أجلها .

وقد تختلف أنظمة الأحزاب ، ولكن هذه تكاد أن تجمع على القواعد والأسس العامة التي نلخصها فيما يلي والتي في طليعتها . حرية الرأي في دائرة الشوري والديمقراطية ، ولكن

حيث إن جميع أعضاء الحزب متفقون على مبادئه وغاياته فلا يسوغ لهم أن يخضعوا هذه المبادئ والغايات لحرية رأيهم ، لأن الجدل فيها يفسد كيان الحزب ويعرض به إلى الاختلال والتلاشي .

فباستثناء المبادئ والغايات الأساسية يتمتع جميع أعضاء الحزب بحقوقهم في حرية الرأي والمناقشة والنقد غير متقيدين في كل هذا إلا بالصالح العام من جهة ، وبالنظام المقرر في الحزب من جهة أخرى .

وحرية الرأي والمناقشة والانتقاد حق عام في الحزب - كما قلنا - ولكن أحسن الأحزاب ما كان فيها استعمال هذا الحق من أسفل إلى أعلى ، وهذه ميزة الأحزاب الشعبية الديمقراطية .

وتؤكد صفة الأحزاب الشعبية الديمقراطية بأمور هي : انتخاب الهيئات المسيرة على اختلاف مراتبها ، وتقديم الحساب عن الأعمال إلى الناخبين في دائرة الحزب ، وتطبيق المقررات من الكل وعلى الكل ، وانتخاب القيادة العامة ، ومسؤولية هذه القيادة أمام الحزب .

ومن أهم ما يعتني به الحزب في نظامه وحياته السهر على الوحدة الفكرية لجميع المنخرطين فيه .

وقوام الحرية والشورى والديمقراطية في الحزب هو روح النظام والطاعة والأمثال ، وكل هذا يضمنه الإيمان والاخلاص والوفاء ، ولا يتنافى مطلقاً مع حرية الرأي أثناء المناقشات والمداولات .

وإذا سادت روح النظام بين جميع أعضاء الحزب أمكنت المحافظة على وحدته وكيانه ، ووحدة الحزب تتنافى مع قيام فرق وطوائف ولو قليلة ، وليس من شأن وجود هذه الفرق والطوائف إلا أن يعرض الحزب نفسه للضعف والعجز والتلف .

ويقوى الحزب بقدر ما تسود فيه روح النظام ، وتكاد لا توجد روح النظام إلا عند الأعضاء المتشبعين بروح الحزب ، وتقضي هذه بتفضيل مصلحة الحزب على غيرها ، وبتنفيذ جميع المقررات بكل ما يملك العضو من اخلاص وقدرة ، وبالدفاع - في جميع الظروف - عن سياسة الحزب ورجاله وهيئاته ضد جميع الخصوم ، وينصر وحدة الحزب ضد كل محاولة ترمي إلى بث الخلاف والشقاق والتفرقة داخل الصفوف ، وبالثقة الدائمة في الحزب ورؤسائه .

ومن دعائم النظام في كل حزب سياسي . الرقابة على الأعضاء والهيئات ، وتطهير الحزب من العناصر غير الصالحة بسلوكها السياسي والعملي والخلقي ، وقيام الحزب بواجب الدفاع عن نفسه .

فالرقابة والتطهير والدفاع يضمن الحزب سلامة خطته السياسية ، وسلطته ونفوذه ، وكرامة رؤسائه ورجاله ، كما يتمكن من تحصين كيانه الداخلي وحفظ أسرارهِ .

واجراء الرقابة لا يكون فقط بالنسبة للخصوم الذين يعملون لافساد خطة الحزب ، وللنيل من رؤسائه ، ولعرقلة أعماله ، بل يجري الحزب رقابته حتى على الأعضاء والهيئات في دائرته

ليكتشف ما قد يندس في صفوفه من عناصر فاسدة سياسياً أو عملياً أو خلقياً ، ومتى انكشف أمر هذه العناصر الهدامة وجب على الحزب أن يتطهر منها ويحكم الدفاع عن نفسه من خطرها وشرها ، والحزب الذي يتطهر من تلك العناصر الخبيثة ولو كانت تتبوأ أعلى المقاعد والمراتب إنما هو حزب يقظ ، مخلص لمبادئه ، وفي لرسالته ، شجاع في نضاله ، ناصر للعقيدة السامية على الهياكل والأصنام ، والأشخاص والألقاب ، والحزب - إذ يقدم على عملية التطهير في صفوفه وذلك بقطع العضو الخطر وطرده العنصر المفسد - إنما يقيم البرهان على حزمه وقوته وإخلاصه لمبدأ الحرية والنظام والنضال الحق ضد كل ضال ، وجامح ، وأثيم . .

ومجمل القول فيما تقدم من عرض لأسس الحرية والنظام في الحزب السياسي - وهي لا تعزب عن بال كل عضو مطلع خبير ، وكل منخرط نير بصير - أن الرأي الحر في الهيئة السياسية أمر ضروري ولا يتقيد صاحبه إلا بما يفرضه عليه الواجب العام أو الحزبي ويقتضيه منه صالح البلاد والشعب والكتلة السياسية التي هو منها واليها ، والحزب المحكم النظام لا يضعف أمره بكثرة ما يوجد فيه من ذوي الأفكار الحرة ، بل - على العكس من هذا - يشتد أمره ويقوي شأنه بقدر ما يبدى فيه من رأي حر مخلص نزيه ، فالرأي الحر بهذه الصفة يغذي معنوية الحزب ، ويعلي شأن النقد في دائرته ، ويصبح في مجاله عنصر بناء لا هدم ، ووسيلة قوة لا ضعف ، وحافز نشاط لا خمول ، وهادياً إلى حسن

التوجيه ، ومساعداً على رفع المستوى الفكري والسياسي للفرد والجماعة معاً داخل الحزب كله .

وبعبارة إن الحرية والنظام متلازمان في الحزب ، فلا يمكن تصور حفظ النظام فيه مجرداً عن الحرية كما لا يمكن فهم الحرية أو استعمالها بشكل يكون هو الفوضى .

وإذا كان النظام في الحزب مقبولاً لا مفروضاً ، أي كان ناشئاً عن شعور الأعضاء ومرتكزاً على نصره في أنفسهم وبين صفوفهم ، فإنه يكون وليد الحرية ويتآزر معها في تقوية الوحدة الفكرية والمذهبية التي هي ضرورة لحياة الهيئة السياسية ونشاطها وانتصارها .

وهناك مسألة تتصل بحرية الرأي وروح النظام في الحزب وهي مسألة الأكثرية والأقلية ، فهذه المسألة لا تظهر إلا بعدما ينتهي الأعضاء في جمع ما من عرض الآراء وابداء الانتقادات ، واتخاذ القرارات في القضايا المطروحة على بساط الدرس والتمحيص . وعندما تختم المناقشة باتخاذ القرار بأغلبية الأصوات فليس معنى هذا أن الجماعة أصبحت منشقة على نفسها ، وأصبحت بالتصدع والتفرقة ، وإنما معناه أن الحرية عملت عملها وجاء دور النظام الذي تلزم به الأقلية والأكثرية معاً ، فقرار الأغلبية يكون في التنفيذ والتطبيق بمثابة قرار اجماعي أي أن الأقلية تخضع للأغلبية فتتضامن معها في تنفيذ المقررات بكل حزم واخلاص وبهذا يضمن الحزب وحدة الارادة والعمل فيه ، وبغير هذه الوحدة الأساسية الضرورية يصبح الحزب الواحد

أحزاباً ، وتعم فيه الفوضى ، فكل حزب يستحق هذا الاسم ويحترم نفسه ، ويحرص على مصلحته لا يسمح بقيام الطوائف داخل صفوفه ، بل يمنعها من الظهور ، وإذا ظهرت فإنه يعجل بالقضاء عليها مستعملاً في الدفاع عن نفسه منتهى الحزم والصرامة عند الاقتضاء ، ولا يهدأ له بال حتى يستأصل تلك الطوائف التي هي عوامل الخلاف والفتنة والفساد .

ولهذا نرى الأحزاب السياسية تلجأ إلى عمليات التطهير فتبعد عن حظيرتها عناصر السوء والفتنة والضلال والرذيلة ، وغني عن البيان أن التطهير في الأحزاب عملية جراحية تحسم الداء من أصله وتعيد للجسم الصحة والقوة . وكل عضو فاسد في الحزب - سواء كان رئيساً أو مرؤوساً - خاضع لعملية التطهير ، ذلك أن أعضاء الحزب سواء أمام القانون والواجب ، ولا يمتاز الرؤساء إلا بكونهم أكثر الأعضاء مسؤولية ، وبديهي أن الجريمة تعظم بقدر المسؤولية ، وأن لكل جريمة عقاباً ، وآخر الدواء الكي كما في المثل العربي .

وما دام الحديث في موضوع المسؤولية والتطهير فإننا نريد أن نخصص كلمة لمشكلة بعض القادة والمسيرين ولما قد يتعرض إليه الحزب من شرورهم وآفاتهم .

لا شك أن الحزب إنما هو بجميع أعضائه العاملين ، ولا شك كذلك أن العمل يصلح أو يفسد تبعاً لحقيقة المسؤولين في الحزب ، ولهذا يواجه كل حزب مشكلة اختيار القادة وهي مشكلة تهم جميع الأعضاء والهيئات في الحزب ، واختيار القادة يخضع

في الأحزاب المحكمة النظام إلى معيارين هما . المعيار السياسي الذي به يعرف الأعضاء العاملون هل المرشحون للقيادة والتسيير يستحقون الثقة السياسية ، والمعيار العلمي لمعرفة أهليتهم للقيام بالعمل الذي يراد منهم .

ولهذا فكل من ساعده المعياران السياسي والعلمي يكون صالحاً للقيادة والتسيير وما يترتب عليهما من المسؤوليات .

ولا تشترط في القائد أو المسير الحزبي الثقافة الجامعية ولا المال ولا الألقاب الخ ، فليس كل مثقف أو متمول أو ذو لقب بصالح للسياسة ومسؤولية القيادة فيها ، وإنما يصلح للقيادة والتسيير من هو أهل للثقة السياسية وللعمل السياسي ، وهذه الأهلية لا تتوفر إلا في أفراد دون آخرين ، وللاختيار نظامه وشروطه ، وهو مشكل خطير في كل حزب ، وقد يرتكب الناحبون خطأ في تقديرهم فينصبون قائداً أو مسيراً غير صالح ، وكثيراً ما يكون هذا بالنسبة لمن لم يجرب في مراتب الحزب التجربة الكافية ، وابعاد من لا يصلح للقيادة السياسية يكون بعدم تجديد انتخابه وبانزاله من « عليائه » واعادته إلى الصف ليتجرب ويتدرب ، وتتخذ هذه الوسيلة على سبيل العقاب أحياناً .

وقد تصاب قيادة الحزب بآفات نذكر منها ما يتمثل في بعض الأعضاء ممن يحشرون في زمرة « المستكبرين في الأرض » ، وحقيقة هؤلاء أنهم من « مرضى النفوس » يعانون الحزب ، ويتعرض بوجودهم فيه إلى جميع أنواع العرقلة والفشل ، فهم دائماً في مشكلة مع أنفسهم ، وهذا ما يفضي في

كثير من الأحيان ولأتفه الأسباب إلى مشكلة مع الحزب الذي يخلقون فيه الأزمات أكثر مما يقدمون له الخدمات فهذا الصنف من القادة يتخذ مما طبع عليه من طبائع المستكبرين والمتألهة ، ومما قد يقدمه للحزب من خدمة في بعض المناسبات وسيلة للاستعلاء وحب السيطرة ، وأصحابه يظنون أنهم يؤلفون « أريستوقراطية » في الحزب ، وأنهم فوق أنظمتهم ورجاله ، وأنهم ليسوا ملزمين بغيرهم من الأعضاء والقادة بتنفيذ المقررات ، وأنه لا قيمة في نظرهم لأغلبية ولا لإجماع ، فهم - في وهمهم - كل شيء وليس غيرهم بشيء مطلقاً ، وما أشد خطرهم إذا أضافوا إلى وهمهم هذا ظناً باطلاً وهم أنهم قوم ضروريون في الحزب ، وأنهم لا يقاسون بأحد ، ولا يعوضهم أحد ، ولهذا نراهم يمعنون في مخالفة أنظمة الحزب وما لا يروقهم من قرارات طائنين أنهم فوق كل عقاب ؟

وإن بعض الخدمات التي قد يؤديها أولئك للحزب الذي هم فيه بأجسامهم لا تخلق لهم وضعية خاصة ، ولا تميزهم عن غيرهم بحق من الحقوق ، فالعضو لا يكون في الحزب إلا ليعمل ، والقيادة وظيفة مسؤولية وخدمة ، وليست مرتبة يترفع فيها صاحبها لمجرد التشريفات . . .

وما تصاب به القيادة روح العصبية بين بعض أعضائها ، فهم يكونون « عصبية » تمنع القيادة من التماسك والانسجام في السراء والضراء .

إذا أدرك أعضاء الحزب كل هذا اتضح لهم واجبهم وهو العمل لتكون قيادة الحزب قيادة تمتاز بالكفاءة والتناسق ، والانسجام والتماسك ، ولن تكون كذلك إلا إذا تألفت من رجال الثقة والتجربة والعمل والقدرة على تحمل المسؤوليات دون ضعف ولا تردد ولا اعتبارات شخصية .

الرأي العام 24 رمضان 1370 موافق 29 يونيو 1951
العدد 198 السنة الخامسة

ذكرى ثورة الاستقلال في الولايات المتحدة الأمريكية

كانت الولايات المتحدة - قبل اتحادها واستقلالها - مستعمرات تابعة لانكلترا ، وكان النزاع القائم قديماً بين الدول الاستعمارية وهي إنكلترا وفرنسا وإسبانيا يشمل حتى المستعمرات الأوربية في أمريكا ، ولكن الاستعمار الأوربي في أمريكا كان إذ ذاك استعماراً مختلفاً في الأسس والغايات والوسائل ، فبينما كان الاسبان يهاجرون إلى أقطار أمريكا طمعاً في معادن الذهب والفضة ، وفي الماشية ، كان الفرنسيون ينزلون في البلاد الأمريكية كصيادي أسماك ووحوش من أجل جلودها ، أما الانكليز فكانوا في تلك المستعمرات كما في غيرها تجاراً وأصحاب توسع وانتشار باسم الامبراطورية ، وكانت المستعمرات الانكليزية تمتاز عن الفرنسية مثلاً في أنظمة الحكم والسياسة ، إذ كان الانكليز يتجهون بتلك الأقطار إلى نوع من الحكم الذاتي في حين أن الفرنسيين كانوا يحكمون مستعمراتهم الأمريكية حكماً مباشراً ، وقد فكر الفرنسيون في الهجوم على بعض المستعمرات الانكليزية في أمريكا ومحاولة الاستيلاء عليها بالقوة ، وباختصار فإن النزاع هناك بين الانكليز والفرنسيين والاسبان كان ذا أشكال وألوان ، وكان صراعاً حتى بين أساليب الحكم الديمقراطي وبين

أنظمة الحكم الاستبدادي المطلق الذي كان يسود في المستعمرات الفرنسية والاسبانية .

وكانت الحروب في أوروبا بين إنكلترا وفرنسا بعد سنة 1689 تؤثر أثرها في علائق الدولتين في أمريكا ، ولما اشتدت تلك الحروب ابتداء من سنة 1744 حول مشكلة العرش النمساوي تجدد الخلاف بين الانكليز والفرنسيين في أمريكا واشتد بصورة لم تتقدم ، وكان الانكليز في مستعمراتهم الأمريكية في وضعية لا تبعث على الارتياح والاطمئنان ، فقد كانت تلك المستعمرات متفرقة الكلمة لا تفكر في جمع الشمل والاستعداد لدرء الأخطار ، وكانت حكوماتها في اختلاف دائم مع المحكومين .

ومما زاد في سوء حال تلك المستعمرات أن ثورة 1688 في إنكلترا وبالأخص ما نتج عنها من آراء ومذاهب حرة لم يشمل الأقطار المذكورة لأن الانكليز كانوا يأبون على هذه البلاد أن تتمتع بجميع الحريات الجديدة التي أصبحت إذ ذاك لهم في وطنهم ، بل إن الانكليز أخذوا يقسون في معاملة المستعمرات الأمريكية بما فرضوه في ذلك الوقت من قوانين مضرّة بمصالح سكانها ، ومما اغضبوا به هؤلاء المحكومين الأمر الملكي الصادر سنة 1756 والقاضي باعتبار الضباط الأمريكيين في الجيش دون رفائهم الانكليز رتبة ومكانة ، وقد حاول أحد أقطاب السياسة الانكليزية إذ ذاك وهو وليام بيت أن يغير تلك الوضعية على أساس التسوية بين الانكليز والأمريكان واقناع الجميع بفكرة الامبراطورية فألغى القوانين القائمة على التفریق والتمييز بينهم

ونجح في كسب عواطف الأمريكيين وتأييدهم في الحرب ضد فرنسا ، ولما دخلت اسبانيا في هذه الحرب سنة 1761 إلى جانب فرنسا استفادت إنكلترا من سياسة « بيت » تجاه الأمريكيين وخرجت من الحرب ظافرة وانتهت هذه الحرب بمعاهدة باريس سنة 1763 تنازلت فرنسا بمقتضاها عن كندا وغيرها من الأقطار كما تنازلت إسبانيا عن فلوريدا .

ولكن الامبراطورية الانكليزية لم تتمتع طويلاً بعد تلك الحرب بالوحدة والطمأنينة والسلام ، ذلك أن اتساع المملكة الانكليزية واختلاف أنظمة الحكم فيها لم يلبث أن أحدثا مشكلة كبرى هي مشكلة العلاقات بين الحكومة الانكليزية وممتلكاتها في أمريكا ، وقد تعقدت تلك المشكلة بقدر ما احتفظت الحكومة الانكليزية بالسيطرة في تسيير شؤون المستعمرات ، أثناء الحرب المعروفة في التاريخ بحرب السبع سنوات أن ضباطها وجنودها الذين حاربوا في صف الانكليز قد تدربوا في ميدان القتال وبرهنوا على شجاعتهم وتفوقهم على الانكليز أنفسهم في المعارك ، ثم أخذت فكرة التضامن والتكاتف بين المستعمرات تتوغل في النفوس وتوحي إليها بالاتحاد في سبيل مصلحتها المشتركة ، وباختصار فإن تعارض كثير من المصالح الاقتصادية للمستعمرات الانكليزية في أمريكا مع مصالح الانكليز المسيطرين - هذا التعارض الذي طال مدة قرن من الزمن - ومشكلة تنظيم الأراضي التي تنازلت عنها فرنسا وإسبانيا لانكلترا في أمريكا بعد حرب السبع سنوات وفرض الانكليز لضرائب

يخصص دخلها لنفقات الحامية الانكليزية ، وسن الانكليز لكثير من القوانين الجائرة بالرغم عن هذا كله من تنافر العواطف بين المسيطرين والمغلوبين على أمرهم ، كل هذا قد ركز في نفوس الأمريكيين روح الاستقلال وفكرة الانفصال عن إنكلترا ، وأكد عقيدتهم في أن يكون لهم في بلادهم من الحقوق والامتيازات ما للانكليز في وطنهم ولكن تحقيق ذلك منوط بالتقارب والتعاون والائتلاف والاتحاد بين المستعمرات تجاه إنكلترا المسيطرة ، وترجع فكرة اتحاد المستعمرات إلى المؤتمر الذي انعقد سنة 1754 بولاية نيويورك ، ولكن الخطة الاتحادية الموضوعة في هذا المؤتمر لم تطبق ، غير أنها أشعرت المستعمرات بمصلحتها المشتركة وبضرورة التكتل في سبيلها .

وفي سنة 1770 حدثت قلاقل وقامت مناوشات في بوسطن بين الانكليز والأمريكان في شأن الجمركية التي فرضها الأولون على الآخرين ، وبالرغم عن الغاء الانكليز لتلك الضرائب بعد حوادث دموية فإن المتطرفين من الأمريكيين استمروا في خطتهم العدائية لإنكلترا ، واشتدوا في الدفاع عن حقوقهم السياسية والاقتصادية ، وكان أولئك المتطرفون متمذهبين بنظريات الأحرار من الفلاسفة السياسيين الانكليز وفي طليعتهم جان لوك ، وهو صاحب هذه النظرية : إن عمل الدولة الأساسي هو حماية الحياة والحرية والملكية (بكسر الميم) التي يحق لكل فرد أن يتمتع بها ، وأن السلطة السياسية إنما هي وديعة في يد الحكومة لمصلحة الشعب فقط ، فإذا أجحفت الحكومة بهذه الحقوق

الطبيعة فقد حق للشعب ، بل وجب عليه أن يغير الحكومة .

وقد تأسست في المستعمرات هيئات تعمل لبث الأفكار الحرة ، وتكتيل الناس حولها ضد الانكليز ، وعقد الاجتماعات احتجاجاً على القوانين والتصرفات الانكليزية ، ثم ظهرت فكرة عقد مؤتمر سنوي يمثل جميع المستعمرات وذلك لتبادل الرأي فيما يهمها من قضايا عامة مشتركة ، وفعلاً اجتمع المؤتمر الأول سنة 1774 في مدينة فيلادلفيا وكان مظهراً عظيماً للاتحاد والنضال المشترك ، وقد حضره زعماء الأمريكيين مثل جورج واشنطن ، ومن أعماله قرار حقوق المستعمرات التي منها حق التشريع بدون قيد في المسائل الداخلية ومع الاقتصار على موافقة الملك ، ولم يترك المؤتمر الأمريكي من اختصاصات البرلمان الانكليزي إلا التشريع في مجال التجارة الخارجية الخاصة بالامبراطورية ، وقد قرر المؤتمر قطع الواردات والصادرات بين المستعمرات الأمريكية وبين إنكلترا والأقطار التابعة لها ، كما قرر تأييد إحدى تلك المستعمرات التي كانت في شئنا وصراع مع الانكليز .

ولم يكن من هذا كله إلا أن يؤدي بالأمريكيين إلى الاستعداد لحرب تحريرية عامة إذ تحكيم السيف كان الوسيلة الوحيدة للتخلص من سيطرة الانكليز الاستعمارية ، ولم يعد الأمريكيون يفكرون إذ ذاك في غير هذا ، إذ أيقنوا أن الحقوق تؤخذ ولا تعطي ، وأن كسب المعركة في سبيل هذه الغاية السامية لن يتم إلا عن طريق التضحية والقتال ، ومنذ قر رأي الأمريكيين على الكفاح بالأسلحة وهم يجدون في إعدادها

ويدربون رجالهم على خوض المعركة التي كانت آتية لا ريب فيها . ولما شعر الانكليز خصومهم أخذوا يبحثون عن مستودعات الأسلحة والذخائر دون كبير جدوى لأن الحركة الوطنية التحريرية كانت محكمة النظام بحيث تستطيع أن تغفل عدتها بمجرد ما تشعر بأي خطر يتهدها ، وقد نشبت معارك بين الفريقين ، وكانت المعركة الكبيرة الأولى التي تغلب فيها الأمريكيون على الانكليز هي معركة بونكر هل (1775) التي ضاعفت معنوية المنتصرين وأضرمت روح الثورة في جميع الجهات ، ولم يلبث الأمريكيون أن انتزعوا مقاليد الحكم من الانكليز ، وفي السنة نفسها انعقد المؤتمر الأمريكي الثاني وكانت رحي الحرب دائرة بين الوطنيين الأمريكيين وبين الانكليز المسيطرين ، ولكن أغلبية المؤتمرين لم يكونوا إذ ذاك يفكرون في الانفصال التام عن إنكلترا ، وإنما كانوا يؤيدون الحرب الجارية وقتئذ لاقتناعهم بفشل الأساليب السلمية وإيقانهم بأن الكفاح الحربي هو الموصل إلى الظفر بالحقوق المشروعة ، وفي ذلك المؤتمر تعين جورج واشنطن قائداً للجيش الأمريكي ، كما تقرر فيه تحرير عريضة إلى ملك إنكلترا تشتمل على بيان الدوافع التي أدت بالأمريكيين إلى الاحتكام إلى السيف والتي ترجع كلها إلى استرجاع حقوقهم وحررياتهم دون تحقيق الانفصال عن الامبراطورية ، ولكن الملك الانكليزي اعتبر الأمريكيين مجرد ثوار وأمر بقطع كل علاقة بهم واستأجر جنوداً من الالمانيين للاستعانة بهم على قمع الثورة الأمريكية ، ولم يقف المؤتمر الأمريكي من الحكومة الانكليزية بعد ذلك موقفه الأول الذي شرحه في العريضة المرفوعة إلى

الملك ، بل ندب إلى الدول الأوروبية ممثلين سياسيين لمطالبتها بالمساعدة على نيل الحقوق المشروعة ، ثم أمر المؤتمر المستعمرات بإنشاء حكومات أثناء الحرب ، وقد مكن هذا الأمريكيين من التمتع بالسيادة كأنهم كانوا مستقلين ، ومرت سنة دون أن يتم إعلان الاستقلال وذلك لأسباب عديدة منها : أن كثيراً من الأمريكيين كانوا يخافون من الانفصال على مصالحهم التجارية مع إنكلترا وإمبراطوريتها ، وأن غيرهم كانوا يخشون أن يؤدي الانفصال إلى الفوضى أو الدكتاتورية ، وأن آخرين كانت تمنعهم عاطفتهم من تأييد فكرة الانفصال ، وقد تحدث أحد رجال أمريكا في ذلك العصر عن الحالة أثناء حرب التحرير فقال إن الثورة الأمريكية كمعظم الثورات كانت نتيجة لسعي أقلية نشيطة فعالة نجحت في تسيير الأكثرية المترددة تدريجياً نحو هدف لم يكن لها رغبة قوية فيه حتى أصبح مستحيلاً عليها الرجوع عنه .

ولكن استعانة الإنكليز على الأمريكيين بالألمان وبالهنود لم يكن من شأنها إلا أن تؤجج في الصدور نار الحنق والبغضاء ، وكان هذا مما قوي دعاة الانفصال وأيد حركتهم ، وقد ذاع وقتئذ كتاب بقلم أحد أولئك الدعاة مما ورد فيه قوله إن التوفيق بين المستعمرات وإنكلترا حلم خاطيء ، كل شيء عادل وطبيعي يدعو إلى الاستقلال ، إن دم القتلى وصوت الطبيعة الباكي يصرخان أن قد حان وقت الانفصال .

وفي 2 يوليو 1776 اتخذ المؤتمر الأمريكي قراراً خطيراً

يقول : « إن هذه المستعمرات المتحدة هي حرة ومستقلة وبحكم الحق يجب أن تكون كذلك ، وإنها قد حلت نفسها من أي ولاء للعرش البريطاني وأن كل علاقة سياسية بينها وبين بريطانيا العظمى قد انقطعت .

وفي 4 يوليو من نفس السنة صادق المؤتمر على وثيقة اعلان الاستقلال ، وقد تولى تحريرها توماس جيفرسون ، ولم تقتصر على ذكر العوامل التي أدت إلى الانفصال ، بل اكتسبت أيضاً صبغة انسانية وفلسفية قوية .

ولكي يتصور القارئ كل هذا نثبت هنا نص المقدمة لميثاق الاستقلال .

« حين يتعين في سياق الأحداث أن يحل أحد الشعوب الصلات التي تربطه بشعب آخر ، وأن يتخذ بين دول الأرض موقف الانفصال والتساوي الذي تؤهل له سنن الطبيعة وإله الكون فإن الاحترام الحق لآراء الانسانية يقتضي أن يعلن هذا الشعب الأسباب التي تحمله على الانفصال .

إننا نرى هذه الحقائق بديهية في نفسها ، وهي أن جميع الناس يخلقون متساوين ، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا تقبل الغصب والسلب ، ومن هذه الحقوق الحياة والحرية والعمل للسعادة ، وأنه لصيانة هذه الحقوق يقوم الناس بانشاء الحكومات فيهم فتستمد سلطتها العادلة من رضى المحكومين ، وأن أية حكومة مهما كان شكلها إذا أخلت بهذه الأهداف فإن من حق الشعب أن يغيرها أو يلغيها ، وأن ينشئ حكومة جديدة تقوم

مقامها وتؤسس على ما يراه لها من مبادئ ، وأن ينظم سلطاتها على ما يتراءى له من أشكال هي أضمن من غيرها لأمنه وسعادته ، وليس من شك في أن الحيلة تقضي بعدم تغيير الحكومات المنشأة من قديم لأسباب واهية وعابرة ، ولهذا رأينا دائماً أن الناس أميل إلى معاناة الشرور المحتملة منهم إلى الاقتصاص لأنفسهم بالغاء ما ألفوه من أنواع الحكم ، ولكن إذا توالى اعتداءات السلطة واغتصباتها وطال الأمد عليها وكانت تتجه لنفس الهدف وهو إخضاع الناس لسيطرة الاستبداد فإن من حقهم ، بل إن من الواجب عليهم أن يبتطلوا تلك الحكومة ويتخلصوا من عدوانها ويتخذوا من الضمانات الجديدة ما يكفل حماية أمنهم وسلامتهم في المستقبل » وكذلك كان موقف هذه المستعمرات التي طال احتمالها للمكروه ولم تعد تستطيع له صبراً ، ولهذا أصبحت الضرورة تقضي عليها اليوم بتغيير نظم الحكم القديمة فيها ، وتاريخ الملك الحالي في بريطانيا العظمى إنما هو سلسلة متصلة من المظالم والاغتصابات التي تستهدف كلها هدفاً واحداً هو فرض جبروت مطلق على الولايات ، ولإقامة البرهان على هذا يكفي عرض الحقائق والوقائع على نظر عالم (بفتح اللام) منصف .

وقد تلقى الأمريكيون إعلان الاستقلال بمنتهى الغبطة والحماس ، فكان كل من هو وطني من أنصار الاستقلال ، وكان كل معارض للانفصال والاستقلال يعد « موالياً » للانكليز وعرشهم ، وقد بطش الوطنيون « بالموالين » لإنكلترا وألجأوهم

إلى مغادرة البلاد والاتجاه نحو كندا وإنكلترا وغيرهما من الأقطار وذلك بعد أن جردوهم من الأملاك عقاباً لهم على مناصرتهم للانكليز وقد كان يقال وقتئذ بين الوطنيين الأمريكيين إن الموالي رأسه في إنكلترا وجسمه في أمريكا فيجب أن يقطع عنقه ؟

وقد وطدت إنكلترا العزم على متابعة الحرب بعد إعلان الانفصال عنها والاستقلال عن إمبراطوريتها ، وإذا كانت الثورة الوطنية قد أدت في سنة 1776 إلى الانفصال فإن حرب الاستقلال قد حملت الولايات الأمريكية في سنة 1781 على اقرار ما عرف إذ ذاك بميثاق الخير العام وهو ميثاق الاتحاد بين الولايات ، ولما دلت تجارب السنين على ضعف هذا الميثاق طلب المؤتمر من حكومات الولايات وذلك في يناير 1787 ارسال مندوبين للاجتماع في مدينة فيلادلفيا بقصد تعديل ميثاق الاتحاد ، وفعلاً انعقد مجلس تأسيسي دستوري في تلك المدينة ابتداء من 25 مايو 1787 وكان مركز المجلس بردهة الاستقلال ، وبلغ أعضاء المؤتمر الدستوري 55 عضواً كلهم من زعماء الولايات الأمريكية ، وقد تجاوز الزعماء المؤتمرون حدود اختصاصهم وهو تعديل ميثاق الاتحاد إلى سن دستور اتحادي دائم . وفي 17 سبتمبر من نفس السنة تم وضع الدستور الجديد الذي قامت على أساسه الديمقراطية الأمريكية منذ ذلك العهد إلى اليوم .

وينص هذا الدستور في مقدمته على ما يلي :

« نحن شعب الولايات المتحدة رغبة منا في تأليف اتحاد أكمل ، وفي اقامة العدالة بين الناس كافة ، وفي ضمانة الطمأنينة

الداخلية ، وفي إعداد وسائل الدفاع المشترك ، وفي نشر الخير العام ، وفي كفالة نعم الحرية لأنفسنا ولدريتنا قد وضعنا وقررنا الدستور الحاضر نظاماً للولايات المتحدة الأمريكية » .

ومما نص عليه الدستور في الفقرة الثانية من مادته السادسة قوله : « إن هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة التي تسن وفقاً له هي الشريعة العليا في البلاد وعلى القضاة في كل ولاية أن يتقيدوا بها مهملين ما يخالفها من دساتير الولايات المنفردة أو قوانينها » .

وبعد مصادقة الولايات على الدستور انتخب جورج واشنطن بالاجماع رئيساً للولايات المتحدة وذلك في سنة 1789 وتم تنصيبه في وظيفه السامي وسط احتفالات عظيمة ، كما انتخب برلمان الأمة الذي يسمى بالكونكرس أو المؤتمر ، وهكذا قامت في الولايات المتحدة الأمريكية - بعد حرب الاستقلال - ديمقراطية دستورية تستمد فيها الحكومة سلطتها من الشعب وتستخدمها لصالح الشعب الذي هو صاحب السيادة أولاً وآخرأ في البلاد كلها .

الرأي العام 15 شوال 1370 موافق 20 يوليو 1951

العدد 200 السنة الخامسة

كيف اعترفت الدولة المغربية باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية

مما يسجله التاريخ بفخر وإعجاب وتقدير لدولة المغرب في عهد الثورة الأمريكية ، ووثبتها التحريرية ، الاعتراف الرسمي باستقلال الولايات التي كانت تعتبر وقتئذ مستعمرات انكليزية لا أقل ولا أكثر .

فقد كانت اخبار الثورة الاستقلالية الأمريكية ترد إلى المغرب بغاية ما يمكن من السرعة ، وكانت الأوساط الحكومية المغربية تتلقى تلك الأخبار الثورية والأنباء التحريرية باغتراب وابتهاج ، وعطف وحماس .

ولم يقتصر المغرب إذ ذاك على اظهار الفرح والسرور بما تحقق في الولايات المتحدة من حرية واستقلال ، بل اسرع إلى اقامة البرهان على ما كان يضمرة من اعجاب عظيم نحو الشعب الأمريكي الآخذ يومئذ في خوض معركة التحرير وحرب الاستقلال ، وكيف لا يعجب المغرب بجهد ذلك الشعب ، والجهد في سبيل الحرية والاستقلال ليس حقا مشروعاً فقط ، بل هو من اقدس الواجبات على الأمم والأفراد ، وقد كان صراع الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل الانفصال والاستقلال مليئاً

بآيات الشجاعة والتضحية والبطولة ، وشعب المغرب المعروف منذ القدم بشجاعته النادرة ، وبطولته السلمية ، وبما قل نظيره من روح الاستقلال والتضحية في سبيل الحرية والاستقلال ، بل هب المغرب والشعب الأمريكي ما يزال يخوض غمار الحرب التحريرية إلى اظهار العطف والإعجاب والحماس نحو الشعب المجاهد في سبيل الافلات من السيطرة الانكليزية والانعتاق من العبودية الاستعمارية .

وقد عد ما اظهره المغرب وقتئذ نحو الشعب الأمريكي من عطف وتأييد مظاهرة سياسية صريحة كانت بمثابة (اعتراف عملي) من الدولة المغربية باستقلال الجمهورية الأمريكية الفتاة .

ولم يفت المحافل الدبلوماسية الدولية في ذلك العهد أن تلك العواطف المغربية نحو الشعب الأمريكي إنما كانت علامات واضحة على ميل المملكة الشريفة نحو الاعتراف الرسمي من لدن حكومتها باستقلال وبدستور الجمهورية الأمريكية الجديدة .

وإذا علمنا أن المغرب كان إذ ذاك مرتبطا مع إنكلترا باحسن الروابط وامتنها ، وأنه كان يتعهد صداقة تلك الدولة بكل رعاية واهتمام قدرنا اقدام الحكومة المغربية على اتخاذ ذلك الموقف حق قدره وايقنا أن التوفيق بينه وبين الاحتفاظ بالصداقة الانكليزية كان يحتاج إلى مهارة سياسية ، ولباقة دبلوماسية نادرة المثال ، ولولا هذا لأحدث ذلك الموقف في علائق الدولتين المغربية والانكليزية اضطرابا وزلزلة .

ولكن المهارة السياسية واللباقة الدبلوماسية لا تكفيان في
تعليل استمرار حسن العلاقات بين المغرب وإنكلترا بالرغم من
موقف العطف والتأييد الذي اتخذته المغاربة وقتئذ من خصوم
الانكليز وهم دعاة الانفصال وأنصار الاستقلال من الأمريكيين .

نعم ، لا ينكر أحد على سلطان المغرب في ذلك العصر
وهو سيدي محمد بن عبد الله ما وهب من مهارة ولباقة في مجال
السياسة والدبلوماسية وقد استطاع بهذا مضافا إلى نفوذه الشخصي
أن يحكم اساس الصداقة المغربية الانكليزية ، وأن يجعلها على
مر السنين أطول أجلا وأطيب ثمرة .

ولكن ما ضمن حسن العلاقات بين المغرب وإنكلترا - وقت
حرب الاستقلال الأمريكي - ليس هو فقط ما كانت عليه سياسة
ذلك السلطان من مهارة ولباقة ، بل هو ايضا ما كان يعززهما من
قوة الدولة المغربية فوق البحار فإن الاسطول البحري المغربي في
ذلك العهد كان قوة عظيمة تجول وتصول في البحر بحيث كانت
مرهوبة الجانب من سائر الأجناس ، وكانت ترجح كفة كل عمل
سياسي تقوم به الدولة المغربية في ميدان العلاقات الودية بين
المغرب والدول الأجنبية التي كانت تحسب لذلك الأسطول العتيد
الجبار كامل حسابه .

وبسبب هذا استطاعت حكومة الجلالة الشريفة أن تقدم في
سنة 1784 على الاعتراف بالحكومة الوطنية للجمهورية الأمريكية
الفتاة وذلك دون خشية ما قد يحدثه هذا الصنيع الدبلوماسي من
رد الفعل لدى إنكلترا .

وقد يتعجب القارىء إذا ما أكدنا له أن المغرب كان الدولة الأجنبية الأولى التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يطل العهد على هذا حتى أبرمت سنة 1788 معاهدة تجارية بين الحكومة المغربية وحكومة الولايات المتحدة التي كان يمثلها في المغرب (توماس باركلي) ، وقد أمضى تلك المعاهدة باسم حكومته لمدة خمسين سنة قابلة للتجديد ، (وتوماس باركلي) كان الممثل الدبلوماسي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب ، وقد شاء عطف المغرب على هذه الولايات المستقلة أن تتقدم حكومة السلطان باهداء قصر في طنجة سنة 1788 ليصبح مقرا للسفارة الأمريكية بالمغرب ، ولا يزال هذا المقر يستخدم سفارة إلى يومنا هذا ، مما يدل على تقدير الأمريكيين لصنيع سلطان المغرب مع دولتهم الناشئة في القديم ، وعلى وفائهم لذكرى اعتراف المغرب باستقلالهم الوطني قبل غيره من الدول .

ولم يقف المغرب مع الولايات المتحدة المستقلة عند ذلك الحد من اظهار العطف والحماس ، ثم من الاعتراف باستقلال تلك الولايات ، ومن اهداء قصر ليكون مركز السفارة الأمريكية الأولى ، بل تجاوز هذا كله إلى ما هو أكثر عطفًا وأشد تأييدا ، ذلك هو التدخل لدى دول أخرى نظرا للولايات المتحدة وتوطيدا لاستقلالها الناشئ فإن الحكومة المغربية فكرت في ذلك العهد في الاقدام على أن تتدخل رسميا لدى دولتي تونس وطرابلس قصد حملهما على الاقتداء بها في الاعتراف بدورهما بالاستقلال الأمريكي .

ولما تم وضع الدستور الأمريكي في شتبر 1787 وأصبحت الدولة الجديدة ذات نظام وقانون أقبل الشعب على انتخاب نوابه وممثليه في المؤتمر البرلماني ، ثم انتخب جورج واشنطن سنة 1789 رئيسا لجمهورية الولايات المتحدة .

وعملا بواجب الوفاء ، واعترافا بالجميل لم يلبث الرئيس الجديد أن وجه في بحر السنة نفسها إلى جلالة سلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله العلوي نداء يصرح فيه :

بمجرد ما انتهى الشعب الأمريكي من انتخابي رئيسا للدولة وصاحب السلطة التنفيذية فيها سعدت بوصول الخطاب الذي تفضلت جلالتكم الأمبراطورية بتوجيهه اليّ في 17 غشت 1788 ، وإن السبب الذي تأخر من أجله الجواب لهو فقط أن الحكومة الموقته كانت في طور الانسحاب وكانت منصرفة إلى ما اقتضاه هذا من الاجراءات لتسليم أشغال الدولة إلى خلفها .

وقد توصلت ايضا بنسخة من الخطاب الذي رغبت جلالتكم في توجيهه إلى حكومتي تونس وطرابلس بقصد أن تسهلوا لهما الاعتراف باستقلالنا وتشجعوا هاتين الدولتين على انجازه .

فباسم الولايات المتحدة أتقدم رسميا إلى جلالتكم بتشكراتي الخالصة المحترمة على تلك العناية الكريمة التي أظهرتها جلالتكم نحو الشعب الأمريكي .

وإن أعضاء حكومتي ليسعدهم الاطلاع على السعي الصالح الذي تقوم به جلالتكم تشجيعا لانتشار تجارتنا ، وعلى ما

أظهر تموه من لباقة وسرعة في ابرام المعاهدة التجارية وعلى جميع التدابير التي اتخذتها حكومة جلالتم لتسوية قضية (رأس بيركتور) تسوية مرضية .

ذلك هو موقف المملكة المغربية من جمهورية الولايات المتحدة المستقلة ، وهو موقف كله نبيل وشرف كان قائد الثورة الاستقلالية والرئيس الأول للجمهورية الأمريكية - جورج واشنطن - أول المعترفين والمنوهين به بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن الشعب وحكومته ، وقد يتساءل الباحث المستطلع عن الأسباب الحقيقية التي حدت بسلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله على أن يقف من ثورة الاستقلال وحرب الانفصال في أمريكا الشمالية ذلك الموقف الذي كان كله عطفًا وحماسًا ، ونصرًا وتأييدًا ، وأن يتجاوز هذا إلى التعاقد مع الجمهورية الفتاة بعقد تجاري إثر الاعتراف الرسمي باستقلالها ، وأن لا يقتصر على تنفيذ التزامات هذا العقد ، بل عمل لانتشار التجارة الأمريكية في المملكة المغربية ولتوسية كل قضية من شأنها أن تخل بسياسة حسن العلائق بين تلك المملكة وحكومة الولايات المتحدة .

نعم ، قد يتساءل الباحث المستطلع عن تلك الأسباب ، ولكن سرعان ما يقتنع بأنها ترجع إلى ما ركزه الخالق في الطبيعة المغربية من حب الخير ، ونصر الحق ، وروح الحرية والاستقلال .

فهذا الشعب الأمريكي كانت تباعد بينه وبين المغرب

البحار والاختلافات الجنسية والدينية واللغوية ، ولا تربطهما
رابطة تجارة أو غيرها ، وكان يضاف إلى هذا أن الدولة المسيطرة
وقتشذ في المستعمرات الأمريكية هي إنكلترا التي كان المغرب
حريصا على الاحتفاظ بصداقتها ، ومع هذا كله اندفع المغرب
ذلك الاندفاع نحو الشعب الأمريكي البعيد عنه الثائر على
الانكليز الأقوياء ، ولم يكن لذلك من سبب غير نصرة المظلوم
على الظالم ولو كان هذا الأخير صديقا ، ونجدة المستغيث بلسان
الحال إن لم يكن بلسان المقال ، والغيرة على الحرية ضد كل
عبودية ، والتقرب إلى الله بالعمل على ما يساعد تحرير الأمة من
السيطرة الخارجية . وفي كل هذا أصدق الوفاء لروح الخير والحق
والاستقلال ، وتلك هي روح المغربي في القديم والحديث .

وإن ما تبادلته المغرب والولايات المتحدة بواسطة السلطان
سيدي محمد بن عبد الله والرئيس جورج واشنطن من المكاتيب
الرسمية لوثائق تفوق في لفظها وروحها ما اعتادت الدول أن
تبادلها من المراسلات التي تملئها المجاملات والرسميات ، بل إن
المكاتيب المغربية الأمريكية المذكورة لجديرة بأن تعتبر عهدا
ومواثيق صادرة من القلب إلى القلب ، إذ كانت صكوك مودة
خالصة تبادلتها دولة عربية مسلمة ملكية تتمتع بالسيادة والاستقلال
مع دولة أعجمية مسيحية جمهورية مدينة للأخرى بالنصر والمعونة
وقت الشدة والمحنة والكفاح في سبيل الحرية والاستقلال .

وإن مودة تخلق في تلك الظروف ، وتبني على تلك
الأسس لخليقة بالدوام ، بل بالخلود ، وقد يصيها النسيان

والفتور ، ولكنها لا تمنحي من سجل التاريخ وقد يبعثها الزمان من مرقدها وتعود حية يانعة كما كانت في نشأتها الأولى .

ولم يحد سلاطين المغرب - بعد سيدي محمد بن عبد الله العلوي - عن السير في الطريق الذي رسمه لهم ، فقد استمرت حسن العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة حتى إذا كانت سنة 1836 أبرمت بينهما معاهدة كانت ولا تزال دستور العلاقات المغربية الأمريكية ، والسلطان مولاي عبد الرحمن هو الذي أمضى تلك المعاهدة مع نائب الحكومة الأمريكية في طنجة وذلك بمدينة مكناس في ثالث جمادي الآخرة عام 1252 هجرية .

وتشتمل المعاهدة على خمسة وعشرين فصلا وينص آخرها على أن هذا الصلح يبقى مستمرا إن شاء الله بحول الله وقوته مدة من خمسين سنة ويبقى يجري بين الدولتين على القانون الجاري حتى يخبر أحد الجانبين الآخر في مدة من سنة بأن مراده قطعه فحيثئذ ينقطع بعد تمام تلك السنة (انتهى بلفظه) .

وينص الفصل العاشر على أنه متى وقع قتال من أحد الجانبين مع بعض أجناس النصارى وكان القتال قريبا من بعض مدن الجانبين فإننا نعين بعضنا على ذلك الجنس حتى يغلب أو يذهب أو حرثت سفينة في وادي نون أو غيره فإن النصارى الذين بها في الأمان حتى يصلوا بلادهم إن شاء الله .

فهذا الفصل عبارة عن حلف .

وإن المعاهدة المذكورة لها التي تعتمد عليها الحكومة

الأمريكية اليوم في الخلاف الذي بينها وبين الحكومة الفرنسية والذي يعرض منذ شهور على محكمة لاهاي الدولية .

وبعد فإن موضوع هذا المقال صفحة رائعة خالدة في تاريخ العلاقات المغربية الأمريكية ونحن لم نبعث هذه الصفحة من طي النسيان إلا لندكر بها عسى تنفع الذكرى الغافلين خصوصا من أبناء أمريكا الذين نريد أن يكون مقامهم بيننا مما ترضاه روح المرحومين السلطان سيدي محمد بن عبد الله والرئيس جورج واشنطن . .

الرأي العام العدد : 201 الجمعة 27 يوليو 1951

رسالة مفتوحة

بسم الله

صاحب السعادة الوزير الصدر لحكومة المخزن الشريف .
السلام عليكم ورحمة الله .

وبعد ، فاسمحوا لي - سعادتك - بأن أوجه اليكم هذه
الرسالة المفتوحة لاتحدث لكم فيها ، بما يقتضيه الصالح العام
ويناسب المقام ، عن قضايا سياسية هي في نظرنا جميعا ذات
بال ، ومن الأهمية بمكان .

ولكن قبل الشروع في الحديث أرى - إن سمحتم - أن
أمهد للقول بتحديد اطاره ، وتوضيح وجهته ، وبهذا يحسن
فهمه ، ويدرك قصده ، فلست أريد إلا الاصلاح ما استطعت ،
وما توفيقى إلا بالله .

سعادة الوزير المحترم :

إنكم تتبأون في الدولة المغربية الاسلامية منصبا لا
يرفعكم عن أن تسمعوا القول فتتبعوا أحسنه ، ولستم تذهلون عن
حقيقة الاسلام الذي أتى - منذ أربعة عشر قرنا تقريبا - بما يضمن
الحكم الصالح في الأمة ، هذا الحكم الصالح الذي اهتمت به

الفلسفة السياسية الحديثة ، وشرعت له من المبادئ والمناهج ، والقواعد والأحكام ما أصبح - في العصر الحاضر - قوام الدساتير السياسية في الدول الديمقراطية الراقية ، ولكن هذه الدساتير لم تستطع في الماضي ، ولا تستطيع في الحاضر أن تضمن للشعوب المحكومة بها ما ضمنه الاسلام للأمة العربية - مثلاً - في عهد الرسول الأعظم (ص) والخلفاء الراشدين (ض) من حكم صالح قد تحققت به - في موطن الدعوة المحمدية ، وفي عهد دولتها الأولى - تلك الحكومة المثالية التي تخليها قدماء الفلاسفة والتي دعوها « بالمدينة الفاضلة » .

وغني عن البيان أن سياسة الاسلام قامت على مبادئ الإخاء (إنما المؤمنون أخوة) ، والمساواة ﴿ وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ ، والعدالة ﴿ وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾ ، والحرية ﴿ وأمرهم شورى بينهم ، لست عليهم بمسيطر ﴾ ، فهذا قليل من كثير ورد صريحاً ومؤكداً في كتاب الله وسنة رسوله . وبسياسة القرآن الكريم ، والسنة الطاهرة تهذبت نفوس المسلمين الأولين فلم تبقى تلك السياسة مجرد مذهب وفلسفة ، بل أصبحت إذ ذاك بفضل تهذيب النفوس المسلمة واستقامتها نظاماً متبعاً هو إلى الآن أحسن ما عرف في تاريخ الإنسانية من حكم صالح أساسه العدل ، وقوته الحرية . ومن خير أمثلة الحكم الصالح في تاريخ الاسلام : الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ورعيته من المسلمين الذين تهذبوا بتعاليم الاسلام في الدين والسياسة معاً .

فكل منا يذكر كيف تمت خلافة عمر بن الخطاب يوم تولى أمر الأمة المسلمة ، فقد قام في رعيته خطيباً يذكرها بحقيقة الولاية العامة ، ويعرفها بما له وعليه ، قال أيها المسلمون ، لقد وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعيوني ، وإن أسأت فقوموني . .

نعم ، إن عمر قد ولي أمر المسلمين لا لأنه أحسن المسلمين ، ولكن لأنه من أحقهم بالولاية فيهم ، وبعد ما آلت إليه أصبح صاحبها دون منازع ، فكان - بسببها - أكثر المسلمين عبثاً ، وأعظمهم مسؤولية أمام الله والرعية ، وبما أن الحكم عبء كبير ، والسياسة مسؤولية خطيرة فقد ناشد الرعية عونها أن أحسن التصرف ، وطالبها بمراقبته ومحاسبته وتقويمه إن ساءت سياسته .

وإذ خاطب عمر رعيته بهذا الخطاب الصادق كان يعلم أن رعيته لم يكن يصلح لها غيره ، ولم يكن فيها من لا يصدقها الجواب ، فقد نهض رجل ويده على مقبض سيفه فردّ على عمر بقوله : والله - يا عمر - لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا ، وإذ سمع عمر هذا القول كان يوقن أن المتكلم لم يعبر عن رأيه الخاص ، بل نطق باسم الرعية التي وجه عمر إليها الخطاب ، كما كان يوقن عمر أن كل اعوجاج في حكمه وسياسته لن يقومه سيف واحد ، هو سيف الرجل المتكلم ، بل ستعاون سيوف الرعية بأجمعها على تقويمه حتى يصلح الحكم وتستقيم السياسة .

وما كان لعمر بن الخطاب ليخاف ولا ليغضب ، بل عد

قول الرجل المسلم من رعيته أحسن جواب على ما ورد في خطاب الولاية ، وأظهر لسماعه كامل الرضى والارتياح والاطمئنان حيث قال . الحمد لله الذي أوجد في رعية عمر من يقوم أعوجاجه بالسيف . . . إنه لا خير فيكم إذا لم تقولوها لنا ، ولا خير فينا إذا لم نسمعها منكم . .

فأقل ما في هذا القول أنه يظهر سر العظمة الحقيقية التي هي عظمة عمر كحاكم سياسي ، فهو حينما سمع واحدا من رعيته يرد قوله بذلك الجواب لم يكن منه إلا أن انشرح صدره ، وطابت نفسه ، ورأى أن يحمد الله تعالى على ما أعطاه من ولاية في رعية حية شاعرة تعرف ما لها وعليها ، كما يعرف راعيها ما له وعليه . وخلاصة القول أن عمر إنما حمد الله على أن لم يجعل رعيته من عبيد أو أشباه عبيد ، بل جعلها رعية أحرار يصدقون القول ، ويخلصون الفعل ، ولا تأخذهم في الحق لومة لائم أبدا .

هؤلاء هم المسلمون حقا بما فيهم الراعي والرعية ، فذاك مسؤول ، وهذه سائلة ، ومن حق الله وحده - دون غيره من الخلق - أنه لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون .

سعادة الوزير المحترم .

اسمحوا لي - بعد هذه المقدمة التي قلت كلماتها ، وكثرت معانيها - بأن أدخل إلى صلب الموضوع فأفتح حديثي المتسلسل معكم بكلمة صريحة حول « بيان حقيقة » الذي نشرته الصدارة العظمى أخيرا حول ما يسمى « بمجلس الوزراء والمديرين » .

فقد نشرت جريدة « الرأي العام » في عدد الأسبوع الماضي بلاغ الصدارة العظمى الذي فضح ما ورد من الافك والافتراء والباطل فيما نشرته الصحف الفرنسية عن اجتماع ذلك المجلس .

ولكن « الرأي العام » لم تقتصر على شرح بلاغ الصدارة العظمى ، وتحليل الفاظه ، وتأييد أفكاره ، بل خصصت افتتاحيتها للحديث عما يسمى - في سياسة المغرب الأسير داخل الستار الحديدي المضروب عليه من كل جانب - بمجلس الوزراء والمديرين ، وقد تجمعت معاني تلك الافتتاحية في عنوانها هذا . « مجلس الوزراء والمديرين جزء من برنامج المؤامرة على السيادة المغربية » .

ومما عقت به « الرأي العام » على نص بلاغ الصدارة العظمى قولها والقراء يذكرون اننا أبدينا رأينا في هذا المكان في اجتماع مجلس الوزراء والمديرين ، ونريد أن نوضح اليوم من جديد أن إنشاء هذا المجلس يتنافى مع الوضعية القانونية للمغرب الذي لا يزال محتفظاً بسيادته ، والذي تعد حكومته مصدر التشريع وحدها .

كما أن « الرأي العام » لم تكتف أن الظهير المؤرخ في 21 يونيو 1947 (2 شعبان 1366) إنما كان الخطوة الأولى (في عهد الجنرال جوان) في سبيل السيادة المزدوجة على غرار الخطوات الأخرى التي سبقت أن قامت بها فرنسا في تونس الشقيقة .

أما بلاغ الصدارة الذي رد بكيفية صريحة على ما عبر عنه

« بتأكيدات الصحف » ، وما تبين من ايضاحات الافتتاحية السابقة أنه « بلاغ ادارة الحماية » ، فقد أشارت « الرأي العام » إلى ما ورد فيه من تقصير فقالت « وكنا نرجو أن نسمع بنفس الصراحة والوضوح رد الصدارة خاصا بأمر المصادقة المزدوجة وأمر المقررات » التي ذهب بلاغ الادارة الفرنسية إلى أنها من اختصاص جلالة الملك والمقيم العام معا .

ثم قالت « الرأي العام » قولها الفصل في مجلس الوزراء المغاربة والمديرين الفرنسيين فأعلنت أن تأسيسه إنما كان بدعة جديدة دشنها عهد الجنرال جوان ، وأن مواصلة انعقاده إنما هو تطبيق للسياسة الرامية إلى تجرئة السيادة المغربية التي يعد المجلس المذكور مؤامرة على وحدتها وحقوقها واختصاصاتها الأساسية .

وكل ما كتبه « الرأي العام » في موضوع تلك البدعة السياسية المسماة . « بمجلس الوزراء والمديرين » إنما قصدت به فضح سياسة السيادة المزدوجة التي يحلم الاستعمار الفرنسي بتحقيقها في المغرب - بعد تونس - وذلك باسم الاحتلال والاستعباد ، وهما ما يعبر عنهما الفرنسيون « بالحضور الفرنسي » أو بسياسة المشاركة « أو بما شاء لهم هواهم من العبارات التي تتوارى من خلفها مطامع الاستعمار وأساليبه المعروفة .

سعادة الوزير المحترم .

لقد تعودنا في هذه الجريدة أن لا نقول بعض القول ، وأن

لا نتحدث نصف حديث ، وأن لا نعبر عن حقيقة دون أخرى ، بل كان ولا يزال دأبنا - ورائدنا الصالح العام دون سواء - هو الجهر بالحق ، والتعبير عن الرأي بما عهد فينا من اخلاص وصدق وصراحة ، وكل هذا يقضي علينا بأن لا نكون مجرد شارحين لبيان حقيقة الصدارة العظمى حول مجلس الوزراء والمديرين ، ولا مجرد محبذين ومؤيدين ، بل الواجب يحتم علينا بأن نقول للمحسن : أحسنت ، وللمقصر : قصرت ، وللمسيء : أسأت ، وقد قامت « الرأي العام » في الأسبوع الماضي بهذه المهمة فأدت واجبها الصحفي والوطني ، ونرى لاهمية المسألة وخطورتها أن نعيد الكرة بما يزيد الباطل دحضا ، والحق نصرا .

لقد اجتمع مجلس الوزراء المغاربة والمديرين الفرنسيين ، فما كان من « تأكيدات الصحف » - حسب تعبير بيان حقيقة الصدارة العظمى - وبلاغ ادارة الأخبار التابعة للإقامة العامة - حسب اعتراف « لافيحي ماروكان » - إلا أن زعمت أن انعقاد ذلك المجلس إنما تم برئاسة كل من الصدر الأعظم والكاتب العام للحماية .

ثم جاء بيان حقيقة الصدارة ففند مزاعم « الصحف » أو « بلاغ » ادارة الأخبار المقيمة ، ونفى نفيا باتا اشتراك الكاتب العام للحماية في رئاسة المجلس المذكور إلى جانب الصدر الأعظم .

فأنعم به من بيان حقيقة ، وأكرم به من نفي للرئاسة المزدوجة ؟

ولكن اسمحو لي - سعادتكم - بأن أسأل هل عدم اشتراك الكاتب العام للحماية في رئاسة المجلس إلى جانبكم معناه أن مجلس الوزراء والمديرين لا يقوم على ازدواج السيادة ؟ بل اسمحو لي - سعادتكم - بأن أؤكد أن ظهير 21 يونيو 1947 قد أقر مبدأ السيادة المزدوجة إن لم يكن بكيفية صريحة ، فبكيفية قانونية وعملية لا غبار عليها ، وبيان حقيقة الصدارة العظمى إذ ذكرنا بظهير 21 يونيو 1947 المؤسس لمجلس الوزراء والمديرين إنما نفى « ازدواج الرئاسة » دون أن ينفي ازدواج السيادة ، وهذه الأخيرة ثابتة بوجود المديرين الفرنسيين شركاء وأعضاء في المجلس المذكور ، فيتبين من هذا أن بيان حقيقة الصدارة إنما تعرض لمسألة جزئية ، وثانوية ، وشكلية ، هي عدم اشتراك الكاتب العام للحماية في رئاسة اجتماع المجلس يوم 19 يراير 1952 ، أما المسألة الكلية ، والرئيسية ، والجوهرية ، وهي نفى السيادة المزدوجة ، فلم يتعرض لها بيان الحقيقة ، وليس من سبيل إلى نفيها في بيان الحقيقة المذكور ما دام ظهير 21 يونيو 1947 المؤسس لمجلس الوزراء المغاربة والمديرين الفرنسيين قائما تعمل به حكومة المخزن ، وتجري طبقه اجتماعات وقرارات ذلك المجلس الذي تتمثل فيه السيادة المزدوجة كما فرضها عهد الجنرال جوان ، وكما يفرضها اليوم عهد الجنرال كيوم .

صاحب السعادة الوزير المحترم .

لقد ثارت الصدارة العظمى في بيان حقيقتها لوحدة

الرئاسة ، وهو شيء في حد ذاته حسن ، ولكن حيث إن « مجلس الوزراء والمديرين » كان ولا يزال مظهرًا من مظاهر المؤامرة الاستعمارية على سيادة المغرب ، فلماذا لا تتأثر وزارتك لهذه السيادة فتعمل بالغاء ظهير 21 يونيو 1497 على تطهيرها من وزر المشاركة الدخيلة ، وتحريرها من أغلال التحكم الفرنسي وأثقال السيطرة الأجنبية التي ما أنزل الله بها من سلطان ؟

هذا هو مطلبنا ومطلب الشعب أجمع وسواء لدينا أشارك الكاتب العام للحماية في رئاسة المجلس أم لم يشارك إذا بقي هذا المجلس متركبا من المديرين الفرنسيين إلى جانب الوزراء المغاربة ، فهذا المجلس يمثل - مع وحدة الرئاسة - ازدواج السيادة ، والواجب يقضي بعدم الازدواج سواء في السيادة أو الرئاسة . فمتى تتحقق للمغرب المكافح وحدة السيادة بعيدة عن كل تدخل أجنبي ولو تستر بستار الاستشارة الفنية ؟ إنها تتحقق يوم يلغى ظهير 21 يونيو 1947 ، وريثما يتم الغاؤه تقضي مصلحة المغرب العليا بأن لا يدعى مرة أخرى المدبرون الفرنسيون للمشاركة في اجتماع المجلس الوزاري ومداولاته ، اذا استمرار حضور أولئك الأجانب يثبت دعائم السيادة المزدوجة في البلاد ، ويفرض على حكومة المخزن سياسة التعاون مع حماية الاستعمار في وقت تطورت فيه قضية المغرب إلى قضية دولية ويكافح فيه الشعب - بمساعدة الدول العربية والشرقية خاصة - في سبيل حريته وسيادته وإستقلاله .

الرأي العام 9 جمادي الثاني 1371 الموافق ، فبراير 125
السنة الخامسة لعدد 233 .

كفاح جامعة الدول العربية في سبيل قضية المغرب الكبرى

أسست جامعة الدول العربية ، منذ سبع سنوات ، في ظروف عصبية وبين شعوب تتكاثر مشاكلها - داخلاً وخارجاً - بصورة قلما تعرفها شعوب غيرها . ومن أعظم هذه المشاكل ، إن لم نقل أعظمها وأشدّها على الاطلاق ، مشكلة العلائق السياسية والدبلوماسية بين تلك الشعوب وبين الدول الأجنبية المسيطرة عليها بالاحتلال في جميع صوره الاستعمارية ، ومظاهره الطغيانية ، وأنظمتها الجبروتية التي إن اختلفت اسمائها وأساليبها فإنها لا تخرج عن كونها احتلالاً واستعماراً لا أقل ولا أكثر . وفي الشرق العربي تقوم أوضاع سياسية مختلفة ما يزال بعضها في أقطار شتى ، وكثير منها في الأقطار الأخرى ، من منشآت أو مخلفات عهد الاحتلال العسكري والانتداب الأجنبي ، وقد كان يقوم هناك مقام الحماية في شمال افريقيا ، ومن هذا ندرك ما اعترض تأسيس الجامعة العربية من الصعوبات الجمة ، وما واجهها من مشاكل ومعضلات طوال حياتها الفتية ، ولكن هذا لم يكن من شأنه أن يحول دون تحقيق الجامعة العربية التي طالما تمنّاها العرب شرقاً وغرباً ، والتي عد تأسيسها حادثاً عظيماً في تاريخ النهضة العربية العامة ، وقد ضج الاستعمار الفرنسي خاصة

بما هو معهود فيه يوم أصبحت الجامعة العربية حقيقة تتمثل فيها وحدة العرب ، وتكتل فيها قواهم ، وتنسق فيها جهودهم ، وتركز فيها قيادتهم ، ولم تكن الجامعة العربية - وهي بهذه المثابة والصفة - لتسلم من كيد الأعداء أفراداً وجماعات وحكومات ، كما أنها لم تكن - وهي قائمة في شعوب ذات مشاكل داخلية وخارجية ، وفي طليعتها مشكلة التحرير على أساس السيادة والاستقلال - لتسلم أحياناً في سيرها من الخطأ ، والنقص ، والنقد ، فهي في هذا كله شبيهة بسائر المؤسسات التي من نوعها في الدنيا كلها . ومن الانصاف الاعتراف بأن الهيئات الدولية - سواء الاقليمية كالجامعة العربية أو العالمية كهيئة الأمم المتحدة - إنما تكون وتحى كما تريدها في الواقع الحكومات التي تتألف منها وتشارك في تسييرها ، فمؤاخذه المسيرين المباشرين لجميع الهيئات الدولية بما يظهر في نشاطها من خطأ ، ونقص ، وعجز ، ومخالفة ، إنما هي في الحقيقة مؤاخذه موجهة إلى الدول الأعضاء . وليس معنى هذا أن المسيرين المباشرين للهيئات الدولية برآء من كل تبعة ومسؤولية ، ومعصومون من كل خطأ وتقصير ، وجامعة الدول العربية كسائر المؤسسات الدولية الخاصة والعامة لم تسلم كما قلنا من كبوات - وأي جواد لا يكبو؟ - في مسيرها الذي نعلن بحق وصراحة أنه كان بصفة عامة متواصل الحلقات ، موفق الخطوات ، متجهاً صوب الغايات ، فالجامعة العربية - منذ نشأتها - وهي لا تألوا جهداً ، بالرغم عن الصعوبات والعراقيل ، والمعارضات والمكايد ، في سبيل القيام بواجباتها ، وهي من صميم « الرسالة الخالدة » التي حدثنا عنها

رجل العروبة الفذ معالي عبد الرحمن عزام باشا في كتابه المشهور ، ولا نستطيع ، بل ولا نريد أن نكتّم هنا - ونحن في موقف الانصاف والصدق والصراحة - أننا نعتبر من توفيق الله وبره بالعرب أن قيض للجامعة العربية في حياتها الأولى رجلاً كفتاً رشيداً هو « عبد الرحمن عزام باشا » الذي حملته العرب أمانة جامعتهم فحملها وفياً أميناً ، ولسنا نتمسك بهذا الرأي مدفوعين بهوى ، وعاطفة ، وغرور ، بل هو الرأي الذي يقوم لدنيا على معرفة وإطلاع ، وفهم وإدراك ، وخبرة وتجربة . ومن يستطيع أن ينكر أن الجامعة العربية قد صارت هيكلاً ولحمًا ودمًا وروحاً تركزت في هذا كله قوة إيمان وتفكير وتدبير وكفاح ، وتجلت للناظرين في صورة انسانية عربية هي عبد الرحمن عزام باشا ، أمين الأمة العربية في عصرنا بدون منازع ؟ ومن يستطيع أن ينكر كذلك أن الجامعة العربية اليوم هي غيرها أمس تماسكاً وتصافراً وتعاوناً لصالح العرب شرقاً وغرباً ؟ وأن الفضل في هذا ليرجع إلى سائر القادة العرب الذين يعملون اليوم - كما عملوا فيما مضى - لاعلاء شأن الجامعة في الداخل والخارج ، وإحكام نظامها ، ومضاعفة نشاطها ، واجادة توجيهها بما يساعد على تحقيق الأهداف والأمانى العربية . وإذا نسبنا الفضل إلى ذويه من قادة العرب ، وفي طليعتهم عبد الرحمن عزام باشا ، فلا نريد أن نغفل هنا ذكر قائد كفء من هؤلاء القادة هو وزير خارجية مصر سابقاً معالي الدكتور محمد صلاح الدين باشا الذي أقام البرهان على أنه « صلاح » الأمة العربية في حاضرها كما كان الأيوبي « صلاحها » في الزمن الغابر ، وما دمنا في مقام ذكر رجالات الجامعة

العربية فمن الواجب أن نقرن اسم عزام باشا بأمنيه المساعد ،
وعضده الأيمن في تدبير أمرها ، وتنفيذ خطتها وقيادة معركتها في
الداخل والخارج ألا وهو سعادة الدكتور أحمد الشقيري بك ،
هذا القائد السياسي العربي الذي عرفنا فيه من قوة الايمان ،
وشدة الاخلاص ، وسعة الاطلاع ، وأصالة الرأي ، وروح
الكفاح ما تجلى في سائر حركاته المعروفة ، ومواقفه المشهودة ،
وما جعلنا نسميه بحق « فارس العرب » في الوقت الحاضر .

ولا أدل على هذا من النتائج التي سجلتها الجامعة العربية
في « دفترها الذهبي » الذي يتلو فيه أنباء العصر الحاضر من
الآيات البيّنات ما لا يحتاج إلى تفصيل .

ولولا النتائج التي أدركتها الجامعة العربية في مختلف
ميادين نشاطها لما اضطرت هيئة الأمم المتحدة إلى الاعتراف بها
كهيئة اقليمية ، وهي الهيئة الاقليمية الوحيدة التي لها تمثيل
رسمي في هيئة الأمم المتحدة ، وهذا ما أعلى شأن الجامعة في
المجال الدولي ، ومكنها من الوسائل ، وأتاح لها من الفرص ما
جعلها تعمل لصالح الشعوب العربية بكيفية فعالة مؤثرة كما يعلم
هذا الأصدقاء والخصوم في مشارق الأرض ومغاربها . . .

ومما يجب توضيحه أن الجامعة العربية لم تؤسس لتخدم
الشعوب العربية المستقلة فقط ، بل ترمي - بالعمل لتحرير
الشعوب العربية الأخرى - إلى ضم شتات سائر العرب في
المشرق والمغرب في كتلة مرصوصة البنيان ، محكمة النظام ،
منسقة السياسة المشتركة ، وقد وفقت الجامعة العربية في هذا

توفيقاً يعترف به الخصوم أنفسهم ، ورجال الجامعة العربية ، سواء أعضاء الأمانة العامة أو ساسة العرب ، يعرفون ما يعترضهم من مشاكل في المشرق والمغرب ، ويقدرّون قوة الخصوم أصحاب هذه المشاكل ، ولكن هذا لا يفت في عضد قادة الجامعة العربية ، بل يزيدهم إيماناً بحق العرب ، ومضياً فيما يتطلبه نصر هذا الحق من جهود جبارة وتضحيات جسمية ، وجميع أولئك القادة يؤمنون معنا بأن على رأس المشاكل العربية الآن مشكلة تحرير شمال افريقيا ، النجاح الثاني لعالم العروبة ، والطائر لا يطير بأحد جناحيه ، ولهذا فمشكلة الساعة أمام الجامعة العربية هي مشكلة إعادة الحرية والسيادة والاستقلال إلى شعوب الشمال الافريقي الذي هو من عالم العروبة واليه ، وأنف الاستعمار في التراب راغم ، وقد أصبح القاصي والداني يعلم أن الجامعة العربية تعمل جاهدة بكل ما تستطيع من الوسائل والممكنات لتعجيل بانتهاء دولة الاستعمار في الشمال الافريقي ، واقامة دولة الحق والحرية على انقاض النظام الأجنبي البائد ، وفي هذا صرح عزام باشا وهو في باريس بقوله : « إن كفاح جامعة الدول العربية من أجل حرية شعوب شمال افريقيا هو واجب عليها نحو نفسها ، لأن شمال افريقيا قلب العالم العربي ، ولا يمكن أن تحتفظ دول الشرق الأوسط العربية باستقلالها إلا إذا تحررت شعوب شمال افريقيا » .

ومصدق ما أعلنه عزام باشا في جمع ضم لفيفاً كبيراً من رجال الشمال الافريقي والشرق العربي بباريس أثناء الدورة

الأخيرة لهيئة الأمم المتحدة هو الكفاح الذي كافحته الجامعة العربية في قضية المغرب .

وقد ابتدأ هذا الكفاح في مارس الماضي حينما اشتدت الأزمة بين الاستعمار والحرية في المغرب ، وجلبت الحماية على القصر الملكي « برجلها وخيلها » مما هو معروف ولا يحتاج إلى تعليق .

ولم يكتف مجلس الجامعة العربية يومئذ بالاحتجاج على تصرفات الحماية الفرنسية ضد المغرب في شخص جلالة الملك ، بل ادرك خطورة الأزمة التي أحدثها الاستعمار بمحاولاته الشريرة بغية تحقيق اطماعه الباطلة ، فاتخذ عدة مقررات هامة لمجابهة الموقف ، ومساعدة المغرب في كفاحه ضد الاستعمار الغاشم .

ويذكر القراء بدون شك أن تلك المقررات كانت هي ما يلي :

أولاً - مخابرة فرنسا مباشرة برفع الدول العربية إلى حكومة باريس مذكرة موحدة تعرض وجهة النظر العربية في سياسة الحماية ، وفي حل المشكلة القائمة بين المغرب وفرنسا بما يسوي كل خلاف ويرضي الأماني الوطنية في الحرية والاستقلال .

وإن الدول العربية - باقدامها على رفع تلك المذكرة إلى الحكومة الفرنسية - لم تكن مغترة بهذه ، ومعتقدة أن التوجه إلى

هذه الحكومة من شأنه أن يصرفها عن سياستها في المغرب ، وإنما حمل الدول العربية على رفع مذكرتها إلى فرنسا العمل لاقامة الحجة عليها أمام العالم ، وقد ترددت الحكومة الفرنسية أولاً في قبول مذكرة الدول العربية ، ولكنها اضطرت إلى هذا آخرأ ، ولم يكتف المسؤولون في وزارة الخارجية الفرنسية أن تسلم المذكرة العربية كان مجرد « مجاملة » دبلوماسية ، وأياً ما كان فقد رفع العرب مذكرتهم إلى حكومة فرنسا ، وقد قبلتها هذه الحكومة طوعاً أو كرهاً ، وإذا لم تعمل فرنسا بموجب المذكرة العربية فإن تقديم هذه الوثيقة الدبلوماسية لم يكن عبثاً ، بل كان فيه صالح القضية المغربية خصوصاً وقت عرضها على هيئة الأمم المتحدة ، وهذا ما توخاه ساسة العرب عندما قرروا المخابرة مع فرنسا .

ثانياً - توسط دولة عربية في الخلاف بين فرنسا والمغرب ، وذلك بعد اليأس من جواب فرنسا على المذكرة العربية ، ومع أن العرب كانوا يعتقدون عدم جدوى هذه المحاولة الدبلوماسية الثانية فإنهم أرادوا بها اقامة حجة أخرى على تعصب الحكومة الفرنسية ، وتصلبها في سياستها الاستعمارية بالمغرب ، وطبعي أن يفكر العرب في توسط الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات شتى ، منها أنها دولة كبرى ذات « نفوذ وصول » في العالم بما فيه هيئة الأمم المتحدة ، وأنها صديقة فرنسا وحليفها ، كما تعد صديقة المغرب وحليفته ، وأنها ذات دعوة ديمقراطية تناصر حرية الانسان والشعوب ضد كل استبداد واستعمار ، وأنها بسبب مصالحها في المغرب - قديمها وحديثها - تتمتع بوضعية تمكنها

من القيام بالوساطة في الخلاف القائم بيننا وبين فرنسا من جراء الحماية المفروضة على البلاد منذ أربعين عاماً ، ولكن حكومة الولايات المتحدة نسيت أو تناست كل هذا في الواقع فأجابت الجامعة العربية بأن الوقت غير مناسب للقيام بالوساطة ، فكان لهذا الامتناع غير الصريح مغزاه وأثره . . . وقد لجأت الجامعة العربية إلى دول أخرى للقيام بالوساطة ، وقصد الجامعة - كما قلنا - اقامة حجة جديدة على فرنسا قبل الاقدام على عرض قضية المغرب على هيئة الأمم المتحدة .

ثالثاً - رفع القضية المغربية إلى هيئة الأمم المتحدة بواسطة من يختاره مجلس الجامعة من الدول العربية ، ونجاح هذه المحاولة الثالثة كان متوقفاً على القيام بالمحاولتين الآخرين وذلك استنفاداً لجميع ما يرسمه ويشترطه ميثاق الأمم المتحدة نفسه من شروط ، وخطط ، واجراءات .

ولم تمض بضعة أسابيع على اتخاذ قرارات الجامعة في دورة مارس 1951 حتى رفع كل واحد من سفراء الدول العربية في باريس إلى وزارة الخارجية المذكرة الموحدة في قضية المغرب .

وطال انتظار الحكومات العربية لجواب فرنسا ، وصبرت الجامعة العربية حتى ترى تطورات السياسة الفرنسية في المغرب ، وقربت الدورة التالية لجامعة الدول العربية دون أن تتغير الحالة في هذه البلاد بما يرضي أمانيتها المشروعة ، فرأينا أن لا بد من الاتصال المباشر بالجامعة العربية أثناء الدورة الماضية ، وهذا ما تم حيث استطعنا أن نجلس مع الوفود العربية في

الاجتماع الذي خصصته اللجنة السياسية لدراسة القضية المغربية على ضوء ما حدث منذ دورة مارس 1951 وقراراتها الخطيرة ، وما أدلينا به من بيانات كان لها أثرها في توجيه القضية المغربية وفق تلك المقررات مهما كانت الظروف في الشرق ، ومهما كانت المشاكل في البلاد العربية ، ومهما كانت تطورات السياسة العالمية ، وحقاً أن جلوسنا بجانب الوفود العربية في اللجنة السياسية للجامعة قد كان حادثاً تاريخياً عظيماً ، فإن إخواننا العرب برهنوا بهذا على أنهم يعتبرون المغرب من الجامعة واليها - وإن لم يدخل بعد عضواً رسمياً فيها - ولا يترددون في اشراك ممثلي حركتنا الوطنية في المداولات الخاصة بقضية البلاد وذلك اعترافاً بهذه الحركة ، وتقديراً لكفاحها ورغبة في التعاون مع رجالها المخلصين .

ومما يجب الاعتراف به هنا أننا وجدنا إخواننا رجال الجامعة العربية لا يقلون عنا إيماناً بعدالة قضيتنا وحماساً لمتابعة الكفاح - دولياً - في سبيلها ، وجميع مواقفهم في الشرق والغرب دلت هذه السنة على ذلك أقوى دليل .

ومن مظاهر تعاون الجامعة العربية مع رجال الحركة الوطنية المغربية أنها دعتنا - ونحن في القاهرة - إلى الدخول كأعضاء في لجنة القضية المغربية التي كان برأسها معالي عزام باشا بمساعدة أخيها الكبير أحمد الشقيري بك ، الأمين المساعد للجامعة العربية ، وبسبب موقف فرنسا ودعاوى سياستها الاستعمارية إذ ذاك أصبحت الجامعة العربية تواجه مشكلة « اختصاص هيئة

الأمم المتحدة أو عدم اختصاصها » في قضية المغرب ، وقد عهدت إلينا الأمانة العامة باعداد تقرير في الاختصاص من الوجوه القانونية والسياسية والدبلوماسية ينضاف إلى ما أعدته الأمانة العامة من مذكرات في مواضيع شتى تتصل بقضيتنا ، ويتألف من مجموعها « ملف المغرب » وهو غير « ملف » م . روبير شومان الذي تبين بعد أنه « ملف ملفق » لا يصلح للدفاع ولا للاقناع وإنما يصلح لمن يتباكى ويستبكي ويتوسل ويستعطف

وفي باريس كان التعاون بيننا وبين الوفود العربية - أثناء الدورة الأممية - أحكم وأوثق ، وبفضل الجامعة العربية تحققت حول قضية المغرب كتلة عظيمة تضم الدول الاسلامية - غير تركيا - كما تضم دولاً أخرى أسيوية وافريقية . وقد أصبحت هذه الكتلة ذات شأن وحول وقوة في مجال هيئة الأمم المتحدة . وكان من زعمائها وفوارسها - إلى جانب عزام باشا ، وصلاح الدين باشا ، وفاضل الجمالي بك ، وفارس الخوري - وزير الباكستان الداهية محمد ظفر الله خان . ومن الأقوال المأثورة عنه - أثناء الدورة الماضية - قوله في جمع عربي إسلامي كبير « إن العالم الاسلامي كالجسم الواحد إذا اشتكى منه عضو شكت بقية الأعضاء ، وأنه على الرغم من أن الباكستان مستقلة تماماً فإنها تشعر (بالمرض) بسبب ما تعانيه بقية دول العالم الاسلامي كمصر ، ومراكش ، وإيران ، والجزائر ، من سقم » .

وفي نفس الجمع تحدث مندوب أندونيسيا فأشار إلى الدور الكبير الذي قامت به جامعة الدول العربية وسعادة عزام باشا ،

ومعالي صلاح الدين باشا ، ودولة فارس الخوري بك ، في سبيل
تحرير أندونيسيا ، وتعهد بأن تؤيد أندونيسيا الدول العربية
والاسلامية بكل ما لديها من وسائل .

وقد جاءت الأعمال طبق أقوال قادة الباكستان وأندونيسيا
الذين وقفوا كغيرهم من المسلمين إلى جانب الجامعة العربية في
قضية المغرب التي هي قضية العرب والمسلمين في المشارق
والمغرب .

وغني عن البيان ما قامت به الكتلة العربية الأسبوية - تحت
إشراف الجامعة وتوجيهها - من جهود ، وما خاضته من معارك في
مختلف المجالس واللجن التابعة لهيئة الأمم المتحدة أثناء الدورة
السادسة وذلك لصالح قضية المغرب التي أصبحت في أياد أمينة
حازمة مما يبشر بحسن مستقبلها .

ولكن يجب علينا أن نحذر الشعب المغربي من الافراط في
الأخذ بمبدأ التفاؤل ومن الاستسلام لخطة التواكل ، ومن الوقوف
من قضيته الكبرى موقف الخمول ، فقضية المغرب قضية
استقلال ، والاستقلال يؤخذ ولا يعطي ولهذا يجب على من يريد
الاستقلال أن يتخذ طريقاً غير طريق من يقولون اذهب أنت وربك
فقاتلا أننا هنا قاعدون . . .

والجامعة العربية حينما عازمت على تقديم قضية المغرب
إلى هيئة الأمم المتحدة لم تقصد أن استقلال المغرب سيأتي
بمجرد خطب تلقي دفاعاً عن حق المغرب ، أو بمجرد قرارات
تتخذ بعد سماع المتخاصمين والمتحاكمين ، فالجامعة العربية

- وعلى رأسها عزام باشا - كانت وما زالت تعتقد معنا أن كفاح الشعب المغربي هو الكفيل بتحقيق أمانيه الوطنية الغالية ، وأن مهمة الجامعة هي مساعدتنا بما تستطيع في المجال الدولي فحسب ، وليست هي أن تقوم مقامنا في الكفاح ، وتتولى المعركة من أجلنا في الخارج ، ونحن في الداخل قاعدون ، ومنتظرون . . . فليقم الشعب بواجب الكفاح في سبيل قضيته الكبرى ، وليقم الدليل على أنه أحق بما يطلب من حرية واستقلال ، ولن يعدم - مع هذا - من يؤازره ويناصره ، وليعلم أولاً وآخرأ أن من يخذل نفسه لا يستطيع أحد أن ينصره ، ولينصرون الله من ينصره .

الرأي العام . 23 جمادي الثاني 1371 موافق 20 مارس 1952
العدد 235 السنة الخامسة

الحماية جنائية

سياسة التدخل باسم الاصلاح قبل الحماية :

في وقت لم تعد فيه قضية المغرب محتكرة في أيدي الاستعمار الفرنسي باسم الحماية المفروضة ، بل أفلتت من قبضته - وهو راغم - وتسربت عملياً إلى مجالها الجديد الذي هو المجال الدولي الفسيح ، وذلك بفضل الجهود المبذولة بواسطة جامعة الدول العربية وبمؤازرة الدول الاسلامية وغيرها من دول آسيا ، وافريقيا ، وأوروبا ، وأمريكا الجنوبية التي استطاعت - أثناء الدورة الماضية لهيئة الأمم المتحدة في باريس - أن تبدأ في نشر « ملف الحماية » أمام الرأي العام العالمي ، وأن تجلس دولة الاستعمار في قفص الاتهام ليناقشها الحساب أنصار الحق والحرية والسلام :

وفي وقت تحاول فيه سلطة الحماية أن تقيم الدنيا وتقعدها بدعايات مكشوفة ، وأخرى مستترة سعياً في تضليل الرأي العام الدولي ، وطمعاً في اقناع الجمهور الأجنبي بصلاحيه الحماية الاستعمارية في المغرب ، وبما تتمسك به من أباطيل وأراجيف حول « الرسالة الملفقة » ، و« المهمة المزورة » التي بها توارى

سواتها ، وتخفي شرها ، وتنفت سمها .

وفي وقت « الذكرى الفظيعة » - ذكرى الحزن القومي المغربي - بمناسبة مرور أربعين عاماً على مصاب الوطن العزيز المفدى « بحماية أجنبية » كانت كلها جناية على استقلال استطاعت أن تحافظ عليه البلاد مدى تاريخها الطويل المجيد ، نريد أن نضع على المشرحة تلك الحماية ورسالتها التمدينية المزعومة ، ومهمتها الاصلاحية المنتحلة احقاقاً للحق ، وازهاقاً للباطل .

بعد ما تمت السيطرة للاستعمار على تونس أخذ يطمع في بسطها على المغرب الذي بدونه لا يطمئن على نفوذه وبقائه في الشمال الافريقي كله ، ولكن امتلاك المغرب لم يكن سهلاً هيناً ، ولما فشلت غارات الاستعمار على أرض الوطن ، ورد أجدادنا الأشاوس كيده في نحره أخذ يتذرع بوسائل كان يظنها خفية ليحقق بها مطامعه التي أخفقت عن طريق القوة ، وأبرز تلك الوسائل التي استخدمها الاستعمار لنيل أغراضه ومآربه العمل لحمل حكومة المغرب المستقل على الانقياد لما كان يسميه الاستعمار الطامع « بسياسة الاصلاحات » ، ففي عصر السلطان مولاي الحسن أكرت الحكومة الفرنسية من اقتراح « الاصلاحات الداخلية » على المغرب مقدمة في هذا السبيل بكل وسيلة والحاح البرامج تلو البرامج وعاملة كل ما في استطاعتها لتحقيق تلك الاصلاحات بمساعدتها وعلى أيدي « الخبراء » من رجالها ، ولكن كل ذلك كان صيحة في واد ، إذ كان السلطان مولاي

الحسن على بينة وبصيرة مما كان يراد بالمغرب من خلف تلك « الاصلاحات » ولهذا كان أكثر يقظة وأشد منعة كلما ألحفت الحكومة الفرنسية في مطالبتها ، وأفرطت في ترويج مقترحاتها بينها وبين الحكومة المغربية ، ولم يكن السلطان مولاي الحسن يقابل الاقتراحات الفرنسية بمجرد الرفض ، بل كان في كل مرة يجيب أصحابها بأنه يعترف بافتقار المغرب إلى اصلاحات ، ولكنه لا يريد أن تتحقق هذه الاصلاحات لفائدة البلاد وشعبها على يد غير المغاربة أنفسهم ، وهذا ما حفز مولاي الحسن لاعداد بعوث من الشباب المغربي وتوجيهها إلى مختلف المدارس والمعاهد لتتعلم العلوم والفنون الحديثة وتعود إلى المغرب لمساعدة حكومته الوطنية على انجاز الاصلاح المنشود ، ولكن لما عاد الفوج الأول من المتعلمين المغاربة عملت دسائس الاستعمار لاجباط كل اصلاح يأتي على أيدي هؤلاء المواطنين وهذا هو السبب الرئيسي في عدم تنفيذ برنامج الاصلاح الداخلي في عهد السلطان مولاي الحسن ، وبعد وفاته نشطت همة الاستعمار من جديد ، وأخرجت من زوايا الالهال « برامجها الاصلاحية » حسب الاصطلاح المعروف ، وتوجهت بها إلى السلطان مولاي عبد العزيز ظانة أن الفرصة قد واثت لفرض التدخل الفرنسي باسم الاصلاح الموهوم ، ومن أجل الاصلاح المزعوم ، وقد قدر في هذه المرة للحكومة الفرنسية أن تنجح بعض النجاح بسبب ما كان لها في حاشية السلطان من صنائع كانوا يمثلون إذ ذاك الفريق « المتفرنس » من بطانة السوء المتفرجة كل واحد منها يعمل على شاكلته .

معاهدة الحماية ودعاؤها الاصلاحية :

شاء الاستعمار أن تكون لحمايته معاهدة تحمل تاريخ 30 مارس 1912 ، وشاءت الحكومة الفرنسية التي ابتكرت هذه المعاهدة أن تنسب فيها لحكومة المغرب اتفاقها على العهد إلى النظام المحدث بادخل ما عبرت عنه مقدمة تلك الوثيقة (أو الوثائق على الأصح) بالاصلاحات في شتى الميادين ، وشاءت الحكومة الفرنسية أيضاً في نفس المعاهدة أن تسند إليها نفسها اقتراح كل اصلاح ، والمصادقة على كل اصلاح ، وتطبيقاً لنصوص المعاهدة ، وتنفيذاً لخطتها المرسومة ، واحكاماً لنظامها المفروض لم يجف مداد قلم الاستعمار الذي حبكها ووشاها ، ورسمها وزكاها ، وسطرها وأمضاها ، ثم فرضها وأملاها ، حتى فتح باب الاصلاح المزعوم على مصراعيه ، فكانت الحكومة المغربية التي اعتبرتها المعاهدة أحد طرفيها المتعاقدين أولى ضحايا الاصلاح الجديد . . . وذلك أن ما نصت عليه معاهدة الحماية قولها : إن النظام الجديد يقضي بتنظيم المخزن الشريف تنظيمًا اصلاحيًا ، ولكي تنظم حماية الاستعمار المخزن الشريف التنظيم الذي كان يتطلبه إذ ذاك « اصلاح العهد الجديد » أخذت معاول الهدم تعمل في كيان الحكومة المغربية وهي الضحية الأولى التي بامضائها الحقيقي أو المخزي للمعاهدة إنما أمضت الاعدام ، ووقعت وثيقة الانتحار . . .

وكيف تم تنفيذ خطة القضاء على كيان الحكومة المغربية أو

المخزن الشريف على يد الحماية وباسمها ولصالحها ؟

إن الحماية بطبيعتها ومهمتها نظام فرنسي لا أقل ولا أكثر ،
فمن قال الحماية الفرنسية فكأنه قال السلطة الفرنسية ، والسيطرة
الفرنسية ، والسيادة الفرنسية .

ولكن دولاً أوروبية أخرى كانت تتضايق من التدخل الفرنسي
باسم الاصلاح وكانت في صراع مستمر مع الفرنسيين على
المغرب ، حتى إذا كان مؤتمر الجزيرة الدولي فرضت شتى
الاصلاحات على الحكومة المغربية باسم الدول المؤتمرة أو
المتآمرة ولصالحها خاصة ، ولكن فرنسا لم تكن لترضى عن هذا
المصير الذي آل إليه تدخلها في المغرب باسم اصلاح كان
القصد منه أن يفضي تدريجياً إلى شمل بلادنا بالنفوذ الفرنسي
تحت ستار الحماية كما كان الأمر في تونس سابقاً ، وتخلصاً من
« الصفة الدولية » التي اكتسبتها قضية المغرب إذ ذاك ، خلال أزمة
سياسية ودبلوماسية ، قلما عرف التاريخ مثلها في القديم
والحديث ، اتجهت فرنسا بسياستها وجهة أخرى على أساس
التوغل العسكري في المغرب من جهة ، وتبادل المصالح مع
الدول المنافسة من جهة أخرى وذلك في معاهدات ومحالفات
سرية وعلمية تسلسلت من عام 1904 إلى عام 1911 ، حتى إذا
تنازل بهذا الدول عن نفوذها السياسي في المغرب لفرنسا مقابل
تنازل هذه لها عن كل نفوذ سياسي في أقطار أخرى (مصر
لإنكلترا وليبيا لإيطاليا مثلاً) كشف الاستعمار عن وجهه ، وجلب
بخيله ورجله ، ونصب على المغرب ما دعاه بالحماية ، وادعى

لهذه « مهمة اصلاحية » ونسب لها « رسالة تمدينية » ما أنزل الله بها في المغرب من سلطان .

ومن تذكر أن هذه السيادة الفرنسية خولت لنفسها في معاهدة الحماية حق التنظيم - وهو يقتضي هدماً وبناء - ، وحق الاصلاح اقتراحاً وتنفيذاً ، أدرك حرية التصرف المطلقة التي أخذتها الحكومة الفرنسية في معاهدة الحماية ، وإذا علمنا أن نظام الحماية - في مبناه ومؤداه - قائم على الاقتران والاشتراك والتعاون بين حكومتين - حامية ومحمية - وبين سيادتين - قوية وضعيفة - تصورنا بطبيعة الأشياء أن إحدى الحكومتين والسيادتين فوق الأخرى حساً ومعنى ، وأن التي « فوق » تحكم التي « تحت » ، وأن الأولى تتصرف بما يكاد أن يترك الثانية اسماً بدون مسمى .. وشبحاً وصورة .. وجميع ما أنجزته الحماية على حساب الحكومة المغربية إنما كان في صالح السيادة الفرنسية التي أخضع كل شيء في نظام الحكم بالمغرب لمقتضياتها وظروفها الخاصة ، وقد كان عمل الحماية في كيان الحكومة المغربية الشرعية عمل بتر وقطع ، ومحق وإبادة ، وسلب وتجريد . وهكذا ألغت الحماية عدة وزارات وكانت تسمى هكذا : وزير البحر الذي كان بمثابة وزير الخارجية ، وهذا المنصب أسندت الحماية جميع اختصاصاته للمقيم العام الذي أصبح منوطاً بالعلاقات الخارجية والشؤون الدبلوماسية وقام في كل هذا مقام وزير الخارجية .

الوزير العلاف : وهو بمثابة وزير الحربية وقد أسند ظهير

بتاريخ 31 أكتوبر 1912 هذه الوظيفة إلى الجنرال الفرنسي القائد الأعلى لجيش الاحتلال .

أمين الأمناء : وكان يقوم مقام وزير المالية ، وقد ألغي هذا المنصب بظهير مؤرخ في 5 غشت 1914 مع إسناد اختصاصاته إلى الصدر الأعظم قبل انتقالها إلى إدارة المالية .

أما وزير الشكايات فتحول إلى وزير العدلية ، ثم أحدثت وزارة للأحباس بظهير مؤرخ في 13 يوليوز 1913 ، ونياية الصدر الأعظم في التعليم ، كما أنشئت وزارة الأملاك بظهير 27 أبريل 1919 ثم ألغيت سنة 1927 . فمن جميع هذه التصرفات يتضح أن الحكومة المغربية - في عهد الحماية - استحوطت إلى هيئة مخزنية « تتركب من صدارة كبرى ونائبها في التعليم ، ووزارة عدلية ووزارة أحباس » ، ومن هذا يتبين نوع الهدم الذي سلطته الحماية على الحكومة الشرعية في البلاد ، فمن جهة جردت الحماية هذه الحكومة من مميزات السيادة وهي الدبلوماسية ، والحربية والمالية ، ولم تترك لها من اختصاصاتها سوى ما يتعلق بالقضاء والأحباس والتعليم الديني تحت الرقابة الصارمة لسلطات الحماية وإدارتها ، ونحن نعلم أن الرقابة هي السلطة الفعلية بدءاً وختاماً ، وقد يظن ظان أن الحماية أبقت الصدارة العظمى في عهدها كما كانت في عهد الاستقلال ، ولكن الحقيقة هي أن هذا المنصب عمل فيه « اصلاح » الحماية بما يجعله أداة حكم وإدارة متناسقة مع السياسة الفرنسية في المغرب .

إن نظام السيادة المغربية كان متركزاً على اختلاط

السلطات الأساسية ، فالقانون الوضعي - في نظام سياسي كنظامنا - لا يكون معبراً عن الارادة العامة كما هو في البلاد الدستورية البرلمانية ، بل يمثل إرادة الحاكم المشرع ، فلما وجدت الحماية أمام هذه الحقيقة من جهة ، وأمام العقوبات التي يقيمها في وجهها التشريع الاسلامي من جهة أخرى ، فكرت في تلافي هذه العقوبات بما يفسح لها المجال لتشريع جديد ، والتشريع في المغرب بقي من اختصاص الظهائر السلطانية ، ولكن السلطة التنفيذية تركزت بصفة أوسع وأقوى في اختصاصات الصدارة العظمى ، وقد توصلت الحماية إلى احداث هذا التمييز والفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية باستغلال القاعدة الشرعية المتعلقة بتفويض الاختصاص .

فرنسة الادارة في المغرب :

ویدعوى أن المغرب كانت تعوزه عناصر التخصص والكفاءة من المغاربة أنشئت إدارات مركزية ومحلية هي إدارات مغربية ، ولكن ليس لها من هذا إلا الاسم والمكان ، أما عناصرها ورؤساؤها فأغلبهم من الفرنسيين الذين ملكوا الوظيفة العامة في المغرب بما لم يترك لأهل البلاد فيها سوى نصيب يكاد يستوي والعدم ، بينما نصيب العنصر الفرنسي فيها لا يقل عن نصيب الأسد من الفريسة .

وقد سيطر العنصر الفرنسي على الادارات المغربية بصفات شتى ، ففريق بصفته يؤلف هيئة الرقابة الفرنسية على الولاية المغاربة ، ولم تسلم الحكومة المخزنية جعل الصدارة العظمى ما

يسمى في القانون الاسلامي بوزارة التفويض وهو عام، وخاص، وتفويض السلطة مسألة فكرت فيها الحماية منذ اليوم الأول، ففي معاهدة 30 مارس 1912 ورد أن جميع الاصلاحات يأمر بها جلالة السلطان أو السلطات التي ينبتها عنه ويعطيها الصلاحية لذلك، وفعلاً تم هذا بظهير مؤرخ في 31 أكتوبر 1912. وهكذا تحقق الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وأصبحت الأولى من اختصاص الظهائر، والثانية من اختصاص القرارات الوزارية، وليست هذه بقاعدة عامة، إذ توجد ظهائر هي أقرب إلى التنفيذ منها إلى التشريع. والتشريع - في عهد الحماية - من مهمة مجلس فرنسي تعهد إليه الحماية بوضع مشروعات الظهائر والقرارات الوزارية قبل التقدم بها إلى حكومة المخزن للامضاء ثم إلى الإقامة العامة للمصادقة والتنفيذ، ومن هذا ندرك الكيفية التي تسيطر بها الحماية على مقاليد التنظيم، والحكم، والسياسة في المغرب، وهذا بالرغم عن إسناد الادارة العامة إلى الصدر الأعظم بمقتضى ظهير 31 أكتوبر 1912. وقد استغلت الحماية قاعدة القانون الاسلامي في التفويض إلى أبعد حدود الاستغلال تسهياً على السياسة الفرنسية وتيسيراً لأغراضها، من ذلك أن الصدر الأعظم يفوض بعض اختصاصاته لسلطات الحماية التي تفوضها بدورها إلى الولاة الفرنسيين المحتلين. وهكذا نرى أن الحكومة المخزنية لم يطرأ عليها - خلال أربعين عاماً - من التنظيم والتجديد والاصلاح إلا ما أفقدها كثيراً من الاختصاصات والمميزات، وحول هذه كلها إلى الأيدي الفرنسية التي كانت ولا تزال تقبض على زمام الأمور

كلها ، وتصرفها وفق مشيئة الحماية ومصلحتها ، فالهيئة المخزنية في هيكلها ، ونظامها ، وتقاليدها ، وتصريف أمورها قلما تختلف اليوم عما كانت عليه في الماضي الغابر ، وكل ما طرأ عليها من تغيير فإنما كان على حسابها كما كان على حساب البلاد وشعبها .

من هذه الرقابة التي تقوم بها ادارة خاصة هي ادارة الشؤون الشريفة التي يرأسها « مستشار » الحكومة المغربية ، وفريق يتكون منه جمهور الموظفين الفرنسيين الذين يحتكرون الوظائف العامة ، ويستأثرون بالنصيب الوافر من الميزانية المغربية ، ويعيشون في هذه البلاد عيشة السادة المترفين . ومن الادارات التي يهيمن عليها الفرنسيون ادارة الداخلية وهي المختصة في الشؤون السياسية ، وبهذه الصفة يرجع إليها كل ما يتعلق بحياة المغاربة وما يسمى في اصطلاح الحماية « بالسياسة الأهلية » ، وادارة أخرى هي ادارة الأمن العام التي لا تحتاج إلى تعريف وتحليل وتعليق . . . وبقية الادارات هي : المالية ، والتعليم ، والأشغال العمومية ، والفلاحة ، والتجارة ، والصحة العامة ، والصناعة والمعادن ، والغابات والمياه ، والعمل ، والبريد ، فجميع هذه الادارات مغربية اسماً ، فرنسية فعلاً . ومن أغرب مميزات الادارة في عهد الحماية وأخطارها الكبرى أن لأكثر الموظفين والولاة صفتين اثنتين : فرنسية ومغربية تمكنهم من أن يتصرفوا تارة كفرنسيين ، وتارة أخرى كمغاربة ولو في الأحوال والظروف المخالفة لصالح هؤلاء أفراداً وجماعات ، ففي

الحالة الأولى يتكلمون ويعلمون كممثلين للحكومة الفرنسية ،
وفي الحالة الثانية كسلطات مخزنية ، ومثال هذا المقيم العام
الذي هو ممثل فرنسا في المغرب .

الوزارة المشتركة بين المغاربة والفرنسيين :

ظل الوضع هكذا منذ تأسيس الحماية :

1 - هيئة مخزنية هي كل ما خلفته « إصلاحات » الحماية
من الحكومة المغربية ، وهي هزيلة يبدو من هزالها كُلاها . . .

2 - إقامة عامة بمختلف إداراتها الخاصة المدنية ،
والعسكرية ، والدبلوماسية ، والسياسية ، هي صاحبة الأمر والنهي ،
والحلال والحرام في طول البلاد وعرضها . . .

3 - إدارات مغربية « مفرنسة » هي بمثابة الإدارات الوزارية
الفنية في غير المغرب . . .

ولم تكن نظن أن سياسة الحماية - مهما أتت من بغي
وعدوان في ماضيها الطويل - ستتطاول إلى « مسخ » الهيئة
المخزنية وتشويه حقيقتها بفرض مشاركة عناصر فرنسية في تركيبها
وسيرها .

وهذا ما تم فعلاً بالظواهر الصادرة في 21 يونيو 1947 - بعيد
مجيء الجنرال جوان مقيماً عاماً لفرنسا في الرباط - تلك الظواهر
التي قلبت أوضاع الهيئة المخزنية . وخلاصة هذا « الإصلاح » أن

أحد الظواهر المذكورة أنشأ عدة « مندوبيات » ملحقة بالصدارة العظمى ، وتابعة للإدارات الفنية المركزية ، كما أن ظهيراً آخر نظم اجتماعات مجلس الوزراء المخزنين تحت رئاسة جلالة الملك ، وكل هذا وذاك ليس فيه ما يضر إذا لم يكن فيه ما ينفع ، إنما خطر « الإصلاح » الجديد هو في الظهير الثالث وفي القرار الوزيري المؤرخ في 15 سبتمبر 1947 المتعلقين بتأسيس مجلس مشترك بين الوزراء المغاربة وكبار المديرين الفرنسيين ، وإذا اجتمع مجلس الوزراء المخزنين كلما دعاه جلالته الملك أي بصفة غير منتظمة ، فإن مجلس الوزراء والمديرين يجتمع مرة في كل شهر للتداول المشترك - كما ينص عليه الظهير - في قضايا الصالح العام المعروضة . عليه بصفة استشارية ، وينضاف إلى المديرين الفرنسيين مستشار الحكومة الشريفة وهو فرنسي ، والكاتب العام للحماية نظراً لاختصاصاته المغربية كما في الظهير ، والرياسة أسندت للصدر الأعظم ، وبهذا ضمنت وحدة الرياسة ، وهي شكلية ، كما ضمن ازدواج السيادة في أجلي مظاهره ، وأعلى مراتبه ، وهو واقع لا يرتفع بإنكار المحسوس . وإذا كان مجلس الوزراء والمديرين مجرد هيئة استشارية في القضايا التي يتكرم بعرضها عليها فما هي الهيئة التقريرية في البلاد ؟ سؤال جد خطير ، ولكن الجواب عنه جد يسير ، وهو أن حق التقرير إنما تستأثر به السلطات الفعلية ، والإدارات المتصرفة هي الإقامة العامة والإدارات المركزية فرنسية كانت أو مفرنسة .

وإن ما أنجزته الحماية في المغرب من « إصلاحات » سنة

1947 قد نفذته كذلك الحماية في تونس بمرسومين مؤرخين في 7 و 9 غشت 1947 ، الأمر الذي دل على أن الخطة واحدة في كل من القطرين ، وأن تنفيذها فيهما إنما كان من مقتضيات وتطبيقات نظام الوحدة الفرنسية القائمة على سياسة المشاركة والتعاون ، وازدواج السيادة والحكم ، واقتران الحياة والمصير بين « أم الوطن » ومستعمراتها ، ودولة الحماية والأقطار المحتلة بها ، ومنذ ذلك الوقت قوي طمع الحكومة الفرنسية في إحكام نظام للوحدة الفرنسية بكيفية عملية في تونس والمغرب ، وذلك بواسطة معاهدات جديدة تحل محل المعاهدات القائمة ، وتسمى « بعقود الاشتراك » بدل معاهدات الحماية ، وإلى هذا دعا ممثلو فرنسا في المغرب مثلاً ، وتصريحات الجنرال جوان في الموضوع شهيدة . . . وقد كانت صيحات في واد . . .

مجلس شورى الحكومة :

إن فكرة هذا المجلس لا تمت إلى الديمقراطية بصلة ، بل هي في أساسها فكرة تعاون بين سلطات الحماية ونواب الجالية الفرنسية بالمغرب ، ولا أدل على هذا من أن مجلس شورى الحكومة إنما كان في أصله مجلساً فرنسياً محضاً أسسه ليوطي بقرار مقيمي مؤرخ في 18 مارس 1919 والمشرف على تطبيق سياسة الحماية فيه ، وفي نفس الوقت يقوم مقام وزير الخارجية لحكومة المغرب ، بل كثيراً ما يتصرف تصرف رئيس الحماية والحكومة المغربية معاً إن لم نقل أكثر من هذا ، وهو أنه يعتبر

نفسه المتصرف المسيطر ، والحاكم بأمره في البلاد كأن « ملك بدون تاج ! » .

مما تقدم يتجلى تفوق الموظفين والولاة الفرنسيين - كباراً وصغاراً - على « زملائهم » المغاربة في المناصب ، والمرتبات ، والامتيازات . أما في مجال السلطة والنفوذ فللفرنسي صفتان : فرنسية ومغربية ، بينما لزميله المغربي صفة واحدة هي الثانية تحت الرقابة الفرنسية المطلقة التي لا تبقي ولا تذر !

وذلك - كما ورد في نص هذا القرار - لضمان التعاون بكيفية مستمرة ومنتظمة بين « المعمرين » والادارة ، وهكذا كان مجلس شورى الحكومة في بدايته مجلساً خاصاً بالاقامة العامة ، ولم تفكر إدارة الحماية في إيجاد قسم مغربي لهذا المجلس إلا في سنة 1923 حيث صدرت بذلك قرارات مقيمة بتاريخ 10 مايو ، وبمقتضى هذه القرارات نفسها أصبح القسم الفرنسي ذا أسس انتخابية ، ثم في 13 أكتوبر 1926 صدر قرار مقيمي بأحداث الهيئة الانتخابية الثالثة لفائدة الفرنسيين غير الفلاحين والتجار والصناع ، وهذه الصفة الشعبية الجديدة التي أعطيت للقسم الفرنسي جعلته يكتسي صبغة سياسية ، ثم في سنة 1947 صدرت قرارات وزيرية بتاريخ 30 أكتوبر و 15 ديسمبر تتعلق بالغرف الاستشارية بالقسم الفرنسي ، كما صدر ظهير بتاريخ 13 أكتوبر ، وقراران وزيريان بتاريخ 14 أكتوبر ، وقرار مقيمي بتاريخ 20 ديسمبر حول تركيب القسم المغربي على أساس انتخاب

الغرف الاستشارية المغربية التي يتألف من نوابها القسم المذكور ، ولكن هذه الانتخابات الجزئية والصورية لم تجعل هذا القسم ديمقراطياً كما زعم ويزعم ولاية الحماية في خطبهم وتصريحاتهم الرسمية ، كما أن مشاركة المغاربة في ذلك القسم لا ينطبق عليها ما يدعيه أولئك الولاة من أنهم يعملون بذلك لاشراك المغاربة في تدبير الشؤون العامة . ومما تقدم يتجلى أن مجلس شورى الحكومة لا يخرج عن كونه مجلساً مقيماً في أصله ونظامه وسيره ، وأن القسم المغربي منه إنما هو صوري وثنائي لا أقل ولا أكثر ، فوجوده إنما كان ولا يزال من باب ذر الرماد في العيون . . . لا غير .

وفي السنة الماضية حاول الفرنسيون أن يجددوا نظام المجالس البلدية على أساس اعطاء الحق الانتخابي للفرنسيين وللأجانب في المغرب كأن هؤلاء مغاربة أي أصحاب البلاد الشرعيين ، وقد قدموا مشروع ظهير بذلك إلى جلالة الملك الذي رفض امضاءه لأنه مخالف لحقوق السيادة المغربية .

ويطول بنا القول لو أردنا الحديث عن كل محاولات الحماية فيما تسميه باطلاً بالاصلاح والديمقراطية وغيرهما من ألفاظ الدعاية التي يعرف المغاربة حقيقتها ، وفيما تقدم صورة مختصرة لسياسة الاصلاح كما تفهمها وتطبقها الحماية الفرنسية ، ولا نظن أننا نكون مبالغين إذ ما قلنا أن هذه السياسة لم تكن « إصلاحية » إلا بالنسبة للفرنسيين ، أما بالنسبة للمغاربة فقد كانت شراً مسيطراً وقد جلبت لهم من الفساد ما لا يصفه قلم ولا

لسان ، ويكفي مثلاً لهذا الشر ، وهذا الفساد ، ما أقامته سياسة الحماية في بلادنا من « حكم فرنسي مباشر » حول المغرب - سياسياً وإدارياً - إلى « مستعمرة من المستعمرات الفرنسية ، وبهذا برهنت الحماية على أنها استعمار واقعي بالرغم عن بعض الاعتبارات والشكليات . . وفصل الخطاب أنه منذ تأسست الحماية وهي تتصرف في بلادنا بما يجعلها جناية مستمرة على استقلالنا ، وسيادتنا ، ولكن إذا استطاعت الحماية أن تجني - إلى يومنا هذا - على حياتنا كوطن ، وشعب ، ودولة ، فلن تستطيع أن تجني علينا أكثر مما وقع ، فالمغرب الذي استطاع أن يحافظ على استقلاله طوال تاريخه المجيد قادر غلى أن ينتشل هذا الاستقلال من أيدي الغاصب ولو كلفه الأمر ما كلفه من جهود وتضحيات. ولن يرفع الشعب عن حياته جناية الحماية بمجرد الشكوى والمطالبة بل لا بد من أن يتجه المغرب بحركته الوطنية ، وحكومته الشرعية ، اتجاهاً جدياً ، حازماً ، قاصداً نحو تحرير سيادته ، وتحقيق استقلاله بما يتحتم من الوسائل الفعالة في الكفاح السياسي. وأولى هذه الوسائل أن لا يشارك المغاربة - شعباً وحكومة - في جناية الحماية على أنفسهم ، وأن يعتصموا بمبدأ « عدم التعاون » مع الاستعمار في سياسته التي لن تحبط إلا بقدر ما يمتنع المغاربة ، وعلى رأسهم الحكومة من كل مساعدة على « المؤامرة المدبرة » منذ أربعين عاماً على حياة الوطن العزيز ، فعدم المشاركة ، وعدم التعاون - من طرف الشعب وحكومته - هما من أجدى وسائل الكفاح السياسي الذي نالت به شعوب غيرنا حقوقها وحرياتها ، أما التوجه إلى الاستعمار

بالرغائب والمطالب ، وانتظار ما عسى أن يجود به منها فخطئة فاشلة فيها من ضياع الوقت ، وتفويت الفرص ، وخسارة الحقوق ، ما يعد ربحاً للخصوم الذين يتخذون من ذلك وسيلة لمناورتهم السياسية والدبلوماسية تضليلاً للأفكار وحفظاً لما في أيديهم من حق الشعوب المغلوبة على أمرها ، ولهذا أصبحنا نرى الاستعمار يحاول التملص من مطالبة الشعوب بحقوقها في الحرية والسيادة بما تروجه دعايته حول « الحوار » المزعوم مع من « يهمهم الأمر » في الشعوب الأسيرة ، وحوار الاستعمار هو من نوع « حوار الصم » الذين لا يتكلمون ، وإن تكلموا فلا يتفاهمون ولا يتفقون ، لأن بعضهم في واد ، والبعض الآخر في واد ، فأخشى ما تخشاه الشعوب المطالبة بحقوقها وحريتها أن يقوم « الحوار » حول هذا الحق ، وهذه الحرية ، وأن يكون الحوار مضراً بهما أكثر مما هو في صالحهما ، وأن يطول ، ويتطور ، وينتهي بما ينسأ في أجل الاستعمار وما يريد أن يثبتته - عن طريق الحوار - في البلاد من جناية الحماية . . .

الرأي العام 3 رجب 1371 الموافق 29 مارس 1952
العدد 236 السنة الخامسة .

ملك لا كالمملك متى وكيف برزت فكرة عيد العرش

في سنة 1933 ، برزت فكرة الاحتفال بذكرى اليوم الذي بوع فيه سيدي محمد بن يوسف سلطاناً على المغرب خلفاً لوالده السلطان (مولاي يوسف) وذلك اليوم هو 18 نوفمبر 1927. أما كيف ظهرت فكرة الاحتفال بهذا اليوم السعيد الخالد في تاريخ النهضة المغربية الحديثة ، وكيف أصبح هذا اليوم ذكرى قومية ، وعيداً شعبياً ورسمياً ، فمن الوفاء والأمانة أن نسجل هنا أنها كانت وليدة المرحوم محمد صالح ميسة صاحب (مجلة المغرب) التي كانت تصدر إذاك بالرباط ، واحد كتاب جريدة (عمل الشعب) التي كنت اصدرها بالفرنسية في فاس ، والتي كانت يومئذ الجريدة المغربية السياسية الأولى في البلاد والمحور الذي تتمركز حوله الحركة الوطنية الفتية واللسان الناطق لها ، والسلاح المحارب عنها ، بكل شجاعة وإقدام .

وإذا كان المرحوم ميسة صاحب الفكرة ، فقد تولت جريدة (عمل الشعب) بصفتها لسان الوطنية الصادق وترجمانها الوفي الدعوة إلى إتخاذ يوم 18 نوفمبر من كل عام ذكرى لجلوس سيدي محمد بن يوسف على عرش السيادة المغربية ، العرش العلوي

العتيد ، بل إلى جعل هذه الذكرى السنوية عيداً وطنياً شعبياً ورسمياً للأمة المغربية ولدولتها ، وطبعاً لم تجد هذه الدعوة يومئذ من الإدارة الفرنسية المسيطرة إلا إعراضاً ، سرعان ما تحول إلى معارضة ومحاربة بكل ما تملكه تلك الإدارة من وسائل وحيل ، وعراقيل . وكلما قويت دعوتنا إلى عيد العرش اشتدت خصومة المستعمرين ، وتنوعت ومكرت . ولم يكن شيء من هذا ليفت في عضدنا ، ويشنينا عما اردنا لأننا كنا ندرك حق الإدراك لماذا كان الواجب الوطني يدعونا لإقامة تلك الذكرى ، وإيجاد ذلك العيد ، كما كان المستعمرون يدركون مثلنا كل ذلك وما فيه من خير للبلاد وأمتها في الحاضر والمستقبل ، ومن شر لهم في العاجل والآجل . . . وهكذا كانت وجهتا النظر على طرفي نقيض ، مما جعل الصراع بينهما عنيفاً في الباطن والظاهر ، وأعطى للموقفين صلابة ، وعناداً وإصراراً .

لماذا عيد العرش ؟

أما لماذا أردنا عيداً للعرش ، وذكرى الجلوس الملكي ، ولماذا لم يرد المستعمرون من جهتهم شيئاً من هذا مطلقاً فهو ما يلي : أن الحركة الوطنية الفتية في عام 1933 وهي السنة التي تأسست فيها جريدة عمل الشعب (شهر غشت) ارادت أن تلتف ، وتلف الأمة جمعاء في البلاد كلها حول العرش والملك الشاب بصفتهم ، الأول السيادة (السلبية المغتصبة بيد المستعمر) ، والثاني الرئيس الأعلى الذي تشخص وتتمركز فيه هذه السيادة التي هي وديعة وأمانة عهدت بها الأمة إليه ببيعة

شرعية صادقة ، كما هو في نظر هذه الأمة الأمين والقيم عليها ، عهداً وميثاقاً بين الملك وشعبه ، وانف المستعمرين راغم ، وكنا نرمي بسعينا في سبيل ذكرى الجلوس الملكي - بالإضافة إلى إيجاد عيد وطني سياسي يضاف إلى اعيادنا الإسلامية - تكوين وحدة متينة قوية ثابتة بين الأمة والعرش وبين الملك والحركة الوطنية التي كانت في حاجة إلى تأييد جانبها ، وتعزيز شأنها ، وتدعيم بنائها بالانضواء تحت اللواء الملكي ، كما كنا نرمي بسعينا ذاك إلى إحباط سياسة الاستعمار القائمة على تحطيم وحدة البلاد ، وتمزيق شمل الأمة وتفريق كلمة الجماعة وتوسيع الشقة بين الشعب وملكه وعرشه والقضاء على كل شعور بالوحدة القومية والجامعة المغربية والرابطة الجنسية والكتلة السياسية ، وطبيعي أن لا يرام تحقيق هذا كله يومئذ إلا عن طريق الاتحاد المتين بين العرش والأمة ، وبين الملك والحركة الشعبية الوثابة. ذلك أن المستعمر قضي بسياسته الماكرة وخطته الغاشمة ، على جميع عناصر ومظاهر الوحدة والسيادة ، والحياة القومية في بلادنا واشتد امعانه في التحطيم والتخريب والفساد لكل ذلك عملاً بالمبدأ الشيطاني المكيفيلي : فرق تسد ، وبلغ به الأمر أن اعتدى على مقدسات الأمة الإسلامية اعتداءً إجرامياً فظيعاً تجلى فيما سمي في العهد البائد بالسياسة البربرية المشؤومة الذكر والحقيقة ، هذه السياسة التي وصفها احد بناتها من الفرنسيين حينما قال : يجب تحطيم المرأة أي مرآة الوحدة المغربية. وبعبارة أخرى ، فقد أردنا باقامة ذكرى الجلوس على العرش حفظ هذه الوحدة وتقوية الرابطة بين الملك والأمة وإظهار الشعور القومي ونشره وتعزيزه ،

ومعارضة أغراض وخطط السياسة الاستعمارية بالتساند ،
والتعاون ، والتناصر ، بين الأمة ورئاستها العليا ، رامين بهذا إلى
جعل الملك الشاب القائد السياسي والروحي الأعلى للحركة
الوطنية الفتية التي كانت الطليعة المجاهدة للأمة المغربية
الناهضة ، وقد كان من شأن هذا إن تحقق - وقد تحقق فعلاً - أن
يجعل من الأمة المغربية - ملكاً وشعباً - صفاً واحداً ، وكتلة
متراصة ، تجاه المستعمر الذي لم يكن ليطمئن إلى قوته
المادية ، وسيطرته السياسية ، إلا بالعمل على جعل الأمة
المغربية مفككة الأوصال ، وموزعة الأهواء ، ومختلفة المقاصد ،
خانعة مستكينّة وذليلة صاغرة. وقد تم لنا ما أردنا بفضل الله تعالى ،
وبفضل الجهود المبذولة التي توجت بتأييد الملك الشاب الذي
أدرك وقدر ، فعمل ونصر .

كانت تلك هي الأسباب الجوهرية والأهداف الرئيسية التي
قامت من أجلها جريدة (عمل الشعب) بالدعوة الصريحة
المتواصلة إلى إقامة ذكرى الجلوس الملكي ، واتخاذ هذه
الذكرى عيداً قومياً للأمة ورسمياً للدولة . ومن أجل ذلك لقينا من
معاكسة ومعارضة الفرنسيين الخائفين الحانقين ما جعلنا نزداد شدة
وصلابة وإصراراً حتى تحقق الهدف الوطني المنشود ومما لجأ
إليه رجال الإدارة الفرنسية - مكراً وتحايلاً - حتى يفوتوا علينا في
سنة 1933 فرصة الاحتفال انهم اظهروا لنا بفاس حيث كونا لجنة
للمخابرة معهم في شأن ذلك شيئاً من الانصات والاستعداد ،
وتعددت الاجتماعات حتى مع الجنرال الحاكم العسكري للناحية

وأخيراً خرجنا من مكتبة الإداري بوعد . . هو الاتصال بالرباط ، والعمل على الظفر بالمساعدة . . الرسمية ، وكنا مع هذا حذرين اشد الحذر خصوصاً وأن يوم الذكرى كان على وشك الحلول فانظرنا ، ولكن في حذر ويقظة ، حتى إذا حل اليوم لم يتحقق وعد الجنرال ، بل فوجئنا بالوعيد والتهديد إن نحن خالفنا . . وكما أننا لم نكن من الذين يثقون بوعود المستعمرين ، فلم نعبأ مطلقاً بوعيدهم وتهديدهم ، ولم يمض غير قليل حتى فوجيء تجار الحلويات في فاس بمن اشترؤا منهم كل ما عندهم من بضاعة ، ولعلمهم فسروا هذا (الاكتساح) بحفلات وأفراح تقليدية ستقام في ذلك اليوم ، وكان (سر الاكتساح) مصوناً ومكتوماً خشية المنع الإداري ، وبعد ما تمت الترتيبات في سر كذلك نودي في المدينة بواسطة الدعاة المنبئين في كل مكان ليحضر الناس في مقهى المتنزه العمومي بابي الجنود ابتداء من ساعة معينة بعد الظهر ، وفعلاً تواردت الجماهير حتى غصت الرحاب ، وحضرنا باسم جريدة (عمل الشعب) ، وطلبنا من صاحب المقهى ، أن يسقي الحاضرين الشاي والقهوة والمشروبات ، ووزعت الحلويات على المدعويين الذين ما فتئوا يتساءلون . . عن هذه المفاجأة الغربية ، ومرت ساعات الاحتفال ثم جاء دور الكلام ، وفضح الأسرار ، وتنبيه الغافلين ، وتذكير الداهلين ، وأعلن في الناس انهم دعوا بمناسبة (18 نوفمبر) الذي هو يوم بيعة جلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف نصره الله وذلك للاحتفال بذكرى جلوسه على عرش اسلافه الكرام ، هذه الذكرى التي نريد أن تكون عيداً قومياً ورسمياً في كل عام ، وبيننا لهم ما

دعانا للقيام بالدعوة إلى اتخاذ تلك الذكرى عيداً ، كما اوضحنا لهم - مع الاعتذار المناسب - سبب تكتنا في إعداد الاحتفال بذلك اليوم السعيد ، وقد قوبل كل هذا باستحسان وحماس كبيرين ، وختاماً طلبنا من الجميع الانصراف في نظام وهدوء بعدما تم كل شيء على أحسن ما يرام ، واعلمناهم بأننا سنرفع برقية التهئة إلى جلالة السلطان نصره الله مؤملين ان يحتفل المغرب كله شعباً وحكومة في العام القادم بعيد العرش الذي احتفلنا به يومئذ بكيفية شعبية ذات روعة وجلال ، وفعلاً توليت باسم جريدة عمل الشعب والجماهير المحتشدة في مقهى المتزهر العمومي رفع برقية تهئة ولاء إلى جلالة السلطان اعزه الله فأجاب عنها حفظه الله ببرقية فياضة بالشكر والعطف المولوي الشريف ارسلها الصدر الأعظم نيابة عن جلالة الملك وقد تشرفت جريدة (عمل الشعب) فنشرت نص هذه البرقية الملكية مع برقية التهئة ، الأمر الذي كان له مغزاه في نفس الشعب الذي تحمس للدعوة إلى عيد العرش كأمنية من اعز أمانيه . أما الإدارة الفرنسية فقد فوجئت بالأمر الواقع ولم تستطع أن تذهب بعيداً في (رد الفعل) الذي خلفه في نفسها ومحيطها ، وهكذا تم لأول مرة الاحتفال الشعبي - والحقوق تؤخذ ولا تعطى كما يقال - بذكرى جلوس سيدي محمد بن يوسف على العرش العلوي المنيف ، وكانت الذكرى السادسة والأولى من نوعها وقد واصلت (عمل الشعب) دعوتها التي وجدت في الأمة وفي القصر العامر كل قبول وتشجيع ، ولم يمر حول كامل حتى صدر قرار وزيري بتاريخ 16 رجب 1353هـ موافق 26 أكتوبر 1934 جعل من (18

نوفمبر) عيداً رسمياً للعرش ، ولكن في الحواضر دون البوادي وفي نطاق ضيق محدود ، غير أن عواطف الشعوب وحماسها واندفاعها وتيارها كل هذا يعصف بالقرارات الإدارية ولا ينحصر في نطاق الحدود والشروط والقيود ، وهكذا أصبح عيد العرش عيد الأمة والدولة وكان هذا خطوة كبرى إلى الأمام ، ومظهراً قوياً للتجاوب بين الملك والشعب والاتحاد المتين الذي زادته الأيام والأعوام متانة واحكاماً وجعلت منه قوة وسلاحاً في سبيل تحقيق الأماني القومية الكبرى : تحرير الوطن والشعب ، والعرش وتحقيق السيادة والوحدة والاستقلال .

ولقد كان ذلك الحادث التاريخي الكبير نقطة تحول في سير حركة المعارضة السياسية لنظام الاستعمار باسم الحماية الزائفة ، كما كان بداية تطور جديد في الكفاح الشعبي في سبيل الحرية والخلاص ، ذلك أن حق الشعب وجانب حركة المعارضة والمقاومة السياسية فيه قد تأيد بعطف وتشجيع وتوجيه ورعاية جلالة الملك الذي كان بشبابه وعواطفه وأفكاره ومساعدته - بالرغم عن الصعوبات والعراقيل والمعاكسات من طرف المستعمرين - خير مثال للنهضة الوطنية كما كنا نتصورها ونحمل رايتها ونسير بدعوتها في طريق النضال والتضحية ، ولم يكن المستعمرون ليسكتوا عن تضامن الملك والشعب وتجاوب صاحب العرش والحركة الوطنية فأخذوا يعملون بشتى الوسائل والدسائس والحيل للحيلولة دونهما ما استطاعوا إلى هذا سبيلاً ، ولكنهم لسوء حظهم منوا بالفشل الذريع امام عزيمة الملك وإرادة الشعب التي

لا تغالب فإنها كما يقال ، من إرادة الله ، فعلى صخرة تلك العزيمة القوية ، وتلك الإرادة الصلبة تحطمت محاولات الاستعمار ولم ينجح - إن كان هذا نجاحاً - إلا في إثارة الزوابع وخلق الأزمات ، وتعقيد المشاكل سالكاً في هذا مسلك من يسعى في حثفه بظلفه ، وغير مدرك - وأنى له أن يدرك - أن العقابة للمتقين وأن لا عدوان إلا على الظالمين .

وهكذا لم تكن تصرفات الاستعمار للحيلولة بين الملك وشعبه إلا لتزيدهما تقارباً ، وتسانداً ، وتعاوناً ، وتناصرأ ، وقد تجلى هكذا - بتوالي الأيام والسنين - المبدأ السياسي ، وهو أن الملك بالشعب ، والشعب بالملك ، أنهما شريكان في السراء والضراء ، لأنهما معاً ضحيتا سياسة الاضطهاد ، والاستبداد ، والعدوان من طرف خصم مشترك ، وعدو واحد هو الاستعمار المتنكر بقناع الحماية التي لم تكن - في النظر والواقع - إلا جناية على الوطن ، والشعب والملك ، وذلك بما سلبته من حقوق ، مقدسة واغتصبته من مصالح مشروعة للبلاد وأهلها كافة .

ولأن الحركة الوطنية والسياسة الملكية سارتا على أساس : أن العرش بالشعب ، والشعب بالعرش ، فقد اشركهما الاستعمار في خصومته ، ومحاربتة مما ملا صحائفه بالخزي والعار ، وزين سجل الحليفين - الملك والشعب - وبالمآثر والمفاخر التي سار بذكرها الركبان ، واعلى شأنها كل ناطق من بني الإنسان . . . ولم يكن سيدي محمد بن يوسف بالملك الذي يؤثر زينة الحياة ، وبهرجتها ، وسكيتها ، كما يفعل كثير من الملوك في قصورهم ،

بعيدين عن الشعوب ، ومخلدين إلى الراحة والسلامة والطمأنينة ، إن سيدي محمد بن يوسف قد عرفه الشعب كما عرفته الشعوب كلها بملوكها ورؤسائها ملكاً حقاً ، ولكن ليس كغيره من الملوك : فلقد عرفه شعبه ، كما عرفه غيره ، ملكاً وطنياً مكافحاً مضحياً بنفسه وبكل عزيز عليه ، في سبيل الوطن والشعب وكما اخلص لوطنه وشعبه فكذلك بادلّه وطنه وشعبه حباً بحب ، واخلاصاً بإخلاص ، ووفاء بوفاء ، قلما يعرف له مثيل في الماضي والحاضر . ولست مبالغاً إذا ما قلت إن المحنة الكبرى التي امتحن بها سيدي محمد بن يوسف من العدوان الاستعماري على عرشه ، وشخصه واسرته ، وفي هذا كله على المغرب وأمته ، قد جعلت ملكنا المحبوب فضرب بموقفه الرائع ، وثباته القوي اعظم مصل في الكفاح والتضحية ، هذا الكفاح ، وهذه التضحية اللذين قدرهما الشعب حق قدرهما فضرب هو بدوره من أجل الملك والعرش ، وفي سبيل الحرية والاستقلال ، وذلك في مجال الكفاح والتضحية مثلاً لا يقل روعة عما سجله التاريخ من مفاخر ومعجزات للشعوب في ثوراتها التحريرية الكبرى، ولم يكن من شأن هذا وذاك - كفاح وتضحية الملك والشعب معاً - إلا أن يعجل لهما بالفوز والنصر المبين ، الفوز بعودة الملك إلى عرشه ، والنصر بتحقيق استقلال الوطن تحت قيادته العليا .

ديمقراطية سيدي محمد بن يوسف

ولم يكن جلاله ملك المغرب ليقود كفاح الشعب وتضحيته

في سبيل المثل العليا والأهداف السامية بصفته ملكاً فحسب ، بل
قاد صفوف الكفاح ، وتصدر كتائب التحرير بصفته الزعيم الشعبي
الأكبر ، والرئيس السياسي الأعلى ، والبطل الديمقراطي
الأعظم ، ومن هذا كله استمدت ، وتستمد شعبية سيدي
محمد بن يوسف عناصر القوة والخلود. ولا نحتاج إلى تفصيل
القول في ديمقراطية اخلاقه التي تجعله - وهو رئيس الشعب - من
الشعب ، وإلى الشعب ، كأنه واحد من ابنائه ، وإن كان
رئيسهم ، وملكهم وقائدهم ، كما أننا لا نحتاج إلى إطالة الحديث
عن آرائه واتجاهاته الديمقراطية الدستورية المستوحاة من تعاليم
الإسلام ومبادئ القرآن وأنظمة العصر ، وتكفي هنا الإشارة إلى
جميع مواقفه في الاشادة بأصول الحق والحرية والتنويه بمبادئ
العدالة - والعدل أساس الملك كما في قول الحكيم - وتفضيل
الأنظمة الديمقراطية على سواها ، هذه الأنظمة التي طالما أعلن
جلالته انها موافقة لأصول الحكم في الإسلام الذي يقرر دستوره
القرآن : ﴿ وشاورهم في الأمر ، وأمرهم شورى بينهم ﴾ فكل ما
ورد في خطب وتصريحات جلالته عن الحرية ، والعدالة
والديمقراطية والشورى ، والملكية الدستورية يعد أكبر دليل على
ديمقراطية ملك البلاد وخير ترجمان يعبر عن آرائه واتجاهاته
السامية التي هي آراء واتجاهات الشعب المغربي الحر الأبى ،
شعب (الامازيغ) أو الأحرار. وهذا ما يفسر التجاوب التام
المطلق للقائم اليوم ، أكثر من كل وقت مضى بين الملك
والشعب اللذين خاضا معاً غمرات الحق والحرية وأبليا فيها بلاء
حسناً ، حتى انتصرت راية الهدى وانتكست راية الضلال إلى

الأبد ، وإذا كان جلالته قد جعل من نفسه منذ سنوات خير داعية للديمقراطية ، وأعظم مبشر بمبادئها وفضائلها ، فإنه أصبح اليوم - في عهد السيادة والاستقلال - أكبر راع ، وحام وناصر لها ضد كل خصم عنيد . .

ويقيني - ويشاركني في هذا اليقين الشعب الواعي الوفي - أن جلالة الملك لا يدخر جهداً للسير الحثيث بهذا الشعب في طريق الحرية والعدالة وديمقراطية الحكم والدولة في دائرية ملكية دستورية كأحسن ما يكون هذا النظام السياسي الراقي الحكيم الذي يؤلف بين الشعب ورئيسه ويوحد بين الأمة وملكها فيحفظ لكل واحد منهما حقوقه ، ويمكنه من القيام بواجباته مما يجعل التضامن والتعاون بينهما حماية للوطن ، وصيانة لصالحه ، وضمانة لسيادته ، وحصانة لاستقلاله . وحقاً أنه من فخر الملوك أن تعتز بهم الأوطان ، وتسعد بهم الشعوب ولا يكون هذا إلا بالامتثال للحديث النبوي الشريف : (كلكم راع ، وكل راع مسؤول عن رعيته) ، ومن هذا يتبين أن الإسلام يجعل الحكم والولاية والإمارة عهداً ، وأمانة ومسؤولية أمام الله ، والضمير ، والأمة والتاريخ .

وغني عن البيان أن جلالة ملك المغرب ما فتى يرفعى امرأته رعاية يقظ وحارس ، وحازم ، ومسؤول .

وإن أسعد يوم في حياة هذه البلاد وأمتها لهو اليوم الذي يحقق فيه جلالة الملك أمنيته القصوى التي هي كذلك الأمانة الغالية - بعد الاستقلال التام - لشعب الأحرار الأباة الذي هو

شعب المغرب ، وما تلك الأمنية المشتركة بين الملك والشعب إلا الديمقراطية الصالحة التي تجعل من هذا الوطن أرض الأمن والنظام والحرية والعدل ، ومن حياة هذا الشعب حياة العزة والسعادة ، ومن ملكنا المحبوب رئيس دولة من أرقى الدول ، وصاحب مملكة من اعز الممالك مملكة الحكم الصالح ، والقانون العادل والنظام الحر ، والديمقراطية المثلى بالشورى والدستور ، وما هذا كله على همة سيدي محمد بن يوسف الملك الحازم والأمين الموفق ، بعزیز ولا ممتنع . نعلن هذا في يوم ذكرى جلوسه الخالد ، هذه الذكرى التي ستقترن في يوم آت - وكل آت قريب - بذكرى الدستور ، وذكرى الجلاء التام ، وكلها ذكريات كتبها أو سيكتبها الله تعالى للملك العزيز في سجل الصالحات الخالدات .

الرأي العام العدد : 324 السبت 17 يونيو 1956

هل المغرب في خطر ؟

[بعد غيبة طويلة افتقد اثناءها قراء (الرأي العام) قلم الأمين العام الأستاذ محمد حسن الوزاني - تعود إليهم اليوم (الغمرات) فيجدون فيها الغداء الثقافي والسياسي والوطني ودراسة المشاكل المغربية وإيضاحها وبيان وجهة النظر الصحيحة ازاءها] .

ثارت - فجأة - ثائرة الفرنسيين حول اختطاف ومصير القبطان (مورو) والضابط (بيران) وقد مر على الحادثة الأولى نحو التسعة اشهر ، وعلى الثانية نحو الخمسة ، وقد ثارت ثائرة الفرنسيين والمحادثات دائرة في باريس بين وزيري مالية المغرب وفرنسا وذلك في جو التلاق بعد الفراق ، والصلة بعد الجفوة وتجديد العهد ، وبعث الثقة ، وجلب الرضى . . . حتى إن (الرأي العام) حينما تحدث عن اتصالات ، ومحادثات ، وتصريحات ، ومآدب الأسبوع المغربي الفرنسي في باريس ، بما فيها شارع ريفولي حيث مقر وزارة المالية الفرنسية هذا المقر الذي (حج) إليه وزير الاقتصاد المغربي زائراً رغباً ، نقول : حينما تحدث (الرأي العام) عن ذلك الأسبوع لم يسعه إلا أن يسميه (بأسبوع الأناقة والوصال) لما زخرت به أيامه ، وساعاته

من المجاملات ، والمغازلات السياسية التي نقلت اخبارها الصحف ، وروجت تفاصيلها الإذاعات . وكل هذا جعل هوة التفاؤل ورواد البشرى يظنون خيراً برجال السياسة والمال في باريس ، ويتخيلون أن المغرب قد اصبح من (مبتغياته) قاب قوسين أو أدنى . .

وفي هذه الغمرة من الإحساسات الطيبة ، والظنون الحسنة وقعت الواقعة وقامت الضجة حول الضابطین الفرنسيين المختطفين ، حتى إن وزير الاقتصاد المغربي في حديث له مع صحيفة فرنسية يومية في الدار البيضاء لم يكتف تعجبه من أن يفاجئه الفرنسيون بذلك في نفس الساعة التي كان يظن فيها (أن المياه عادت لمجاريها) (على اقل تقدير) بين المغرب وفرنسا مما جاء دليلاً قوياً على أن الوزير كان (ضحية) غرور وسراب لا أقل ولا أكثر ، وأن الفرنسيين حينما كانوا يبادلونه المجاملة والمغازلة إنما كانوا يفعلون هذا لحاجة في أنفسهم ، وقد تبين أنهم لم يكونوا (المغرورين) ولا ضحايا سراب في موقفهم وسياستهم مدة (اسبوع الأناقة والوصال) .

هذه هي الحقيقة التي تأكدت وفرضت نفسها حتى على الغافلين والأغرار من الناس فضلاً عن رجال السياسة .

وقد كتبت هذه الجريدة الحرة الغيورة الصريحة - فيما كتبتة عن (حوادث ومفاجآت) الأسبوع في عالم السياسة المغربية الفرنسية - أن الفرنسيين لم يتحولوا خلال هذا الأسبوع عن حقيقتهم ، ولم يفرطوا في مصلحتهم ، حينما اثاروا - فجأة -

قضية الضابطين المفقودين لحد الآن ، بل كانوا يلعبون لعبتهم السياسية البارعة وهم عارفون ما يصنعون وإلى ماذا يقصدون حتى إذا واتتهم الفرصة انقضوا عليها وشنوها حملة شعواء في صحفهم وانديتهم وبرلمانهم واداعتهم مطالبين بحرية الضابطين أو بجثثهما . . .

ولا يمكن لأحد أن يلومهم على البحث عن المفقودين الفرنسيين والمطالبة بهما ، ولكن الأمر الذي يستلفت النظر أن الوقت الذي اختاروه لهذا كان وقت تقارب ، وتفاهم ، وتآلف بين السياسيين المغاربة والفرنسيين المسؤولين ، ولم يكن وقت إثارة مشاكل ، وخلق صعوبات كما اراده الفرنسيون وأوجدوه فعلاً ، ومن كل ما جرى وقيل من طرفهم - الرسميين منهم وغير الرسميين - يبدو جلياً واضحاً أن امرهم دبر بلييل ، وأنه جاء وما زال يحمل جميع مظاهر الايحاء ، والصنعة ، والتدبير ، والتوجيه ، والنظام ، والإحكام ، مما يدل دلالة قاطعة على أن وراء الأكمة ما وراءها . . .

والغريب في الأمر أن الوزير الذي من اختصاصه كل ما يرجع للعلاقات المغربية الفرنسية ، وهو المسيو مورييس فور ، قد صرح في مجلس الجمهورية بما يفضح (المؤامرة) ويكشف (الانذار) كما سماهما (الرأي العام) أخيراً ، فقد قال : إن سلطة الحكومة المغربية تكاد تكون مفقودة في جنوب المغرب ، وإن هذه الحكومة إذا لم تتمكن من تسوية مشكلة الضابطين بما يرضي فرنسا فإن هذا سيقوم دليلاً على أنها عاجزة عن حفظ

النظام ، وضمانة الأمن للأشخاص في الجنوب المغربي وأن الفرنسيين سيستخلصون من هذا جميع النتائج بالنسبة للعلاقات الفرنسية المغربية ، وقبول هذا التهديد والإندار بتصفيقات المجلس ، وإن دل ذلك الكلام على شيء فإنما يدل على أن الفرنسيين ينفذون خطة محبوكة أقل ما فيها استغلال المحادثات السياسية والاقتصادية المستأنفة بين الرباط وباريس لمحاولة (الضغط) على المسؤولين المغاربة حتى يسيروا في الطريق كما ترسمه فرنسا إن أرادوا رضاها وعونها . . . وأكثر ما في تلك الخطة المبيتة خلق الأسباب والفرص لارتكاب عدوان جديد وشنيع على المغرب وسيادته ، واستقلاله ووحدته . وكل متتبع لما جرى ويجري حول قضية الضابطين في فرنسا لا يستطيع أن يظن بالقوم خيراً ، ولا أن يرى في الأمر هوناً ، وتصريح ألم ، فور واضح مقنع . وأماننا الآن طائفة من الصحف الفرنسية تلقي على الضجة المقامة حول تلك القضية أنواراً كشافة فاضحة . ونثبت فيما يلي (نماذج) لها مدلولها ومغزاها من كتابات تلك الصحف ، فهذه (باري بريس) تقول :

(أمام قوة وشدة رد الفعل من طرف الرأي العام في باريس والرباط يدرك الإنسان الآن هذا الواقع وهو لا يمكن مطلقاً أن توجد أية تسوية سياسية أو مالية أو اقتصادية قبل تحرير الضابطين من حالة الأسر التي يوجدان فيها) . وكتبت جريدة (الفيكارو) .

(إن هذه الاختطافات تدخل في مجموع الاختلالات والنزاعات الفرنسية المغربية ، وتتيح المفاوضات المالية في

باريس فرصة لتصفية كل (وكتبت هذه الكلمة بحروف ضخمة)
النزاع القائم) .

ومعنى هذا أن تسوية مشكلة الضابطين تعد لدى المسؤولين
الفرنسيين (شرطاً سابقاً مطلقاً) لكل تسوية أخرى تريدها
الحكومة المغربية في علائقها مع فرنسا ، ومعنى ذلك أيضاً أن
المغرب أصبح - من غير أن يشعر - في وضعية الطالب بعد أن
كان مطلوباً مدة الأزمة الطارئة على علائقه السياسية الرسمية مع
فرنسا عقب اختطاف الطائرة مع القادة الجزائريين ، وبسبب هذه
الوضعية التي وضعتنا فيها الدبلوماسية الفرنسية الماهرة ،
(الدبلوماسية) المغربية - إن كانت عندنا دبلوماسية حقاً وبقيناً -
أصبحنا نحن المغاربة في حرج عظيم ومهددين بخطر جسيم إن
عرفنا أسبابه فلا نعرف نتائجه ، وإن أدركنا بوادره فلا نعلم
عواقبه .

وكيف لا نتأكد من حرج الساعة وخطورتها ونحن نسمع
ونقرأ النداءات والتصريحات الرسمية وغير الرسمية وكلها تهديد
وعيد ، واستفزاز وانذار ، وكلها تستحث الحكومة والجيش
والرأي العام لحماية (شرف الأمة والجيش) في شخص
الضابطين ، وأخذ الثأر لهما ومحو العار بالحزم والقوة ، ويقال هذا
في الوقت الذي يحتل فيه الجيش الفرنسي أرض المغرب احتلالاً
منظماً محكماً لا عهد لنا به في عهد الحماية والاستعمار ، وفي
الوقت الذي يقوم فيه المسيو بيدو - وزير الخارجية ورئيس
الحكومة سابقاً - خطيباً مهدداً متوعداً في البرلمان فيقول : إن

المجهود الذي بذل في سبيل القبطان (مورو) لحد اليوم إنما كان دبلوماسياً بينما يوجد الآن في المغرب ثمانون ألف جندي فرنسي (هذا ما اعترف به الخطيب البرلماني) ، يعني أكثر مما كان عدده في عهد الحماية ، ثم إنه لا شيء مطلقاً في الاتفاقات الممضاة حتى الآن مع الدولة الشريفة ما يمنع الجيش الفرنسي من أن يضمن حماية مواطنينا ، ثم توجه المسيو بيدو بالكلام إلى وزير الدفاع الوطني فقال : إني أرجوك بكل الحاح وتأكيد أن تتذكر أنه ينتظر منك أن تعمل ما هو ممكن في سبيل الرجال بصفتهم رجالاً ، وأن تعمل حتى المستحيل في سبيل الرجال بصفتهم من الجيش الفرنسي .

ثم تحدث بيدو عن العلاقات المغربية الفرنسية فقال : إن الاتفاقات المبرمة مع المغرب تركز على (فراغ قانوني كامل) حيث إن البرلمان لم يؤخذ رأيه فيها ، والآن يجب أن نفهم غيرنا أن (التبعية المتبادلة) ليست ذات اتجاه واحد كما يجب أن نعرف كيف نستغل الاتفاقات ولو كانت سيئة ، وعمما قريب سيسمعي المسيو فور (وزير الشؤون المغربية والتونسية) اتحدث بافاضة وتفصيل ، أما الاتفاقات فيلزم الا تجود بالصدقة في باريس ، والدم في مكناس وبالبترول في مراكش . . .) .

إن هذا الكلام غني عن كل تعليق ، وهو يستحق كل عناية وتدبر خصوصاً من طرف المسؤولين المغاربة الذين يواجهون اليوم المشاكل التي نعرفها جميعاً والذين نضعهم الآن أمام مسؤولياتهم الجسيمة ، وإذا كان لا بد أن نردف تصريحات (بيدو) بشيء فهو

قضية الضابطين الفرنسيين من أزمة وخطر نرجو - باسم الشعب المغربي - أن لا نفاجأ بهما ، ولا أن نجعل بسببهما أمام الأمر الواقع الذي تعسر مواجهته أو إزالته .

إن الساعة حرجة ، فعلى المسؤولين ، كما على الشعب التدرع ، بالحذر واليقظة ، وبالعزم والحزم ، والاستعداد للطوارئ أن دعا داعي الله ، والوطن ، والواجب (ويمكن ويمكر الله والله خير الماكرين . .) .

الرأي العام العدد : 433 السبت 23 مارس 1957

المغرب بين أخطار سياستين

قد يخيل إلى غير واحد من الجمهور المغربي أن تسليم الضابط (بيران) إلى (السلطات) الفرنسية بالرباط وإلى ذويه بفرنسا ، وضع حداً نهائياً للحملة السياسية ، والصحفية ، والشعبية التي شنها الفرنسيون ، لا فرق بين المدنيين والعسكريين ، على الحكومة المغربية في نفس الوقت الذي كانت فيه هذه الحكومة تعيش في جو من (التفاؤل المصطنع) وذلك نتيجة للمحادثات التي وأجراها وزير اقتصادها خلال مقامه الأخير بباريس .

بل ما تزال الحملة مستمرة بالرغم عن تحرير وتسليم الضابط المذكور ، والفرنسيون الذين سروا بدون شك بالنتيجة الأولى لحملتهم المنظمة يتابعون هذه الحملة كما يواصلون رسمياً المطالبة بتحرير وتسليم الأشخاص الذين لا يزالون في الأسر حيث لا يدري أحد .

وبقطع النظر عن السبب الطبيعي الذي دفع ويدفع الفرنسيين إلى الاحتجاج على اعتقال مواطنهم وإلى (الثورة) السلمية - بشتى الوسائل والأساليب - على (الاحتفاظ) بمن لم

يطلق سراحهم ، أو تسلم جثثهم أو تعرف معتقلاتهم وإلى العمل بالطرق الرسمية وحتى وسائل الضغط والانذار من أجل اخراج (المفقودين) من مخابيء الأسر ، ومجاهل الصحراء ، فإن هناك عوامل واعتبارات أخرى جعلت الفرنسيين يخلقون هذه (الأزمة) الجديدة في العلائق المغربية الفرنسية ويلعبون فيها الأدوار التي تقتضيها مصالحهم وأغراضهم القريبة والبعيدة، ولا يجهل أحد ما هي ولا إلى ماذا ترمي من وراء الضجة القائمة من أجل الفرنسيين المعتقلين .

وإذا كان لنا أن نستخلص درساً وعبرة من ذلك كله فهو أن الفرنسيين لا يضحون بمصلحتهم مجاملة أو محابة ، بل يضعونها فوق كل شيء وكل أحد . وبعيد عنا أن نلومهم على هذا ، بل ننظر إليهم كما هم في الحقيقة والواقع ، ونريد من المسؤولين عن السياسة المغربية أن يعاملوا الفرنسيين على ذلك الأساس ، إذ بهذا يمكن تلافي الأغلاط في الفهم والتقدير ، واجتناب العثرات في الحكم والسياسة والاحتفاظ للمغرب بحقوقه ومصالحه من أن يعث بها أي عاث . ولا شيء أضمن لهذه الحقوق والمصالح من سياسة الواقع ، وهي تنافي (سياسة السراب) التي من خصائصها واساليبها الحلم في اليقظة ، والعبث بالمسؤوليات ، والتفريط في الواجبات وممارسة السياسة كأنها مجرد تمنيات ، ومظاهر ورقصات . ولو عرف المسؤولون أن السياسة - كما قيل - علم الواقع والمصالح لاستقاموا فهما وادراكا ، وأحسنوا عملا وصنعا ، وبعد كل ما جرى ويجري في

بلادنا من أحداث وتقلبات وما قام ويقوم فيها من مشاكل وأزمات لا نتمالك عن القول بأن مغربنا لم يكن في وقت ما أحوج إلى سياسة الواقع منه في وقتنا هذا الذي هو وقت عصيب جدا ، وسياسة الواقع - لا سياسة السراب - هي التي يحكمها الفرنسيون تحكيما تاما مطلقا في علائقهم اليوم بالمغرب والمغاربة بما فيهم الحكومة . ولو شئنا على هذا دليلا - إن كان الأمر يحتاج إلى دليل ما - لما عسر علينا الاتيان بالعشرات لا بواحد فقط ، وأي دليل أوضح وأقوى مما جرى بمناسبة الحملة المدبرة أخيرا وحاليا على المغرب والحكومة من لدن الفرنسيين للمطالبة بالمعتقلين من مواطنيهم في المغرب ؟ فقد قامت تلك الحملة في الأوساط الرسمية والصحفية والبرلمانية والشعبية في وقت كان الناس يظنون فيه أن أزمة العلائق المغربية الفرنسية قد انفرجت ، وأن حكومة الرباط ووزير اقتصادها من الظفر بالمبتغيات والأمانى قد أصبحت إذ ذاك قاب قوسين أو أدنى . . ولكن سرعان ما انقلب السراب حقيقة ، والانطلاق وجوما ، والبشر عبوسا ، والمجاملة مشادة مما لم يبق معه أي مجال للشك والتردد والمغالطة ، وإذا كانت حكومة الرباط كعادتها مع الشعب والرأي العام فيه ، قد أحاطت (الأزمة) الأخيرة بسياج من السر والكتمان حتى لا تعرف حقائقها ، وتكشف خفاياها وتذكر أخطارها ، فإن الفرنسيين بتصريحاتهم ، وفي صحفهم وأثناء مناقشاتهم في البرلمان قد فضحوا مرة أخرى ما حاول المسؤولون في الحكومة المغربية أن يخفوه ويستأثروا بسرهم دون غيرهم من المواطنين الأحرار ، وهكذا مرة أخرى تأبى الحقيقة إلا أن تظهر فينكشف السر ، ويتحطم

السياج الذي أقيم حوله ، والذي كان أوهى من بيت العنكبوت .
أما ذلك السر الذي بددته الحقيقة والذي نرى واجبا علينا ،
ووفاء لمهمتنا ، واداء لرسالتنا أن نضعه اليوم أمام أعين الشعب
فأمره كما يلي :

نرجع بالقراء الكرام إلى (أسبوع الأناقة) الفرنسية المغربية
في باريس حيث كان وزير الاقتصاد المغربي يجري محادثاته مع
المسؤولين الفرنسيين عامة ورجال المال والاقتصاد منهم خاصة
ولسنا في حاجة إلى التذكير بما امتاز به ذلك الأسبوع من
مجاملات وحفلات حتى خيل للناس ما خيل لهم من الأوهام
والظنون والانتصارات مما حدا بوزير الاقتصاد المغربي - عند
خروجه من مقر وزارة الخارجية حيث تقابل مع مورييس فور - أن
يعلن في (تفاؤل) الوثائق المطمئن :

(إن العلاقات العادية الطبيعية بين المغرب وفرنسا ستستأنف
في مستقبل قريب) كما أوضح أن زميله وزير الخارجية سيحل
من أجل ذلك في باريس يوم 20 مارس ، وقد أذيع يومئذ أن
استئناف تلك العلاقة على أحسن صورة ومثال سيتم في المجال
السياسي بالأمور الآتية :

1 - تدشين أعمال لجنة التوفيق المغربية الفرنسية التي
أسست في أوائل شهر يناير 1957 للنظر في قضية اختطاف الطائرة
التي كانت تقل قادة الكفاح الجزائري .

2 - تدشين أعمال لجنة الحدود التي أسست قبل 1957
والتي لم تجتمع قط ومهمتها رسم الحدود بجنوب المغرب .

3- فتح محادثات حول نظام الجيش الفرنسي المرابط
بالمغرب وحول النظام الذي سيبنى عليه أمر الدفاع المشترك بين
المغرب وفرنسا .

4- تعيين سفيرين مغربي في باريس ، وفرنسي في الرباط
في نفس الوقت الذي تباشر فيه المفاوضات المذكورة .

ويتضح من هذا أن استئناف العلاقات العادية الطبيعية بين
المغرب وفرنسا - كما وعد بها وزير الاقتصاد المغربي - كان
بشروط وقيود ، أو بعبارة أخرى (بمقابل سياسي ، وعسكري
ودبلوماسي) ولكن ماذا جرى حتى انقلبت الأحوال في باريس ،
وفوجيء الناس بما فيهم وزير الاقتصاد المغربي (بالضجة)
الفرنسية حول الضابطين المخطوفين ؟ ولم يكتفم الوزير المغربي -
وهو في بحبوحة العيش الرغيد ، وجو الأناقة السياسية في
باريس - ما فوجيء به من تقلبات واعصارات ، مما دل على أنه
كان مسحورا بما يحيط به ، ومغرورا بمن حوله أو كما في القول
الفرنسي المشهور : (أنه كان في محيط المجاملات السياسية يتخذ
من أحلامه حقائق ، في حين أنها لم تكن غير أضغاث أحلام
سرعان ما اصطدمت بالواقع الفرنسي فتبددت وأغرقت الوزير
- كما قالت صحيفة فرنسية - في دنيا التأملات المرة ، وهكذا تبخر
ما كان يحلم به من المساعدة المالية الفرنسية المعجلة
والشروع ، خلال ذلك الأسبوع نفسه ، في المحادثات السياسية بين
الجانبين) .

وبدلا من هذا وذاك أخذ الفرنسيون يشنون الحملة من أجل

الضابطين المخطوفين بعد سكوت طويل ومريب ، وظنوا أن الفرصة التي طالما ترصدوها أو عملوا لخلقها قد سنحت لهم لا لمجرد انقاذ المعتقلين من الأسر ، بل لاملأ شروطهم على الحكومة المغربية ، وتحقيق مآرب سياستهم . وكيف لا يفكرون في هذا ولا يحاولونه وقد لجأت اليهم الحكومة المغربية من أجل المال المفقود والمنشود ، وذهب وزير الاقتصاد فيها إلى باريس ، بل إلى مقر وزارة المالية (بشارع ريفولي) حيث يصل ويجول ألم ، رمادي الذي تعهد الوزير المغربي أمام المجلس الوطني الاستشاري بأن لا يزوره ولا يعرج أبداً على ذلك الشارع أنفة وترفعاً واستكباراً . ومن غير شك أن قائمة الشروط الفرنسية كانت طويلة مما يجعل ملف (المقابل) المطلوب ضخماً جداً . وحينما أثار الفرنسيون قضية الضباطين إنما أخرجوا أول شرط من شروطهم ، ومن المؤكد أنه ليس باهمها وإن كان أولها ، وبمجرد ما انقض الفرنسيون على الفرصة السانحة ، وأقاموا الضجة حول الوزير المغربي وهو في باريس يحدث ، ويجامل ، ويرaud من أجل أن يرجع (بشيء) من (شارع ريفولي) أخذ حضرته يجابه الحقائق ، وقد سمع ورأى ما قضى بسرعة على أوهام ومخلفات أسبوع الأناقة السياسية ، الأمر الذي جعله - فيما نظن - يتبصر في أمر محادثيه من الفرنسيين السياسيين منهم والاقتصاديين وينظر إلى الأشياء والرجال بعين الواقع .

وهكذا سمع الوزير - وسمعنا معه - أصوات الفرنسيين تتعالى بالصراخ ، بل تتوعدنا باستعمال القوة إن لم يجابوا إلى

مطالبهم . . . وقد كان من المقرر أن يغادر وزير الاقتصاد باريس يوم السبت فارجا سفره ليوم الثلاثاء مبرقا إلى الرباط بأنه سيعمل لمحادثة رئيس الحكومة الفرنسية في قضية الضابطين كما سيحاول خلال الفترة الجديدة صرف باريس عن جعل قضية القبطان مورو (سابقا سياسيا) موضوعا على البساط بين الطرفين ، ولكن الفرنسيين تجاوزوا هذا إلى ما هو أشد وأخطر ، وهو أن حكومتهم أصدرت في نفس الوقت تعليماتها إلى الكولونيل تويا الذي أوفدته في مهمة سياسية خطيرة إلى الرباط ، أما رئيس الحكومة الفرنسية فلم يتمكن وزير الاقتصاد المغربي من رؤيته ، وإنما رأى وزير الخارجية فقط ، ويوم الاثنين أصدرت الحكومة بالرباط بلاغا يتسم بما اتسمت به بلاغاتها من الغموض والارتباك . وفي نفس اليوم اتصل الكولونيل تويا بالمسؤولين في الرباط وأبلغهم - كما قالت بعض الصحف الفرنسية - في عبارات قصيرة ودقيقة موقف حكومة باريس ، وخلاصته أن فرنسا :

1 - تطالب بكل إلحاح وتعجيل بتحرير القبطان مورو إذا كان حيا واليوتنان بيران وغيرهما من الفرنسيين المخطوفين منذ أشهر عديدة ، أما إذا كان القبطان مورو ميتا فيجب تسليم جثته لعائلته ، وبقدر ما تتسرع الحكومة المغربية إلى العمل من أجل هذا تبرهن من جهة على أنها لا ترغب في مضاعفة خطر الأزمة القائمة ومن جهة أخرى على سلطتها الحقيقية وسيادتها الفعلية في المغرب بما فيه الجنوب .

2 - كما تطالب باعتقال ومعاقبة المسؤولين عن اختطاف الضابط .

3 - إن الحكومة المغربية التي تطالب بتسوية مسألة حدود الصحراء يجب عليها أن تبرهن على سيادتها في جنوب المغرب بضمان الأمن في ربوعه .

4 - يجب بسرعة وضع حد لحملة الشتم الموجهة ضد الجيش الفرنسي المرابط بالمغرب كما يجب السماح بحرية العمل والحركة والتنقل لهذا الجيش، ويدخل في حرية العمل أن الجنود الفرنسيين بعد عودتهم من الاجازة بفرنسا يدخلون أحرارا إلى المغرب .

5 - ما دامت الحكومة الفرنسية لم تحصل على مرغوبها فيما يخص النقط الأربعة السالفة فإن (بعث) علائق الصداقة الفرنسية المغربية لا يمكن أن يتحقق، وكذلك لا سبيل إلى أن تمنح فرنسا معونتها المالية لتسديد عجز الميزانية المغربية وتمويل مشروعاتها .

هذه هي الشروط التي اشترطتها فرنسا على الحكومة المغربية بواسطة الكولونيل تويا مستشار الشؤون المغربية والتونسية بوزارة الخارجية الفرنسية. وفي المساء من يوم الاثنين نفسه عقد الوزراء المختصون (جلسة عمل) للنظر في الحالة ، وإن دلت تلك الشروط على شيء فإنما تدل على (واقعية) الفرنسيين الذين يتمسكون بمصالحهم قبل كل شيء ويتتهزون بل

يخلقون الفرص والمناسبات لخدمتها ، كما أنها تدل على أنهم بالضجة المقامة حول الضابطين كانوا يرمون إلى أبعد من تحريرهما ، وهو فرض الشروط والقيود ، والحصول على (المقابل) الذي لم يتوصلوا اليه لحد الآن كما يشاؤون ويستهنون .

ويتضح بكل جلاء من ذلك كله ما حاولت الحكومة المغربية أن تخفيه مرة أخرى عن الشعب والرأي العام ، وما يعد خطرا لا على الحكومة فقط بل على المغرب نفسه ، وحقوقه وحياته وسيادته واستقلاله .

وبعبارة أخرى إن الحكومة الفرنسية لم تنظر إلى قضية الضابطين وغيرهما كقضية أشخاص ، بل جعلت منهما - كما قالت الصحف الفرنسية نفسها - قضية (وطنية) فرنسية عامة لا من حيث الاهتمام الرسمي والشعبي فحسب ، بل كذلك من حيث أنها وسيلة لتحقيق الأغراض والمطامع الفرنسية التي ما أنزل الله بها من سلطان في هذا المغرب الحر المستقل ، فإذا كنا نفهم أن يعمل الفرنسيون لاطلاق سراح مواطنيهم المعتقلين فإننا لا نفهم أن يتجاوزوا هذا إلى الخوض فيما يخص احتلال الجيش الفرنسي بالمغرب ، وحرية العمل من أجله وحرية الدخول لجنوده وقد اعترفوا للمغرب بالسيادة والاستقلال ، فإذا كانوا يريدون احترام هذه السيادة وهذا الاستقلال فاي معنى للمطالبة للجيش الفرنسي بما طالبوا به ؟ أليس الجلاء عن أرض المغرب هو الدليل المنطقي لذلك الاعتراف ، وذلك الاحترام ؟ أما أن

يحاول الفرنسيون أن يقيّدوا الإعانة المالية وروابط الصداقة بين المغرب وفرنسا بخضوع واستسلام وطننا لمشئة سياستهم فهو دليل قاطع على أن هذه السياسة تركز على (المساومة) على حساب وحدة الوطن ، وسيادته ، واستقلاله .

ومن هنا ندرك أخطار السياسة الفرنسية الحالية تجاه المغرب ، هذه الأخطار التي عملت حكومة الرباط - وما تزال تعمل - لاختفائها عن الأنظار ، والأسماع والبصائر. وذلك استبدادا منها. ومن طبيعة المستبدين كتمان الحقائق عن الشعوب والجلوس على أفواه البراكين اتقاء مقذوفاتها التي لا تبقي ولا تذر .

وباختصار فإن المغرب بسبب عدم الأمن ، والفوضى وعدم الاستقرار ما زال يعاني أزمة متفاقمة الخطورة وخيمة العاقبة إن لم يعمل المسؤولون بكل سرعة وعزم وحزم على استئصال أسبابها ، وتأمين البلاد من شر عودتها ، ونحن بكشفنا لما حاول المسؤولون أن يتركوه سرا خفيا لم نرد سوى تنوير الرأي العام المغربي ، وإشعاره بأخطار السياسة الفرنسية من جهة ، وأخطار السياسة المغربية الرسمية من جهة أخرى .

إن البلاد وشعبها يوجدان اليوم أكثر من ذي قبل بين نارين ، ولن يستطيع المغاربة التخلص من خطر السياسة الأجنبية إلا إذا خلصتهم الحكومة من أخطار سياستها ، وخير بها أن تعمل هي لتخليصهم من أن تضطربهم إلى أن يخلصوا أنفسهم بأيديهم .

الرأي العام العدد : 447 السبت 6 أبريل 1957

الحكومة أمام مسؤولياتها

يعلم القراء أن الحملات التي نظمها الفرنسيون أخيراً من أجل إنقاذ ضباطهم من محنة الأسر والاختطاف ، والتي عبثوا لها جميع قواهم السياسية والبرلمانية ، والصحفية ، والشعبية ، قد أنتجت نتيقتها الأولى وهي تسليم الضابط (بيران) إلى فرنسا ، كما قالت الصحف الفرنسية ، مما دل دلالة واضحة على أن مسألة خلاص ذلك الضابط وغيره كانت تعد في نظر الرأي العام الفرنسي وحكومة باريس مسألة قومية ، بل مسألة الساعة . وقد أدرك المسؤولون في الحكومة المغربية خطورة تلك الحملات وما قد تجر اليه من عواقب وخيمة ، بل ادركوا من خلال كل ما جرى في فرنسا - رسمياً ، وبرلمانياً ، وشعبياً - أن الفرنسيين حينما واتتهم الفرصة - وهي عودة المحادثات المالية والسياسية بعد (القطيعة) الدبلوماسية الناشئة منذ أشهر عن اختطاف القادة الجزائريين - لم يفلتوها وسخروها لا لمجرد الافراج عن مواطنيهم المعتقلين ، بل لمحاولة (املاء ارادتهم) على الحكومة المغربية كما هو واضح من (المهمة) التي أنيطت بالكولونيل تويا ، والتي يعرف الآن قراؤنا (عجزها وبجرها) .

ومن الأخطار التي كانت تهدد المغرب من جراء (الانذار) الفرنسي الذي حمّله الكولونيل تويّا خطر تدخل الجيش الفرنسي في جنوب المغرب بالاحتلال ، وذلك بدعوى حماية أمن الفرنسيين ، وتأمين الحدود ، ومن أجل هذا كانت فرنسا تطالب الحكومة المغربية بإثبات سلطتها ونفوذها ، وسيادتها في تلك الجهات بحيث اذا لم يكن شيء من هذا فإن الحجة ستكون قد قامت في نظر فرنسا ، على (عجز) المسؤولين المغاربة ، مما (يبرر) في عين الفرنسيين تدخلهم بالوسائل العسكرية التي أعدوها إعداداً والتي مهدوا لاستعمالها بحملاتهم الأخيرة المعروفة .

ونعتقد أن تسليم (بيران) لم يبعد عن المغرب كل هذا الخطر ، ففرنسا ما تزال تطالب بتسليم الضباط والأشخاص الآخرين ، كما أن (المطالب) التي تضمنها (الانذار) الفرنسي ما تزال موضوعة أمام الحكومة المغربية ، وإذا عرفنا وعرف الرأي العام معنا محتويات ذلك الانذار فإننا نجهل موقف المسؤولين المغاربة منها ، فهل رفضت رفضاً لما فيها من عدوان على حقوق المغرب وسيادته واستقلاله وعزته؟ أو جعلت تحت الدرس في الرباط مما جعل الفرنسيين يتأخرون مؤقتاً عن تنفيذ خطتهم المبيتة ، ويمهلون الحكومة المغربية لاسباب واعتبارات ؟

ومهما يكن فإن تسليم الضباط (بيران) أثبت عكس ما كان يتهم به الفرنسيون الحكومة المغربية من العجز ، والتقصير ، والتواطؤ ، كما جاء عاملاً يساعد على إحباط الخطة الاستعمارية المدبرة ضد جنوب المغرب .

ومما لا شك فيه أن الفضل في اخراج الضابط (بيران) من المعتقل ، وتسليمه إلى ذويه بعد السلطات الفرنسية إنما يرجع لجلالة الملك نصره الله ولولي عهده مولاي الحسن ، وبديهي أن هذا من شأنه أن يخفف من حملات الفرنسيين ومن توتر العلاقات المغربية الفرنسية ، غير أن الملاحظ هو أن الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي مع تقديرهما للنتيجة التدخل الملكي المشكور لم يعتبرا المشكلة القائمة مع المغرب حول الفرنسيين المعتقلين سراح أحدهم .

ونحن لم نعرض مرة أخرى على هذا الموضوع لذاته ، بل لنضع من جديد أمام الرأي العام المغربي ، وأمام الحكومة المغربية مسألة الوطنيين المغاربة الذين اختطفوا في تطوان ، وطنجة ، والدار البيضاء، وغيرها من المدن والجهات وذلك منذ أمد غير قريب .

إن الشعب المغربي لا يفهم أن تقوم قيادة الحكومة المغربية وتعمل جاهدة للبحث عن المخطوفين الفرنسيين ، فتمكن من العثور على أحدهم ، وتسلمه إلى فرنسا في ظرف أيام قليلة دون أن تحرك ساكنا في مسألة قد ستويت وانتهت باطلاق المخطوفين المغاربة .

فبأي شيء يستطيع المسؤولون في الرباط أن يفسروا هذين الموقفين المتناقضين : عمل ونجاح في سبيل الفرنسيين ، وسكوت وجمود في شأن المغاربة ؟ إن الحكومة المغربية المسؤولة عن الأمن العام وعن سلامة جميع السكان من المواطنين والأجانب لا

يمكنها أن تبقى واقفة من قضية المخطوفين المغاربة موقفها المعهود، في حين أنها بذلت وتبذل أقصى الجهود والمسااعي لاجراج الفرنسيين من المعتقلات السرية ومخابيء الاختطاف ، وكذلك لا يمكن للحكومة المغربية أن تستر وراء أي ادعاء وقد تسلمت منذ زمن غير قصير جميع سلطات الحكم السياسي والأمن العام في البلاد كلها شمالها وجنوبها ، شرقها وغربها وشيء آخر ، وهو أنها لا تستطيع أن تزعم أنها غير قادرة على البحث المجدي عن المخطوفين المغاربة في حين أنها أثبتت أنها قادرة فيما يخص أشباههم من الفرنسيين ، وكيف تستطيع زعم شيء من ذلك وهي تعرف تفاصيل الاختطاف وأماكن الاعتقال ، ورجال العصابات باسمائهم وأشخاصهم وسياراتهم ، إذ كل هذا نشر مرارا وتكرارا في جريدة (الرأي العام) كما رفعت به تقارير ، ورسائل ، وعرائض إلى المسؤولين في الرباط سواء من طرف حزب الشورى والاستقلال الذي ما فتىء يفضح تلك الأعمال العدوانية ، ويندد بسكوت المسؤولين عن الأمن العام في البلاد من رجال الحكومة والولاة .

ولقد مضت على الاختطافات والبيانات في شأنها أشهر عديدة والحكومة المغربية واقفة موقفها الغريب الذي أقل ما يقال فيه أنه يدعو إلى الريبة . وكيف لا يدعو إلى الريبة على أقل تقدير ، والحكومة تعرف كل شيء في شأن المغاربة المخطوفين ، كما تعرف الخاطفين حق المعرفة واليقين ، بل إن عددا منهم يحملون أوراقا رسمية - صحيحة أو مزورة - لسنا ندري حقيقتها ولكن من المؤكد أنهم يدلون بها عند الحاجة ، وتلك الأوراق من نوع (جواز

المرور) وإذا كنا لا نعرف بالضبط حقيقة هذه (الجوازات) فهي رسمية أم شبيهة بالرسمية أم مزورة - وهذه مسألة من اختصاص الحكومة التي تعرف منذ بدأت الاختطافات أن أصحابها يحملون تلك الأوراق ويدلون بها عندما توقف سياراتهم في الطرق أو الحدود الداخلية بين المناطق (القديمة) - نعم إذا كنا نجهل حقيقة تلك الجوازات ومن يعطيها أو يسمح بها أو يغض الطرف عنها فلسنا نجهل - كما لا نجهل ولا تجهل الحكومة سيارات الاختطاف التي أعطيت لها ونشرت مرارا في الصحف أرقام بعضها مثل سيارة شيفرولي 641 ف. ف وسيارة أخرى رقم 20 م. أ. - 2813 اللتين استعملتا لاختطاف الوطنيين في طنجة وتطوان. ومن التفاصيل التي نشرت مرارا وأخيرا في جريدة (الديمقراطية) أن الأشخاص الذين اختطفوا الأستاذ عبد القادر براءة يوم 16 اغسطس 1956 في طنجة استعملوا السيارة الأولى، وأنهم لما عادوا مساء نفس اليوم من تطوان لطنجة كانوا يحرسون إحدى الشخصيات السياسية المقيمة بطنجة حاليا والمنتمية لحزب مغربي معين .

وهناك مسألة لا تقل أهمية عن (جوازات المرور) التي يحملها رجال الاختطاف وهي مسألة الحوائج الشخصية التي سلمتها إدارة الشرطة بمكناس يوم 20 أكتوبر 1956 لاقارب براءة وصهره بوسليخن ، والتي هي مفاتيح وجواز سفر ممزق ومن غير صورة صاحبه ومحفوظة جلد ، ونظارات ، ومنديل . أما المليون وست مائة الف فرنك التي كانت بالمحفظة فلم ترد مع الحوائج امتنعت من كل جواب .

فكيف توصلت ادارة الشرطة بمكناس بذلك ؟ ولماذا التزمت الصمت ؟ ولماذا لم تحرك الحكومة ساكنا في القضية بعد العثور على تلك الحوائج ؟

إن كل هذا يبعث على شكوك وظنون ، ويشير شبهات قد تكون في عين الكثير تهما موجهة إلى شخصيات مسؤولة معينة .

ومهما يكن فإنه لمن الغلط الفادح ، والمغالطة الرخيصة أن تظن الحكومة أنها بسكوتها الطويل ، وعدم القيام بواجباتها نحو المواطنين المفقودين قد طوت أو تستطيع أن تطوي خبر هؤلاء ، وتتخلص من كل تبعة ومسؤولية في شأنهم .

إننا نربأ بها عن ارتكاب غلط من ذلك الرهط ، أو الوقوع في مغالطة من ذلك القبيل .

فمسألة المخطوفين المغاربة كانت وما تزال موضوعة أمام الحكومة والرأي العام المغربي ، بل أصبحت اليوم أكثر من كل وقت مضى بسبب الظروف والملابسات الراهنة ، مسألة بارزة تفرض نفسها على الأنظار عامة ، وعلى المسؤولين خاصة الذين أصبح من شغلهم الشاغل الجدل في البحث عن المخطوفين الفرنسيين والعمل للتعجيل بردهم إلى ذويهم أحياء أو أمواتا .

إن اشتغال المسؤولين المغاربة بمصير هؤلاء الأجانب لا يعفيهم من الاشتغال في نفس الوقت بمصير المخطوفين من المواطنين ، بل يضاعف مسؤولياتهم ، ويؤكد واجباتهم ويحتم عليهم مواجهة هذه المسؤوليات ، وارضاء هذه الواجبات بأسرع

واحسن ما في الامكان ، وفي ، امكانهم كل شيء لو ارادوا خصوصا وهم على بينة من الأمور كلها بواسطة العائلات ، والوفود والوثائق التي بين أيديهم .

وإنه لعار كبير أن يطلق سراح بعض المخطوفين الأجانب ويواصل البحث عن الآخرين منهم ولا يظهر في نفس الوقت أي أثر يدل على أن الحكومة قد أخذت - لا بدافع الواجب والمسؤولية والمصلحة الوطنية والشعور الانساني والاعتبار السياسي - في العمل لاطلاق سراح المخطوفين المغاربة الأبرياء واغلاق جميع أماكن الاختطاف المعروفة وانزال العقاب الصارم بالمعتدين المجرمين .

لقد طال سكوت الحكومة ولكن تحركها في سبيل المخطوفين الفرنسيين يلزمها بالخروج من صمتها والاقلاع عن سكوتها واقامة البرهان على عنايتها بحرية وأمن وسلامة المواطنين ، على الأقل مثل عنايتها بغيرهم من سكان هذه البلاد .

وإلى أن تتحرك الحكومة وتثبت بالفعل ما هو مطلوب منها في شأن ضحايا الاختطاف من المغاربة فإنها ستترك العقول تذهب كل مذهب في تأويل موقفها المتناقض ، وستظل بموقفها هذا عرضة للظنون والشكوك والشبهات .

وقد قلنا في هذه الجريدة ونكرر مرة أخرى أن قضية الحرية والأمن وحدة لا تتجزأ ، فليس يوجد أجنب لهم في هذه

الأرض ، - التي هي وطننا - ما ليس للمواطنين من حريات وحقوق ، وأمن وسلامة وحرمة وضمانة .

إن الوطن يجب أن يكون وطننا لبنائه بما لهم فيه من حقوق وحرريات وضمانات ، ولا يصح مطلقاً أن يسلبوا من شيء من هذا ، ويصبحوا في أرضهم غرباء بينما الأجانب والدخلاء ينعمون فيها كأنهم (شعب الله المختار) .

وإن كل حكومة تستحق أن تسمى بهذا الاسم ، وتحترم نفسها ، وتقدر مسؤوليتها وتقوم بواجبها ، وتؤدي مهمتها لتحرص على خدمة المواطنين قبل الأجانب ، وترعى حقوق الأولين قبل غيرهم ، فإن لم تفعل فإنها حكومة مسخرة للأجنبي ضد الوطني ، وذلك هو الخسران المبين .

وفي انتظار ما ستفعله الحكومة المغربية من أجل جميع الوطنيين المخطوفين كإبراهيم الوزاني ، وعبد القادر برادة ، وعبد السلام الطود ، وغيرهم كثير ، وهم ممن قال فيهم عز وجل : ﴿ رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ﴾ نؤكد للمسؤولين في الحكومة أن قضية أولئك الرجال المخلصين الصادقين ليست قضية أشخاص ولا عائلات فحسب بل هي قضية الحرية ، والعدالة والانسانية في هذه البلاد ، وقضية وطنية عامة تهم الشعب والرأي العام ، وجميع الأحرار ، وما أكثرهم في وطن الأمازيغ ، فإذا كان وراء المخطوفين الفرنسيين دولة وأمة وحكومة ورأي عام وبرلمان وصحافة وجيش ووعود مالية كلها تدفع وتتعاون من أجل خلاص هؤلاء المعتقلين من الفرنسيين فإن وراء

المخطوفين الوطنيين عائلات وشعبا ، ورأيا عاما وإلها قادرا على أن ينصف كل مظلوم من ظالمه . وقد مضى الزمن الذي يمكن أن تبقى فيه مسألة كتلك في المحيط الداخلي بحيث لا تعرف في الخارج ، ولا يتحرك لها الضمير الانساني والرأي العام الدولي ، وإذا تخلت الحكومة المغربية أكثر مما فعلت لحد الآن عن واجبها في مسألة المخطوفين المغاربة افتطن أنها ستنجو باستمرار من الفضيحة في الميدان الدولي ؟ ومن يكون المسؤول يوم يعرض ملف أولئك الضحايا الأبرياء أمام لجنة حقوق الانسان في هيئة الأمم المتحدة ، وأمام الرأي العام العالمي ؟ وكيف تستطيع الحكومة أن توفق بين سلوكها وبين التزاماتها الدولية التي تعهدت فيها باحترام حقوق البشر؟ بل أنها يوم انضمام المغرب لهيئة الأمم المتحدة التزمت صراحة بتطبيق الميثاق العالمي لحقوق الانسان وجميع ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ وأنظمة وتعهدات ؟

لا يمكن لحكومة المغرب أن يكون لها وجهان : داخلي وخارجي، ولا في الداخل سلوك كان : حرمة واعتبار ورعاية للأجانب ، ومهانة واذلال واهمال للمواطنين. إن شيئا من هذا لم تعرفه البلاد وأمتها إلا في عهد الاستعمار والحكم الأجنبي حيث كانت سياسته التمييز العنصري ، وحيث كان يوزن الناس بميزانين مختلفين، وحيث كان الحماية والمحميون والسادة والعبيد ، أما اليوم - ونحن في عهد الحرية لا العبودية ، والاستقلال لا الاستعمار ، والسيادة القومية لا السيطرة الأجنبية - فماذا تستطيع

حكومة الرباط أن تبرر سلوكها الذي يجعل أحيانا من المواطنين
(حثالة بشرية) تذكر (بطبقة المنبوذين) بينما تعامل الأجانب
كانهم شعب الله المختار ؟

إن الحكومة المغربية لموضوعة اليوم أمام مسؤوليات
جسيمة ، فبقدر ما ستفعل أو لا تفعل ستحكم هي نفسها لها أو
عليها قبل حكم الشعب وبعد حكم الله تعالى الذي هو أحكم
الحاكمين .

الرأي العام العدد : 448 الأحد 7 أبريل 1957

الأمن العام والحريات

الأمن في كل جماعة بشرية وكل مجتمع سياسي إحدى المهمات الكبرى للدولة ولإدارة السلطة والتنفيذ فيها وهي الحكومة ، بل لا خطأ أو مبالغة في القول بأن الأمن من أولى المهمات الأساسية لكل دولة وحكومة ومدينة ، فكل مجتمع انساني لا يتوفر فيه الأمن لا يمكن أن يقوم فيه الاستقرار ويسود فيه النظام ، وتسلم فيه الحياة بكيفية مستمرة وأكيدة . وبديهي أن فقدان كل هذا يؤدي حتماً إلى الانحلال والاختلال ، والفوضى والاضطراب ، والارهاب والجرام ، وأنه لضلالة وفتنة ، والفتنة أشد من القتل .

ولضرورة الأمن وأهميته بالنسبة للأفراد والجماعات أشارت الآية الكريمة : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ، أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ فواضح من هذا أن الله تعالى وعد المؤمنين الذين يمنعهم إيمانهم من ارتكاب أي ظلم وعدوان أحسن الوعود وهو الأمن ، كما سمي هؤلاء المؤمنين الأتقياء الذين هم مثال الاستقامة والعدالة في الناس ﴿ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ لأنهم آمنوا بالحق وكفروا بالباطل واتبعوا الهدى واجتنبوا الضلالة

واعتصموا بالتقوى وأعرضوا عن المعصية . وتأكيذاً لذلك الوعد وتيساراً لما لأولئك المؤمنين المتورعين المتعفين المترفين من علو الدرجة والمكانة عند الله وبين العباد قال تعالى : ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، وَلِيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ ، وَلِيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾ ولما سأل إبراهيم عليه السلام ربه دعاه أن يرزق مكة الأمن : (وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً .) .

وقد شرع الاسلام للناس حقوقاً أولها المحافظة على النفوس والأعراض والأموال ، وفي خطبة الوداع لرسول الله صلى الله عليه وسلم بيان أهم القواعد التي ينبغي عليها نظام الحياة ، ومن قوله صلى الله عليه وسلم في هذا : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا » ، ولم يستثن عليه الصلاة والسلام إلا شيئاً واحداً أوضحه بقوله : « إلا بحق الإسلام » ومعناه واضح ، وهو أن الدماء والأموال والأعراض حرام إلا ما أوجبت شريعة الاسلام أخذه بالطرق القانونية الصحيحة .

ونكتفي بالإشارة هنا إلى ما استنته الاسلام عن طريق القرآن الكريم والسنة الشريفة في مسألة الأمن والاستقرار ، وصيانة الحقوق البشرية .

أما الأمن العام فهو عبارة عن النظام المادي في الشارع وعن سلامة الناس في أشخاصهم ، وأماكنهم وأموالهم وأعمالهم وجميع شؤونهم .

ويرجع حفظ الأمن والسلامة في الدولة إلى الادارة المختصة التي يتكون من مجموعها جهاز النظام العام ويعبر عنه كما يعبر عن اختصاصات الدولة والحكومة الراجعة إلى ذلك بنظام الشرطة أو ما يسمى في الوقت الحاضر (بالبوليس) وكلمة (بوليس) هذه لا تعني رجال الشرطة فحسب ، بل تعني كذلك في مدلولها الواسع الشامل التشريع والأنظمة الخاصة بشؤون الشرطة جميعها ، ونظام الشرطة عبارة عن واحد من أهم أعمال الادارة والسلطة العامة في البلاد المتحضرة ، كما أن ذلك النظام قد تغير وتطور حتى في مدلوله حسب العصور والامصار. ويذهب بعضهم في تفسير معنى الشرطة اليوم إلى حد بعيد فيجعل السلطة الادارية لا تخرج عن كونها سلطة بوليسية لا أقل ولا أكثر .

وفي التشريع الحديث توجد قوانين وقواعد عامة لتنظيمها تنظيمًا تاماً محكماً لصالح الدولة والأمة بحيث لا يبقى سلطة البوليس سلطة غير مقيدة ولا محدودة في نطاق معين هو نطاق اختصاصاتها المنصوص عليها في القوانين والأنظمة العامة وبمقتضى هذا فإن كل تدخل اداري - من الوجهة البوليسية - يجب أن يقوم على ما يبرره من المصلحة العامة كان يختل الأمن والنظام أو يتوقع شيء من هذا مما يقضي بالتلافي والاحتياط ، والسهر على الطمأنينة والسلامة .

ومهما يكن ، فلا بد من أن يكون العمل البوليسي قانونياً حتى لا يصير ظلماً وبغياً وعدواناً ، بل يجب على السلطة المسؤولة عن النظام البوليسي أن تكون مثال التنفيذ للقوانين

واحترامها ، وكل مخالفة لهذا ليس من شأنها إلا أن تضاعف مسؤوليات تلك السلطة وتبعاتها . وكلما التزم البوليس العمل طبق القوانين واتصف باحترامها ازداد الناس ثقة به واطمئناناً إليه واعتماداً عليه في حفظ النظام وحماية الأمن وكفالة الحريات العامة .

الرأي العام العدد : 450 الثلاثاء 9 أبريل 1957 .

المغرب وتركيا يلتقيان

إن تعيين سفير لتركيا بالمغرب يعد حادثاً هاماً في تاريخ العلاقات بين الدولتين ، إذ هي أول مرة ترتبط فيها الدولتان المغربية والتركية بروابط التمثيل الدبلوماسي المباشر ، وذلك خلافاً لما كان عليه الأمر - في عهد استقلال المغرب قبل الحماية والاحتلال - بين وطننا وغيره من الدول التي كان لها تمثيل دبلوماسي في طنجة بصفتها مقر السفراء الذين كانوا يمثلون دولهم لدى جلالة سلطان المغرب ، وتركيا بالرغم عن أنها كانت دولة ذات شأن كبير أيام الخلافة العثمانية لم يكن لها سفراء وقناصل في بلادنا ، وإنما كانت تعهد بتمثيل مصالحها والدفاع عن رعاياها إلى الدبلوماسيين الأجانب وخاصة منهم الانجليز ، ولعل السبب كان يرجع إلى موقف الدولة العثمانية من المغرب ، فبالرغم عن شدة تمسكه بالاسلام وبما يفرضه من أخوة وتضامن في السراء والضراء بين المسلمين كافة ، وبالرغم عن احترامه لدولة الخلافة ورغبته في حسن الصلة ودوام العلاقة بها ، كان المغرب يأبى الانضمام إليها ، والخضوع لسلطانها السياسي والروحي كغيره من بلاد الاسلام في الشرق والغرب عامة وشمال افريقيا خاصة . ولم يكن سبب موقف المغرب من تركيا في

العهود الماضية إلا غيرته الفطرية ، ونخوته القومية ، وعزته الوطنية ، وروح الحرية والاستقلال السائدة المتغلغلة في المغاربة ، وبحق كانوا يسمون أنفسهم (بالأمازيغ) أي الأحرار الاباة . وإن تاريخ المغرب ليشهد بهذا فقلما عرف المغاربة فتحاً أجنبياً ، ومكنوا للفاتحين من أرضهم ونفوسهم . وإذا ثبت في تاريخ المغرب أن بعض الدول استطاعت أن تحتل قطعاً من أراضيه فلم يكن هذا في الغالب إلا في السواحل ولآماد قصيرة ، بحيث كانت الغلبة دائماً في النهاية للمغرب والمغاربة ، بل كان هؤلاء في كثير من العصور غزاة وفاتحين ، واستطاعوا أن ينشؤوا امبراطوريات عظيمة كانت تمتد إلى السودان جنوباً وإسبانيا شمالاً ، وشمال افريقيا شرقاً ، ولما استولت الدولة العثمانية على ليبيا وتونس والجزائر وحاولت أن تضم إليها المغرب لقيت منه مقاومة أوقفها عند حدها ، فاستطاع بهذا أن يحافظ على كيانه كدولة ، وعلى وحدته وسيادته واستقلاله إلى أن خلفت فرنسا الدولة العثمانية في الجزائر ، ثم في تونس ، فانتقل الصراع بين الدولة المستعمرة الأوربية وبين المغرب الذي استطاع كذلك أن يحمي نفسه من عدوانها وسيطرتها أكثر من ثمانين سنة ، ولما فرضت الحماية الاستعمارية من طرف فرنسا وإسبانيا على المغرب - بمؤامرة مع الدول - قاوم المغرب الاستعمار بنفس الروح الحرة الاستقلالية التي قاوم بها العثمانيين الذين كانوا يجاورونه في الجزائر ، وهكذا احتفظ المغرب بكيانه واستقلاله حتى بالنسبة لدولة الخلافة الاسلامية ، ولكن هذا لم يكن ليؤثر على طبيعة الشعور الاسلامي الذي كان يؤلف بين قلوب المغاربة

والعثمانيين بما فيهم سلاطينهم . وعلى سبيل المثال نذكر ما ورد في نص البيعة الحفيظية من التعبير عن ذلك الشعور ، وهو عدم الترابط مع الأجانب بحيث إذا كان لا بد من تحالف فليكن مع الدولة العثمانية نظراً لما بينها وبين المغرب من روابط الاسلام ، ولما كان يتخوف منه المغاربة من أخطار التدخل الأجنبي ، وقد بلوا منها إذ ذاك أنواعاً وألواناً مما دفع بلادنا إلى شبه عزلة ظنا منها أنها مناعة وحصانة مجدية ، وقد دلت الحوادث والتطورات فيما بعد على أن سياسة الانكماش كانت جناية ، وأن الخير كل الخير كان في مواجهة الأحداث بما يلزم ، والعمل المجدي لحفظ المغرب من أن يقع فريسة للمطامع الأجنبية ، ويسقط ضحية الاحتلال والاستعمار كما وقع .

ولا يمكننا أن نغفل حادثاً هاماً ونحن نتحدث عن المغرب وتركيا في الماضي والحاضر ، وما ذلك الحادث الهام إلا وحدة الكفاح والمقاومة بين تركيا الحديثة في عهد الغازي مصطفى كمال وبين المغرب في عهد الحرب التحريرية بقيادة البطل محمد عبد الكريم الخطابي ، ففي الوقت الذي هبت فيه تركيا - الرجل المريض كما كانت تسمى وقتئذ - لتطهير أرضها من رجس الاحتلال اليوناني ، والنفوذ الانكليزي المتواطئين عليها ، وذلك تحت قيادة مصطفى كمال وأنصاره من (حزب تركيا الفتاة) ، ثار في شمال المغرب محمد بن عبد الكريم الخطابي ثورته التاريخية لتحرير أرض الوطن بالسيف من احتلال إسبانيا وفرنسا ، وكلا الحادثين العظيمين هذا العالم الاسلامي في المشرق والمغرب هزة قوية هي هزة اليقظة ، والبعث ، والنهضة ، وإذا قدر لتركيا

أن تجلي الأجنبي المحتل عن أراضيها ، فإن هذا بكل أسف لم يكن في النهاية حظ ثورة المغرب التحريرية لأسباب وظروف عالمية ومحلية . . .

وإذا عرف المغرب منذ ذلك الوقت محنة الاحتلال والاستعمار ، فإن تركيا الظافرة قد اتجهت في طريق تجربة قومية هي ما أنجزه مصطفى كمال ورفقاؤه في الكفاح والحكم حتى جعلوا من وطنهم أمة راقية ، ودولة حديثة لها شأنها ومكانتها في العالم .

ولم تكن تلك التجربة لتنجح كلها وبصفة دائمة في جميع الميادين ، ذلك أنها كانت تحمل في نفسها بعض أسباب الفشل والهبوط . مثل هذا النظام الدكتاتوري (الحزب الواحد) الذي أسسه مصطفى كمال ، والذي كان يسمى (بحزب الشعب الجمهوري) ، فإذا استطاع هذا الحزب أن يعيش مدة من الزمن بصفته الهيئة السياسية الوحيدة في البلاد ، والمسيطرة التامة المطلقة على الأمة والدولة والحكومة ، فإن وثبة الشعب التركي الواعي لم تلبث طويلاً حتى برزت للوجود باسم الحرية الانسانية والديمقراطية ، ولم يستطع حزب الشعب الجمهوري أن يحفظ سيطرته ودكتاتوريته من الانهيار أمام وثبات القوى الديمقراطية وتياراتها الجارفة في تركيا الحديثة ، وهكذا استطاعت تلك القوى في بعض سنين أن تربح المعركة ضد الدكتاتورية (وحزبها الواحد) الذي تمت هزيمته يوم قال الشعب التركي كلمته الحاسمة بمناسبة الانتخابات البرلمانية حيث أسفرت عن أغلبية

ساحقة لحزب المعارضة الذي هو الحزب الديمقراطي التركي القابض اليوم ومنذ سنوات غير قليلة على زمان الحكم في تركيا . أما حزب الدكتاتورية فأصبح منذ ذلك الوقت هزياً بحيث لم يستطع أن يكون شيئاً مذكوراً في البلاد حتى يتمكن من أن يقوم فيها بدور المعارضة . وهكذا فإذا كانت للباطل جولة ، فإن للحق صولة تقضي على جولة الباطل ، سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلاً .

وتركيا الديمقراطية هي التي أوفدت إلينا اليوم سفيرها وحينما مثل بين يدي جلالة الملك لم يكن ليتحدث إلا باسم الشعب التركي مما يدل على وفاء القادة الأتراك للمثل الأعلى الديمقراطي ، وقد يتساءل الانسان : لماذا سبقت تركيا إلى ايفاد سفير لها بالمغرب في حين أننا لم نقابل هذا بالمثل ؟ الجواب على هذا السؤال يوجد في كلمة السفير عند تقديم أوراق الاعتماد ، وهو ما تعطيه تركيا من الأهمية الكبرى لتقوية علائقها الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية بغيرها من الدول ، وما تسلكه - في نظر ممثلها - من سياسة تقوم على السلم والتضامن الدولي ، والتعاون العالمي ، وما يربطها خاصة بالأمم من روابط القرابة الروحية ، والمثالية ، وكل هذا يخفي طبعاً وراءه سبباً آخر مفهوماً وغير صريح ، وهو أن تركيا بصفتها دولة أساسية في (حلف بغداد) تحرص كل الحرص على أن تكون ممثلة بالرباط في نفس الوقت الذي يوجد فيه المغرب محل محاولات ومناورات لجلبه إلى الخطيرة ، فيكون - غرباً - مماثلاً لتركيا - شرقاً - وذلك من حيث كل

ما يهم (الدفاع) الاستراتيجي عما يسمى (بالعالم الحر) . ولعل
جلالة الملك أشار إلى هذا في رده على خطاب السفير التركي
حينما قال : إن المغرب وتركيا يمكنهما أن يشتركا بكيفية فعالة
في انقاذ الأمن العام الدولي وحرية الشعوب . . .

وحرية الشعوب لا يمكن أن تعني شيئا آخر غير العمل
لصيانة هذه الحرية ومصير الشعوب المتمسكة بها من عبث
العابثين ، وكيد الباغين .

الرأي العام العدد : 454 السبت 13 أبريل 1957 .

متى يفوز الاستقلال على (الاستغلال) في العهد الجديد ؟

تحدثنا في مقال سابق عن الأمن العام والحرية الانسانية ،
وأشرنا إلى أن حفظ النظام والأمن إحدى مهمات الدولة الأساسية
وأن تحقيق هذه المهمة بكيفية فعالة ، نزيهة ، مستمرة هو الكفيل
بسلامة الوطن من كل اختلال وانحلال عن طريق الفوضى ،
والاضطراب ، والفتنة ، وبحماية المجتمع من الظلم والاجرام
والفساد ، وبصيانة الحقوق والحريات وعلى رأسها سلامة النفس
البشرية، وأن المسؤول عن ذلك كله لهو الدولة عامة ، والحكومة
خاصة ، والوزارات المختصة فيها مع الادارات التابعة لها بكيفية
أخص . فوزارة الداخلية وإدارة الأمن العام الملحقة بها ، وكذلك
وزارة العدلية وتوابعها هما المسؤولتان كل المسؤولية ، الأولى
على النظام والأمن والسلامة والطمأنينة في البلاد كلها ، والثانية
عن الحكم بين الناس بالحق والعدل في جميع أفضيتهم ،
وانصافهم من كل جور وعدوان ، وزور وبهتان ولو كان هذا من
(صنع) بعض السلطات المغرضة التي تلفق (الاتهامات) ،
وتتزع (الاعترافات) بوسائل جهنمية ، وتزور (الملفات) بغية
التشفي والانتقام .

إن الحكم بالحق والعدل ، والإنصاف لكل مظلوم من

ظالمه ولو كان هذا الأخير من ذوي السلطة والنفوذ والقوة .
لواجبان ، وطبيعيان ، وممكنان في كل دولة نظامية وكل حكومة
صالحة تقوم فيها السلطة العامة على أساس المبدأ القانوني ،
والسياسي ، والدستوري الذي هو (مبدأ فصل السلطات) .

وبصفة عامة ، فإن كفالة النظام والأمن ، وصيانة الحقوق
والحريات لأمر بديهي وحقيقي في كل دولة تكون فيها السلطة
شرعية ومسؤولة ، وتكون فيها السيادة ، والسلطان ، والكلمة
العليا للقانون العادل لا لسواه .

وكما أن في الدولة الحديثة التي تحكم بأنظمة الديمقراطية
والدستور تكون السلطة مقيدة أي غير مطلقة الارادة والتصرف
فكذلك الأمر بالنسبة للحرية ، ذلك أن طبيعة الاجتماع
الانساني ، والنظام السياسي الصالح للمجتمع يقضيان بعدم
اطلاق السلطة والحرية من كل قيد وشرط. إذ اطلاقهما لا يمكن
أن ينتج إلا الفوضى ، وهذه الفوضى لا تتلافى إلا بالنظام الذي
يحكم أمر السلطة والحرية معاً ، وبعبارة أن السلطة والحرية لا
يمكن أن توجدا على حقيقتهما في كل مجتمع ، وتؤديا وظائفهما
وشروطهما وعهودهما لصالح الدولة والأمة والمواطن إلا على
أساس حسن النظام ، وفي دائرة القانون الحق .

ومما لا مراء فيه أن كل سلطة عامة لا يمكن أن تجد مبرراً
لها إلا من خدمة الصالح العام الحقيقي أي صالح المجتمع
والفرد على السواء. ويدخل في هذا الصالح الاجتماعي والفردى
الحرية بجميع أنواعها ومشمولاتها . وبمجرد ما تخرج السلطة عن

نطاقها المحدود ، وتأتي من التصرف ما يعد انتهاكاً لحرمة الحرية - اما بالمخالفة أو التهديد أو المصادرة - ينهزم القانون ، ويختل النظام ، وتفسد الأوضاع ، وينعدم الأمن ، وتسوء الحياة .

وإذا نظرنا إلى ما هو عليه الأمر في مغربنا اليوم فماذا نجده من الأوضاع والتصرفات والماجريات ؟

الحقيقة التي لا يستطيع أحد أن يماري فيها أو (يمسحها) لسبب من الأسباب هي أن أمور المغرب والمغاربة بصفة عامة غير مستقيمة ، ولا واضحة ، بل ولا سليمة في كثير من المجالات ، لقد كنا - في (العهد البائد) - نقول مثل هذا القول ، وكنا نجهر به في الداخل والخارج ، بل إذا كان أول الحرب الكلام - كما يقال - فقد أفضى بنا الكلام في نهاية الأمر إلى خوض معركة ، وشن حرب ضد المسؤول عن الأوضاع في مغرب الأمس ، وما هذا المسؤول إلا الاستعمار البغيض .

ومما كنا نتهم به بحق هذا العدو المتسلط أنه كان يعمل جاهداً عن طريق التشريع ، وبواسطة السلطة القائمة وأنظمتها وتصرفاتها لسلب الحقوق والحريات لغير أهله وشيعته ، وهكذا كانت السلطة في عهده البغيض جائرة ، والقانون غاصباً ، والنظام قاسياً . وبعبارة كان الظلم منظماً ، وكانت القوة مسخرة له .

ولقد كنا نعتقد بحق أنه لا خلاص من كل هذا خاصة ، ومن الاستعمار عامة إلا بتحرير الوطن ، واسترجاع السيادة والاستقلال ، وكنا نؤمن أن بتحقيق الحرية للوطن بالاستقلال

وللدولة بالسيادة ستنعم الأمة المغربية بأكملها ، وسيتمتع كل فرد فيها بجميع الحقوق والحريات شأن المواطنين الأحرار بعد ما يتحررون من عبودية الاستعمار ، ويصبحون في عهد الاستقلال ، ولكن الأمر - وأسفاه - لم يكن ، وليس هو اليوم كما كنا نعتقد ونحن في محنة الاستعمار ، وفي غمرة الكفاح المرير .

وهل نحتاج إلى تفصيل كل ما جرى ويجري في (مغرب الاستقلال) وأمره جلي واضح ، وكل شيء فيه مشاهد ومحسوس ، إننا طبعاً لا نحتاج إلى تفصيل كل ما هو من هذا القبيل ، وإذا كنا نحتاج - لو استطعنا - إلى فضح ما في الأوضاع الراهنة من (الخفايا والخبايا) ، مما لا يقل شره وخطره على البلاد وشعبها ومصيرهما في الحاضر والمستقبل عما يعانيه الوطن وتقاسيه الأمة في مجموعها وأفرادها من الصعوبات المادية والمعنوية التي ينتظر على أحر من الجمر أن يوضع لها حد ونهاية .

وإذا كنا لا نتمكن الآن من إرسال (أنوار كشافة) على بعض « زوايا » الوضع الراهن في البلاد ، وإذا كنا لا نحتاج أيضاً إلى تفصيل ما هو معلوم لدى الخاص والعام فنرى على الأقل التذكير بحقائق هامة كما هي في مغرب اليوم .

وأولها أننا إن تمكنا في عهد الاستقلال من أشياء أساسية هامة ، فإننا لم نتمكن لحد الآن من أشياء أخرى لا تقل عنها شأنًا وأهمية ، مثال هذا أن مع الاستقلال يجب أن يتحرر الوطن من

كل احتلال عسكري ومدني ، وكل سيطرة اقتصادية أجنبية وكل تدخل خارجي في السياسة العامة للبلاد الحرة المستقلة .

فهل بعد أكثر من سنة مضت على الاعتراف لنا بالاستقلال ، وممارسة اختصاصاته ومسؤولياته في شتى الميادين ومختلف المجالات نستطيع أن نقول إننا قد (صفينا) الحسابات مع الاستعمار فحققنا الاستقلال كاملاً وعززناه وثبتناه بالجلء العسكري عن أرض الوطن وتوحيد أجزاء البلاد توحيداً حقيقياً تاماً ، واسترجاع الأطراف والحدود المغتصبة ، وتنظيم الدولة الجديدة على أساس المغربية والتعريب والديمقراطية والغاء كل ما هو غير صالح في التشريع والنظام (الموروثين) عن العهد الماضي ، ورسم سياسة قومية جديدة تملئها مصلحة الوطن العليا في عهد التحرر والسيادة والاستقلال ؟

الجواب هو أننا لا نزال بعيدين عن تلك التصفية وذلك (الانشاء) كما لا نزال لن نحقق جميع مقتضيات الاستقلال وإن كنا نمارس اختصاصات ومظاهر السيادة في الداخل والخارج .

هذه هي الحقيقة الأولى ، أما الثانية فهي أننا ما زلنا نعيش - في عهد الاستقلال - على كثير من تراث الحماية و(مخلفات) الاستعمار في التشريع والأنظمة والتقاليد والأساليب ، فكأن الاستقلال عبارة عن جلباب جديد ، ورداء قشيب يعجبنا - في قنوع ورضى بل زهو وخيلاء - نتزى به أمام أعين الملاحظين والرقباء الذين ما أثق بهم رأياً وأقسامهم حكماً لو كنا نعقل .

والحقيقة الثالثة هي أن الاستقلال الذي نفتخر ونعتز به قد تحول - في كثير من حقائقه ، ومظاهره ، واختصاصاته ومسؤولياته - إلى (استغلال) ما أنزل الله به من سلطان ، ويتجلى هذا الاستغلال مادياً ومعنوياً ، سياسياً واقتصادياً في كل مجال وكل مناسبة . وكل من لا ينتسب إلى الفئة المحظوظة - وشأن كل فئة أنها قلة - يعلم على حسابه طبعاً وبالتالي على حساب جمهرة الأمة المحرومة ظلماً وبغياً (ماهية) الاستغلال في عهد الاستقلال ، (وهوية) ما يقاسيه الناس من المنع والبخس نتيجة ذلك الاستغلال المتحكم المتفشي .

ونقف عند هذه الحقيقة المؤلمة لنقول إن فيها تكمن علة ومسؤولية الوضع الفاسد الذي يسود اليوم في المغرب على عهد الاستقلال لتغلب صالح الشعب - في عهد الاستقلال - على مصلحة الفئة المحظوظة ، والطائفة المتنعمة ولما استمرت شكوى الكثيرين من ضياع الحقوق وانقاص الحريات ، وانتهاك الحرمات ، واغتصاب الأموال واحتكار الأعمال استبداداً ، وانتقاماً ، واستئثاراً . وما دام الأمر هكذا فلا وجود للضمانات الأساسية بالنسبة للفرد والأمة ، وليست الكلمة الأولى والأخيرة للصالح العام والقانون العادل بل للسلطة المطلقة من كل شرط وقيد ، المتصرفة بحكم مشيئتها ومصلحتها في الشؤون العامة والخاصة ومن هنا تنشأ الفوضى في الحكم والسياسة ، وتفسد الأحكام وتختل الأمور ، ويشيع الاضطراب في الأفكار والنفوس ، ويستولي الخوف من ذلك على الناس ، وإذا ذاك تضعف الثقة

ويقول الاطمئنان ، بل ينعدم كلاهما بعدم الأمن والنظام وبعدم الحرية والعدل .

وإن ما يعاينه المغرب اليوم - بكل أسف - من أزمة في الحكم والسياسة والاقتصاد لمرده ، بدون شك ولا جدال ، إلى أخطار (الاستغلال) على الاستقلال ، وإلى جميع ما يأتيه (المستغلون) من أعمال وتصرفات ظاهرة وخفية على حساب البلاد وشعبها فيوم يضمحل (الاستغلال) يستقيم الاستقلال ويكون الأمن والنظام وتضمن الحرية والعدالة وتصبح الحياة العامة والخاصة في مغرب الناس ، لا الخواص ، كما يجب أن تكون الحياة يسراً ، وطمأنينة ، وسعادة ﴿ ورحمة ربك خير مما يجمعون - إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾ .

الرأي العام العدد : 457 الثلاثاء 16 أبريل 1957 .

ما ضاع حق وراءه طالب

تحرص فرنسا اليوم على التعجيل بإنهاء المفاوضات الجارية بين حكومة الرباط وممثلي السفارة الفرنسية باسم حكومة باريس ، وتتعلق تلك المفاوضات بمختلف الاتفاقات التي ما تزال تحت الدرس وقيد البحث بين الطرفين ، وغني عن البيان أن الفرنسيين يرمون من وراء إبرام تلك الاتفاقات إلى تحقيق ما يسمى (بالاستقلال ضمن التبعية المتبادلة) وتعني هذه العبارة السياسية التي ابتدعها خيال بعض السياسيين من الفرنسيين والمغاربة في ظروف لا حاجة إلى التذكير بها - نقول تعني تلك العبارة - الاستقلال المقيد بالتبعية ، وهذه التبعية وإن كانت موصوفة (بالمتبادلة) غير أنها لا تعني في الحقيقة والواقع إلا تبعية (في اتجاه واحد) ، وهي تبعية الضعيف لمن هو أقوى منه وكل من لا تغالطه العبارات فيرى الأشياء كما هي ، ويفهمها على حقيقتها لا يسلم بأن التبعية المتبادلة - قولاً - بين دولتين غير متكافئتي القوة تكون - فعلاً - متساوية بين الجانبين ، وبالإضافة إلى هذا فإن عبارة (الاستقلال ضمن التبعية المتبادلة) تقوم على تناقض أساسي بين وتجمع بين شيئين متعارضين في النظر والواقع إذ الاستقلال لا يمكن أن يعني في نفس الوقت التبعية ، فكلاهما

مخالف للآخر ، واقتراحهما إنما يؤدي فعلاً إلى تحقيق أحدهما على حساب الثاني . وفيما يخص علاقات دولتين غير متكافئتي القوة لا يمكن أن تحقق التبعية إلا على حساب الاستقلال ولو اتّصفت بالتبادل والتساوي ، ولقد قيل مراراً إن مدلول تلك العبارة غامض مما حدا ببعض السياسيين لأن يطلبوا تحديد وتوضيح هذا المدلول لغوياً وسياسياً، ولكن العبارة - في نظرنا - صريحة بحيث لا تحتاج إلى أي بيان ، إذ مفهوم الاستقلال واضح جلي ، ومعنى التبعية لا يقل عنه وضوحاً وجلاء ، وهو أنه مناقض للاستقلال؛ وتبادل التبعية ان جاز لفظاً واصطلاحاً في التعبير السياسي فإنه لا يمكن ان يتجسم في عالم الحقيقة ، وفي مجال الترابط السياسي وغيره إلا على حساب الاستقلال الذي يصبح مقيداً ومثقلًا بمجموع الشروط والقيود والالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في مختلف اتفاقات (التبعية المتبادلة) .

وإذا وردت هذه العبارة في بعض النصوص السياسية التي اقترن بها الاعتراف باستقلال المغرب ، فإن المسؤولين المغاربة لم يكونوا مرتاحين لذلك ، وقد تجلّى قلقهم وخوفهم في كثير من الظروف والمناسبات ، فكان هذا من أكبر العوامل التي جعلت المفاوضات بين المغرب وفرنسا تتعثر خلال الفترة المنصرمة . وإذا استطاعت فرنسا أن تفرض على وزارة الخارجية المغربية الناشئة (الاتفاقية الديبلوماسية) التي تقوم على ما يسمى بالتبعية المتبادلة في الميدان الدولي فإن ضرورات السياسة المغربية ومصالحها وكذلك طبيعة بعض القضايا والمشاكل العالمية دفعت المغرب في

كثير من المواقف والمناسبات إلى عدم السير طبق شروط والتزامات تلك الاتفاقية ، وفي هذا داييل قوي على أن الدولة المستقلة لا يمكن أن تحافظ على استقلالها إلا بالانعتاق من قيود التبعية المسماة بالمتبادلة .

ويتأكد اليوم أن استئناف المحادثات ، بل المفاوضات ، بين المغرب وفرنسا - نتيجة للاتصالات التمهيدية الأخيرة في باريس والرباط - يدور حول الاتفاقيات التي كانت موقوفة أثناء الأزمة الطارئة منذ أشهر على العلائق المغربية الفرنسية ، ولكن يعترض المفاوضات الجارية الآن عدد من الشروط السياسية التي يتمسك بها كل جانب تجاه الجانب الآخر ، ويجعل التسليم بها ضرورياً لنجاح المفاوضات وإبرام الاتفاقات القضائية ، والثقافية والقنصلية ، والمالية الاقتصادية ويضاف إليها اتفاقية الاستيطان الفرنسي بالمغرب ، ويعدها الفرنسيون أهم من غيرها لأنها تنظم وتضمن الوجود الفرنسي في بلادنا، هذا الوجود الذي يراد أن تعطاه صفة رسمية وصبغة شرعية نتيجة الاتفاق والتعاقد ، ومما هو جدير بالتنبيه أن جميع هذه الاتفاقيات تقوم على أساس (التبعية المتبادلة) ، ويقال إن آخر مايو القادم سيشهد نهاية المشاكل الهامة القائمة بين المغرب وفرنسا .

ونريد أن نقف قليلاً عند مشروع اتفاقية الاستيطان الفرنسي وتشتمل على خمسة فصول : نظام الحريات العامة الضمانات القضائية الجنسية ، المسائل الاقتصادية، تمثيل المصالح الفرنسية في المغرب .

ونحن لا نريد أن نتعرض لمحتويات جميع هذه الفصول ، وإنما يهمننا الأول منها ، وهو ما يتعلق بالحقوق والحريات التي تطالب بها الحكومة الفرنسية لرعاياها (المستوطنين) بالمغرب ، وتستند فرنسا في المطالبة بذلك على قبول المغرب ، بصفته عضواً في هيئة الأمم المتحدة (للقانون العالمي لحقوق الإنسان والمواطن) والحكومة المغربية التي تعهدت صراحة ورسمياً ، عند انضمامها للهيئة الدولية بتطبيق ذلك القانون العالمي لا يمكنها أن تمنح الفرنسيين والأجانب تلك الحقوق والحريات مع ما يلزمها من الضمانات القانونية دون أن تخولها للمواطنين المغاربة قبل سواهم ، لأن المغاربة أحق بها في وطنهم الذي يجب أن لا يظلوا فيه محرومين من حقوقهم وحرياتهم الطبيعية المقدسة ، ونعني بهذا أن يصدر قانون يعلن ويضمن للمغاربة في عهد التحرير الوطني ما كانوا محرومين منه في عهد الاستعمار البائد ، وما انتظروه طويلاً على أحرّ من الجمر منذ أن ظفر وطنهم بالحرية والسيادة والاستقلال . وإنّ المغاربة ليشعرون اليوم أكثر من كل وقت مضى بذلك الحرمان الذي لم يبق له في عهدنا أي مبرر والذي كان من الواجب أن يزول بزوال الحماية وانقراض سيطرتها على المغرب . ويوم ستبرم اتفاقية الاستبطلال الفرنسي التي ستعلن وستضمن فيها للفرنسيين ببلادنا جميع الحقوق والحريات المسجلة في البيان العالمي الملحق بميثاق الأمم المتحدة سيزداد المواطنون المغاربة شعوراً بذلك الحرمان وسيضعف استنكارهم له ، وستقوى مطالبتهم بما لهم من حقوق وحريات عامة وخاصة وإنه لغريب جداً أن تتأخر الحكومة المسؤولة أكثر مما فعلت من

تزويد المغاربة في عهد الاستقلال بكل ما يجعلهم حقاً مواطنين
يشعرون كل الشعور ويتمتعون كل التمتع بما للمواطنين في الأمم
الحرّة والدول الديمقراطية . ولقد كان من البديهي أن يعقب
إعلان الاستقلال إعلان مغربي لحقوق وحرّيات الإنسان
والمواطن ، الأمر الذي لم يكن يتوقف على حل المشاكل المعلقة
مع الخارج ، لأنه أمر داخلي من صميم السيادة المغربية ،
وجميع الشعوب التي تتحرر وتستقل تسرع إلى إعلان حقوق
الإنسان والمواطن مع ضماناتها الشرعية ، وكذلك الشأن في
الثورات والانقلابات السياسية ، ولكن شيئاً من هذا لم يقع في
المغرب الحر المستقل لحد اليوم بحيث لا يوجد نظام ولا ضمانات
للمغربي في وطنه في مجال الحقوق والحرّيات ، بل إن انتهاكها
من طرف كثير من رجال السلطة وعلى مرأى ومسمع من
المسؤولين في الحكومة شيء مشاهد وملموس . والآن ونحن على
وشك الاعتراف للفرنسيين بالحقوق والحرّيات في معاهدة مبرمة
بين المغرب وفرنسا فهل سيقى حرمان المواطنين المغاربة من
مثل ذلك وأكثر هو نصيبهم في وطنهم الحر المستقل بينما سينعم
فيه الأجانب بما يجعلهم نخبة ممتازة ، وصفوة مختارة بالنسبة
للمغاربة الذين سيقبهم الحرمان من الحقوق والحرّيات
و ضماناتها القانونية في مؤخرة الأقوام المتساكنة بالمغرب كأنهم
من (المحكوم عليهم) بأن يعيشوا في عهد الحرية كمية مهملة
منبوذة ؟

إن مسألة إعلان الحقوق والحرّيات مع ضماناتها لموضوعة

اليوم على بساط البحث بين المغرب وفرنسا من أجل الفرنسيين ،
فهل ستسوي تلك المسألة الهامة لصالح هؤلاء بينما تظل بدون
حل ، بل (مسكوتاً عنها) بالمرة بالنسبة للمواطنين المغاربة ؟
الكلمة الآن للمسؤولين في الحكومة . وما ضاع حق وراءه
طالب .

الرأي العام العدد : 458 الأربعاء : 17 إبريل 1957 .

حقيقة الأمن العام وواجب الدولة

نسمع من حين لآخر أن (جلسة عمل) عقدت من طرف المسؤولين في الرباط للمذاكرة في (الأمن العام) ، ولكن الرأي العام المغربي يظل جاهلاً لما راج وقرر في (جلسات العمل) الحكومية ، لأن المسؤولين دأبوا على تجاهله ، ومروّنوا على أساليب الحكم الاستبدادي المطلق كأن أمر السياسة العامة يعينهم وحدهم دون الشعب الذي هو الكل في الكل .

ومسألة الأمن العام في المغرب كانت وما تزال ، منذ تحقيق الاستقلال مسألة المسائل ومع هذا استمرت الحكومة في عدم الاهتمام بها الاهتمام الواجب .

إن ما ارتكب ويرتكب هنا كل يوم من المظالم والاضطهادات من طرف الحكام والولاة في مختلف المدن والقرى والقبائل ليدل دلالة قاطعة على أن الحكم القائم ليس بحكم صالح كما يريده الإسلام والشعب ، ويقتضيه الاستقلال الوطني الذي كافحت الأمة بكل ما استطاعت من الوسائل والتضحيات لتحى في ظله آمنة مطمئنة وعزيزة سعيدة .

إن الإسلام ليبراً من سياسة الظلم والاضطهاد ، والفتنة والعدوان ، وإن هذه السياسة بما ترتكبه من المنكرات - في السر والعلانية - ضد حرمان الله من نفوس وحقوق لهي وتعاليم الإسلام وأوامره ونواهيه على طرفي نقيض ، مع أن الحلال في الإسلام بين ، والحرام فيه بين كذلك .

وكما أن سياسة الظلم والاضطهاد منافية لشريعة الإسلام التي هي شريعة هذه الأمة ، فكذلك تتنافى هذه السياسة كل التنافي مع الوطنية المثلى ، والوطنية فضيلة وليست برذيلة حتى تسمح بإتيان المنكرات ، وانتهاك الحرمات فهي براء من كل ما يعمل من هذا باسمها وتحت ستارها ، وكما أن البلاد ابتليت بدجاجة في الدين ، فكذلك اندس في صفوفها كثير من أذعياء الوطنية ، غير أن أمرهم جميعاً لا يخفى على أحد ولو تنكروا محاولة للتضليل والتلبيس .

وإذا كانت المظالم والاضطهادات المستمرة في المغرب تدل على أن الحكم فيه فاسد فإن نوعها يدل على الصفة السياسية للقائمين بها والمسؤولين عنها .

وَمَا دامت الحالة هي الحالة فلا يمكن أن يسود النظام والأمن والطمأنينة في البلاد ، ومعنى هذا أن الدولة غير وطيذة الأركان ، ولا سليمة الكيان ، وإن المسؤولين فيها عن النظام والأمن يخلون بواجبهم إخلالاً سيئاً النتائج وخيم العواقب

خصوصاً على مصلحة الدولة ، وسمعة البلاد في الداخل والخارج .

وإن هذا الإخلال بالواجب من المسؤولين عن النظام والأمن ليفسر إما بالعجز عن ممارسة الاختصاصات وتحمل الأعباء ، ومواجهة المسؤوليات في عهد الرشد والاستقلال وإما بما هو أشد وأفظع من شكوك ، وظنون وشبهات ، بل من اتهامات . . .

وكلما التزم المسؤولون في الحكومة خطة السكوت ، وظلوا - أمام المظالم والإضطهادات المتوالية من رجال السلطة أنفسهم على فريق من المواطنين - (مكتوفي الأيدي) لا يغيرون منكرأ ، ولا يأملون بالمعروف ، ازداد موقفهم هذا ريبة في نظر الرأي العام ، وقسا حكمه عليهم قساوة كبرى .

وإن الشعب لا يستنكر فقط استمرار تلك المظالم والاضطهادات - على مرأى ومسمع من المسؤولين - بل يستنكر استنكاراً أشد وأعظم أن تنزل بالمواطنين بينما غيرهم من الأجانب - إلا نادراً جداً ، والنادر لا حكم له ، كما يقال - يعيشون في هذه البلاد الحرة المستقلة آمنين مطمئنين ، بل إن ما أصاب بعضهم لم يصدر إلا في ظروف إستثنائية معروفة ، ومن أناس (غير مسؤولين) حسب التعبير الرسمي الذي اعتاد المسؤولون أن يعتذروا به في تلك الوقائع والأحداث ، أما ما أصاب ويصيب المواطنين فصادر بخلاف ذلك عن مسؤولين من الحكام والولاة أنفسهم .

وكل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الأجانب في هذه البلاد أعز جانباً ، وأكثر حرمة من المواطنين أنفسهم ، وأن سياسة النظام الحكومي القائم ذات وجهين ولونين تقوم على الميز العنصري البغيض .

ومما يوضح هذا كل التوضيح أنه كلما فقد فرنسي مثلاً ، في أي مكان بالمغرب قامت قيامة المسؤولين ، وسافر الوزراء المختصون بالطائرة إلى عين المكان ، وبذلت الحكومة ما في وسعها من الجهود والمحاولات لرد المفقود سالماً ؛ وفي نفس الوقت يفقد كثير من المغاربة وتقوم قيامة ذويهم وأصدقائهم فيتوجهون إلى المسؤولين بالشكوى وطلب التدخل والتعجيل بالبحث والإنقاذ فلا يكون نصيب الأبرياء وأهلهم إلا الإعراض والإهمال ؛ وحتى إذا أعير لبعضهم قليل من الالتفات فلا يتجاوز مجرد الوعود. وهذا ما يزيد في فواجع الضحايا الأبرياء وفي مآسي عائلاتهم التي تفوض أمرها إلى الله في انتظار عدالة الأرض .

وإن ما يضاعف فظاعة الأمر ، ومسؤولية الحكومة أنها تعرف كل ما من شأنه أن يساعد على إخراج (المفقودين) من المعتقلات ، والقضاء على هذه المعتقلات الجهنمية المعروفة بأماكنها ، والقائمين بها ، والقيمين عليها . . .

فماذا يفسر هذا الموقف من طرف الحكومة عامة والمسؤولين عن الأمن فيها خاصة ؟ وبماذا يمكن لهؤلاء أن يعتذروا ولديهم جميع المعلومات عن الأماكن ، والأشخاص

والحوادث ؟ وإلى أن ينتهي ذلك الوضع الشاذ وتستقيم أمور المغاربة في وطنهم ويستتب فيه الأمن ويسود النظام ، ويتحقق الاستقرار ، فإن الدولة في المغرب ستبقى فاسدة الأوضاع ، مضعضة الكيان ، مضطربة التوازن ، مهددة بشر الأخطار ، بل إن دولتنا لا يمكن أن تكون دولة بالمعنى الصحيح الكامل لهذه الكلمة إلا إذا استقامت أوضاعها وتوطد سلطانها ، وسلم سيرها ولا يتوفر لها شيء من هذا ما دامت عبارة عن دولتين إحداهما داخل الأخرى

وكما أنه يجب أن لا تقوم في البلاد دولتان - رسمية وغير رسمية - فكذاك يجب أن لا يتجزأ الأمن العام فيعمل المسؤولون على ضمانته للأجانب دون المواطنين ، بل إن الأمن واجب للجميع على السواء ، وإذا كان لا بد من (أسبقية) فيه فهي للمواطنين في وطنهم بدون شك ولا جدال ، وإنه لوهم وباطل أن يظن أحد من المسؤولين أن توفير الأمن للأجانب بكيفية أخص سيجعلهم آمنين مطمئنين على أنفسهم وشؤونهم كلها ، بل إن الأجانب في هذه البلاد أقلية تعيش وسط الأكثرية وهم المغاربة ، فكيف يمكن الفصل بينهما من حيث الأمن والنظام ؟ وهل يمكن للأجانب أن يرضوا عن الأمن الخاص بهم إذا اختل أمن المغاربة الذين لا يستقيم أمر في البلاد إلا بسلامتهم جميعاً ؟ وبعبارة إن مسألة الأمن العام في المغرب مسألة واحدة لا تتجزأ ولا تتبعض ، ولهذا فأمر الأجانب مرهون بأمن الأمة التي يعيشون في موطنها وبين أظهرها . فمتى يفهم المسؤولون عندنا هذه الحقيقة فيعملون

ما يطالبهم به الواجب والشعب ، وهو ضمان الأمن العام للمغاربة والأجانب المقيمين بينهم على السواء ، وبهذا وحده يسود الاستقرار ويعود الاطمئنان وترجع الثقة إلى النفوس ، وهذا ما يتوقف عليه حل الأزمة التي يعانيها المغرب في مجالات الحكم ، والاجتماع ، والاقتصاد .

الرأي العام العدد : 459 الخميس 18 إبريل 1975 .

عدم الأمن وأخطاره على حياة الأمة والوطن

نواصل الحديث عن (مسألة المسائل) - كما سميناهما في المقال السابق - وهي مسألة الأمن العام ، ولكن حديثنا هذه المرة سيتطرق إليها من الوجهة المعاكسة وهي (عدم الأمن) ، وهي عبارة ليست بجديدة ، بل قديمة الاستعمال ، وذلك أن سلطات الاستعمار في الماضي أوجدت - لحاجة في نفسها ، وخدمة لأغراضها في المنطقة التي كانت تحت سيطرة الحماية الفرنسية - مناطق خاصة باسم (مناطق عدم الأمن) ، وقد كان الحكم فيها عسكرياً ، والسلطة استبدادية مطلقة ، ولكن حينما نتحدث اليوم عن (عدم الأمن) لا نعني شيئاً من هذا كله ، وإنما نعني ما يوجد اليوم من الشعور المتفشي في كثير من الأوساط والطبقات المغربية والأجنبية بأن الأمن العام ما يزال عرضة في كل وقت وكل مكان لأن يختل أمره ، فيصاب الناس - المغاربة وغيرهم في هذا سواء - بكل ما يمكن أن يصابوا به في هذه الحالة من ضياع وإتلاف ، وانتهاك وحرمان ماديًا ومعنويًا . وإن ما يقوي ذلك الشعور عند أصحابه لهو انعدام الضمانات الأساسية الكافية التي تنتج التشريع المحكم لأموالها وصلاحيات الجهاز الإداري لها ، وقيمة الرجال القائمين بأعباء تدبير الشؤون العامة فيها ،

وكل هذا من شأنه أن يؤكد ويدعم الثقة في النفوس ، ويشيع فيها السكينة والاطمئنان ، ويجعلها في حرز من كل شك أو خوف ، كما من شأنه ، لو فقد الجانب الصالح منه ، أن يؤدي إلى عكس ذلك في النفوس .

ومن المؤسف جداً أن لا يملك الناس في المغرب حتى اليوم تلك الضمانات الأساسية مضافة إلى حسن النظام في مجالات الأمن العام ، وما أكثرها ، وأهمها بالنسبة لحياة البلاد ، ومصير العباد ، ونحن إذ نقول هذا لا نقصد مجرد الجهر به ، بل نستنكر فقدان تلك الضمانات الحيوية ونلح في التعجيل بإيجادها في عهد الحرية والسيادة والاستقلال ، ذلك أنه لا يكفي أن تقوم في البلاد وزارات وإدارات مختصة في حفظ النظام ، وحماية الأمن العام ، وأن يتوفر المسؤولون فيها على وسائل القوة من رجال وأسلحة وغيرهما . إن هذا ضروري ولكن الأمن العام لا يقوم على مجرد إدارات برجالها ووسائلها ، أي على السلطة والقوة المسخرة لها، بل على هذا طبعاً ، وعلى ما هو أكثر وأضمن لوجود واستمرار الأمن العام في الشارع أولاً ، وفي النفوس ثانياً . وإذا استطاعت الإدارة وقوتها المادية أن تضمن الثاني ، لأن هذا الأخير لا يمكن أن يكون نتيجة للقوة بل نتيجة للرضى والسكينة ، والاطمئنان في النفوس، وهذا ما لا يمكن أن يضمّنه لها إلا شيء آخر غير القوة ، وهو الحكم الصالح ، والنظام السليم ، والسياسة المثلى والقانون العادل ؛ فحيثما ينعدم هذا يكون (الأمن العام) في الواقع أشبه بما يسود في عرصات المقابر من نظام

... وسكينة ... وبهذه المناسبة نذكر بالكلمة المأثورة عن نابوليون وهي (إن الإنسان يستطيع أن يفعل كثيراً بالسيوف والحراب إلا أن يجلس على رؤوسها ...) تلك هي باختصار حقيقة الأمن العام . أما ما تحدثنا عنه آنفاً من الشعور بعدم الأمن كما هو شائع في كثير من الناس مواطنين وأجانب فهو نتيجة ما جرى ويجرى على المغرب من أحداث وتقلبات ، كما هو نتيجة لانعدام الضمانات الأساسية التي بدونها يفقد الناس كل ثقة ويستولي عليهم القلق على نفوسهم وحقوقهم ومصيرهم ثم يسلمهم هذا القلق إلى إلباس والقنوط ، وستظل تلك الضمانات مفقودة ما دامت الدولة بدون نظام جديد محكم ، ومنهاج حكومي صالح وجهاز إداري سليم ، وسياسة قومية قوية ، وما دام كل هذا وجميع ما للناس في هذه البلاد من حقوق وحریات غير موضح ولا مضمون بقوانين ودساتير ، وأنظمة ومؤسسات ورجال قوامين عليها .

وريثما يتحقق هذا بمشيئة الله تعالى والصالحين في هذه الأمة - وعلى رأسهم جلالة الملك أيده الله - سيظل الشعور بعدم الأمن سائداً في جميع النفوس المتأثرة به من المغاربة والزلاء الأجانب ، وأملنا أن يعمل المسؤولون بجهد وسرعة لتيسير تلك الضمانات الأساسية عن طريق التشريع والمؤسسات حتى يمكن اضمحلال ذلك الشعور وتعويضه في النفوس القلقة اليائسة بالشعور المضاد ، وهو الشعور بالأمن والاستقرار ، وقد قامت الأدلة على أن هذا غير متيسر بالاتكال على (فاعلية) الزمن أو

على ما يتكرم به المسؤولون حيناً بعد حين من تصريحات
وبلاغات ووعود، وتطمينات. إن أمر الأمن العام والشعور به - مادياً
ومعنوياً - جدُّ لا هزلٌ ، فلا يجوز للإنسان أن يهزل ويمزح ويعبث
والأمر من الأهمية والضرورة والخطورة ما نعلم بكل تأكيد .

وإن ما يجره علينا ما يسمى (بعدم الأمن) لكثير ، وخطر
في الحاضر والمستقبل ، نذكر من هذا على سبيل الأمثلة ما هو
خاص بالاحتلال العسكري ، وفرار رؤوس الأموال ، وانسحاب
الفنيين الأجانب ، وتوقف حركة السواح .

أما الاحتلال العسكري فيدعي أصحابه أن مما يبرره في
نظرهم (عدم الأمن) خصوصاً بالنسبة للرعايا الفرنسيين الذين
يريدون أن يعتمدوا على الجيش الفرنسي في السهر عليهم
وحمايتهم والدفاع عنهم إن حاق بهم شر ونزل بهم خطر ، فعدم
الأمن يتخذ الفرنسيون وغيرهم من المحتلين حجة لتبرير بقاء
الاحتلال في عهد الاستقلال ويتذكر كل واحد تلك التصريحات
التي حدد بها الجنرال كوني رئيس الجيش الفرنسي بالمغرب
مهمته الثلاثية التي منها (ضمان سلامة وأمن الفرنسيين) ومن هذا
يتبين أن تحقيق الجلاء رهن بضمان الأمن العام الذي سيطل
حجة الخصوم .

وأما فرار رؤوس الأموال فكذلك نتيجة للشعور بعدم الأمن
كما يشعر به أصحابها ، وبفرار رؤوس الأموال الأجنبية كثرت
البطالة في البلاد ، واشتدت الأزمة المالية والاقتصادية التي

توشك - لا قدر الله - أن تسير بالدولة المغربية إلى الإفلاس ، وفرار الأموال من المغرب لا يزال مستمراً ، بل إنه يشتمل رؤوس الأموال المغربية نفسها التي بلغت وحدها اثني عشر ملياراً فيما بلغنا من مصادر مطلعة ، ومعنى هذا أن (الرأسماليين) المغاربة قلقون ويائسون بسبب الشعور بعدم الأمن بالنسبة للأشخاص والأموال ، وفرار المغاربة بأموالهم إلى الخارج ليس بعامل من عوامل إعادة الثقة والاطمئنان إلى نفوس الأجانب من أصحاب المشاريع العمرانية وغيرهم ممن تحتاج إليهم الحياة الاقتصادية في الوقت الذي يتمنى فيه إنعاشها وإزدهارها .

ومما يزيد في خطورة الأزمة بسبب الشعور بعدم الأمن انسحاب الفنانين وغيرهم من رجال الأعمال والمهن ، وهذا ما يفقد البلاد كثيراً من عناصر النشاط العمراني ومن الإطارات والكفاءات التي يحتاج إليها سير الدولة وحياة المجتمع ، وإنه لمن الصعب تعويض أولئك الفنانين وغيرهم من الأجانب ريثما يتهيأ للمغاربة ، ويقدر أجل هذا بعشر سنوات على أقل تقدير ، ولقد طلب المغرب مرة من أطباء وكيمائيين ألمانين المجيء إلى المغرب للإقامة والعمل به ، فطلبوا أن يعاملوا من حيث الأجور والمرتبات على أساس ما هو مقرر في نظام هيئة الأمم المتحدة وهو ألف دولار في كل شهر ، كما طلبوا زيادة على هذا (منحة عدم الأمن) تقدر بخمسة ملايين فرنك .

وفيما يخص حركة السواح الذين توقفوا عن زيارة المغرب ندرك فداحة الخسارة الناشئة عن هذا مما فقدته بلادنا من أموال

بلغت سنة 1952 اثنين وعشرين ملياراً من الفرنك وهي تمثل تقريباً مدخول الفوسفات الذي هو الثروة الطبيعية الأساسية للدولة وخزيرتها .

وكل هذا مما تقدم بيانه يرجع إلى سبب رئيسي هو الشعور بعدم الأمن ، وانعدام الضمانات الأساسية وسياسة الارتجال في مختلف الميادين ، وعدم الاستقرار العام وعدم الثقة في الأوضاع الراهنة وعدم الاطمئنان إلى المستقبل .

ونحن إذ نقول هذا إنما نقوم بواجب النصح والإرشاد ومهمة التنويه والتوجيه بكل صدق وأمانة ، وإخلاص ووفاء . وإن مواجهة الحقائق كما هي بالمغرب ، وضرورة العمل لعلاج الأحوال الناتجة عنها لتقضيان بالصراحة التامة ولو أغضبت بعضهم (إن أُريدُ إلاّ الاصلاح ما استطعت ، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب) .

الرأي العام العدد : 460 الجمعة 19 إبريل 1957 .

الشعب في بداية التجربة الديمقراطية الأولى

من الحقوق التي تعترف بها الدساتير الحديثة للمواطنين في الشعوب الحرة : الحق الانتخابي ، ولا يكون هذا حقيقةً ومضموناً إلا في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية الصحيحة .

إن الغاية من الانتخابات تمكين الشعب من الإعراب عن إرادته واشتراكه في تدبير شؤونه العامة - المحلية والقومية - ، وذلك بواسطة نوابه الذين يختارهم بالانتخاب . ولا سبيل إلى تحقيق هذه الغاية إلا بجعل ممارسة حق الانتخاب من طرف جميع الناخبين والناخبات قائمة على نظام القانون وضماناته وكلها تهدف إلى سلامة الانتخابات وحريتها ونزاهتها ، وبهذا وحده تكون الانتخابات حقيقية وتؤدي إلى ما شرعت من أجله ويصدق عليها اسم الانتخابات العامة .

وليس الانتخاب بمسألة هينة حتى يرتجل ارتجالاً ، وببإشراف بالتسرع والعجلة ويدبر أمره في الخفاء والغموض والإبهام ، ويعلن عنه بالمفاجئات والمباغطات ، ويتلاعب بمراحل سيره تلاعباً يقوم على الدس والغش ، والتدليس والتزوير لحاجة في أنفس الذين يريدونه انتخاباً خاصاً لا عاماً وطائفيّاً لا شعبياً ،

وحزبياً لا قومياً ، ومغرضاً لا نزيهاً ، ومقيداً لا حراً ، ودكتاتورياً لا ديمقراطياً .

وتقتضي الديمقراطية الحقيقية عمومية الانتخاب وحرية ونزاهته حتماً ولزوماً .

ونحن في المغرب نريد انتخاباً ديمقراطياً صحيحاً ، لا دكتاتورياً مزوراً سواء كان مقنعاً أو سافراً ، وهذا هو ما يريده جلالة الملك الذي كان القول الفصل هو ما أعلنه في خطاب فاتح مايو بالدار البيضاء حيث قال :

(فلن تنتهي هذه السنة حتى تكون للحواضر والبوادي مجالس وجماعات لها حق التداول والتقرير فيما يرجع للمصالح الموكولة إليها وبذلك نكون قد سلطنا في خطتنا سبيل التدرج الطبيعي وارتقينا درجات في سلم الديمقراطية على النهج الذي توحى به الحكمة وتفرضه المصلحة الوطنية والذي يحفظنا من أخطار الارتجال والتسرع ، لما لنا من رغبة في أن لا تكون الديمقراطية التي نريد تحقيقها ببلادنا ديموقراطية جوفاء كسراب بقية ، بل ديمقراطية قائمة على أسس متينة تستمد روحها من تعاليم ديننا وتقاليدنا السليمة ، وتقتبس من النظم العصرية أقومها وأجداها نفعاً) .

وهذا الذي عبر عنه جلالة الملك هو عين ما يختلج في صدر الشعب ويريده الشعب بجميع عناصره السليمة لا ما أخذنا نشاهده من أساليب احصاء الناخبين قد أكل الدهر عليها وشرب ،

ولا تمت إلى قانون أو حق أو عدل أو نزاهة بصلة من الصلات .

وفي المجلس الوزاري المنعقد يوم الأربعاء الماضي أبى جلالته إلا أن يحق الحق بتصريحاته وتوجيهاته ولو كره المخالفون والمبطلون ، حيث (أكد رغبته في تجهيز البلاد بمؤسسات ديمقراطية حقيقية لكي يتسنى للشعب أن يساهم تدريجياً في تسيير الشؤون العمومية ، وتحدث جلالته كذلك عن العقبات الجمة التي تعترض عادة تنظيم الانتخابات واجراءها فقال : إنه يجب أن تكون الانتخابات مشتملة على أقصى ما يمكن من الضمانات كما يجب البحث في تنظيمها بكامل الدقة ولو أدى الأمر إلى تأجيلها بضعة أسابيع) .

وهكذا نرى أن التجانس والتوافق والتجاوب أمر واقع جلّي وشيء تام بارز بين الإرادتين : إرادة الملك وإرادة الشعب ، وهما في الحقيقة إرادة واحدة ، يؤلف بينها الحق ، وتسندها المصلحة العليا للبلاد وأمتها وعرشها في الحاضر والمستقبل . وإنه لا يضيق ذرعاً بهذا كله ، ولا يعمل في السر والجهر لنقض تلك الارادة ومعاكستها بشتى وسائل المكر والخداع ، والدس والتآمر ، والتمويه والتضليل والتدليس والتزوير إلا الطواغيث ومن لف لفهم من المرتزقة والعبيد المسخرين ولو تستروا بما سماه جلالة الملك (بالديمقراطية الجوفاء كأنها سراب بقيعة) .

وإذن فلا جلالة الملك يريد ، ولا الأكثرية الساحقة السليمة في الأمة تريد معه أن (تطبخ) الانتخابات في بلادنا بحيث تنتهي

بالسواد الأعظم من الشعب إلى ما يشبه (مجزرة) سياسية تتجلى في دكتاتورية بغیضة من النوع الذي نشاهده في بعض الأقطار حتى القرية منابشتی وسائل القرابة ، وهي دكتاتورية هدامة في أسسها وأساليبها وأهدافها كما هو شأن كل دكتاتورية ولو اختفت من وراء حجب واستار خداعة وانتعلت نعال الديمقراطية الزائفة ، ومن هذا الرهط ما نسمعه على لسان بعض الدكتاتوريين (المتمقرطين) (هم المتلبسون بالديمقراطية خدعة وطمعاً) الذين يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون إلا أنفسهم وما يشعرون . ومثال هذا قول أحد (الحكام المطلقين) وهو يعد الشعب بالديمقراطية : (إن الديمقراطية التي نريدها ديمقراطية تستمد إرادتها من إرادتكم وتستمد وجودها من وجودكم ، ديمقراطية لا تحكم فيها الأقلية باسم الأغلبية ولا تحكم فيها الأقلية لتخدع الأغلبية ديمقراطية لا يتحكم فيها الاستغلال والاستبداد) .

إنه لكلام جميل يروق السمع والعقل والنفس . ولكنه كلام يصدر من طاغية يحكم بأمره ويقوم حكمه على شبه الحكم الفردي المطلق ، وعلى نظام الحزب الواحد وقوة الجيش والبوليس ، وقهر الارادة العامة للأمة . نعم بذلك القول المنمق المموه تحدث الدكتاتور المشار إليه عن الديمقراطية فكان في هذا - على حد التعبير الفرنسي - ملكياً أكثر من الملك نفسه ، وديمقراطياً أكثر من الديمقراطيين الصادقين ، وإنه لقول ظاهره الرحمة وباطنه العذاب ، أو كما في المثل : إنها كلمة حق أريد بها باطل .

وهذا شأن الدجالين والمشعوذين عامة ، وادعاء الحرية

والديمقراطية خاصة ، وشأنهم هذا معروف في كل مكان وزمان
فلكي يجهز الدكتاتوريون على الحرية والديمقراطية ، ويستعبدوا
الشعوب المغلوبة على أمرها ، ويسخروا البلاد والعباد في سبيل
طغيانهم ونفعيتهم وجبروتهم يلجأون عادة إلى ما تهواه الشعوب
من الحرية والديمقراطية فيدعونهما ويتحلون مبادئهما وأساليبيهما
ويراؤون بكل هذا كما يراي الدجالون بالدين حتى إذا اعترف
بهم الناس وسايروهم ووقعوا في شبكتهم وبدلوا لهم أصواتهم إبان
الانتخابات المزورة انقلبوا عليهم وفرضوا عليهم سيطرتهم
وسخروهم كما يسخر العبيد، وإذا ك يدرك الناس أنهم كانوا ضحية
خدعة ومؤامرة وأنهم كالذين سعوا في حتفهم بظلفهم حيث
انساقوا وراء أولئك الطغاة كما تساق الخرفان مع حداتها من
الجزارين إلى حيث الذبح والسلخ ، وهنا يشتد الندم ، ولات
ساعة مندم .

لقد رأينا هذا في كثير من الأقطار التي تسلط عليها رهط من
أبنائها كانوا يخادعون بالحرية والديمقراطية تضليلاً وتغريراً حتى
إذا تمكنوا من الأمر باسم الديمقراطية الزائفة وانتخاباتها المزورة
الباطلة تنكروا للشعب وانقلبوا حكاماً جلادين ، يسومونه سوء
العذاب ، ويعبثون بأنظمة البلاد ومصالحها عبث الجبارين
والنفعيين المطلقين ، وإذا كان هؤلاء المهوسون المخادعون هم
المسؤولين عما يرتكبونه من ظلم فظيع ، وعسف منكر في
الشعوب التي انتصبوا عليها حكماً متسلطين فإن مسؤولية هذه
الشعوب لا تقل عن مسؤولية الظالمين المتحكمين فيها إن لم

تكن أعظم وأشد حيث اغترت بهم أول الأمر ، وقذفت بنفسها في تيارهم الجارف حتى أغرقها في لجج من الطغيان والبؤس والشقاء .

وإن الشعوب التي تهدد حياتها ومصيرها تجارب قاسية من ذلك النوع فيجب أن تكون يقظة حذرة وأن تستفيد من تجارب غيرها في الوقت اللازم حتى تؤمن نفسها من غوائل الاغترار ، ودواهي الاستعباد ، خصوصاً منها الشعوب التي عرفت عبودية الاستعمار والاحتلال وتحررت بالكفاح المرير والتضحية الغالية لا تقع فيما هو أدهى وأفظع - وهو الاستبداد الداخلي، بل لتعيش حرة طليقة في ظل القانون والنظام والسلام. ولا سبيل إلى هذا كله إلا بالديمقراطية التي يكون فيها الشعب سيداً والقانون حاكماً والنظام سائداً والسلام مرفراً على الناس أجمعين .

وإذا هانت الشعوب على الدكتاتوريين الصرحاء أو المخادعين منهم بالديمقراطية فإن أول واجب على الشعوب الحية الواعية كشعب المغرب أن تحرص كل الحرص وأشدّه على أن لا تهون عليها نفسها فتسلمها إلى من لا يرحمها من المتجبرين العتاة .

﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ، - وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُّجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ .

الرأي العام العدد : 556 الأحد 28 يولييه 1957 .

نضوج سياسي واتحاد وطني

مما لا شك فيه أن دعوة الديمقراطية في المغرب قد تعززت وتأيدت منذ تزعمها جلالة الملك في خطبه وتصريحاته التي جاءت كلها معلنة ومؤكدة أن النظام الديمقراطي هو أصلح نظام للشعوب ودولها ، بل إنها ازدادت تعزيزاً وتأييداً منذ أصدر جلالاته أوامره وتعليماته وتوجيهاته السامية القاضية بالانتقال بالمغرب وشعبه من حيز القول إلى مجال العمل فيما يخص إقرار النظام الديمقراطي في هذه البلاد .

ونحن نرى أن تنفيذ رغبة جلالة الملك التي هي رغبة الشعب ليس بالأمر السهل اليسير ، ذلك أن البلاد ما تزال لم تتوفر فيها إلى الآن الشروط والظروف اللازمة لنشوء الديمقراطية الحقيقية المثلى ، وكذلك ما تزال بلادنا مفتقرة إلى القوانين والأنظمة الأساسية التي لا يمكن أن تبدأ كل تجربة ديمقراطية بدونها ، ومن شأن هذا وذاك أن يجعل المغرب بلاداً تروج فيها دعوة الديمقراطية ، ويكثر فيها الحديث عن الديمقراطية وتنزع فيها الجماهير الشعبية والقوات الفكرية والسياسية إلى الديمقراطية كمثل أعلى للحياة وكنظام للمجتمع السياسي ، ومع هذا يظل

المغرب أبعد ما يكون اليوم عن التمتع بنظام الديمقراطية ، بل عن السير الحقيقي المنظم نحو هذا الهدف السامي المنشود .

وقد يعجب بعضهم لقولي هذا ، وقد يتجاوزون هذا العجب إلى الاعتراض على ذلك بوجود ما يسمى (بالمجلس الوطني الاستشاري) ظناً وادعاء منهم بأن هذا المجلس يمثل نظام الديمقراطية ويقوم في البلاد بمثابة (مجلس نيابي) ، و (شبه) برلمان .

إن الجواب على هذا لبديهي وهو أن (المجلس الوطني الاستشاري) نسخة مسيخة ورديئة للديمقراطية ومجالسها الشورية النيابية كما هي عند الأمم ، وكما نفهمها ونتمناها نحن دعاة الديمقراطية وجنودها ، بل لست مغالياً بقولي إن قيام ذلك المجلس ضرب من العبث السياسي ، ومهزلة مضحكة ومبكية في آن واحد كنا كشعب حر راشد في غني عنها . أقول هذا والأسى يملأ نفسي ، والألم يحز من أحشائي ، لأن تجربتنا الديمقراطية بدأت - في عهد الحرية والسيادة والاستقلال - بما أظهرنا - أحبينا أم كرهنا - بمظهر المرتجلين في السياسة ، والهازلين في ميدان الديمقراطية في حين أن الأمر جد لا هزل ، وأن أفعال العقلاء تصان عن العبث كما يقال .

وقد علم الشعب ما ندد به مرة أخرى في طبيعة ونظام وسير ذلك المجلس الذي يذكر في كثير من مظاهره وشؤونه بسلفه في العهد البائد كأنه قدر على مغربنا في عهده الجديد أن يكون مقلداً لا مبتكراً ومحافظاً لا مجدداً ورجعياً لا ثورياً ، وقد افترض أمر

ذلك المجلس وهو ما يزال في مهده صبيّاً وازداد فضيحة بالمشاهد والروايات التي مثلها أو تمثلت على مسرحه في الدورات النادرة المخاطفة السلبية التي دعي لعقدها منذ التأسيس .

وطالما نددنا بعدم صلاحية ذلك المجلس كهيئة استشارية تمثل مختلف الاتجاهات الفكرية والقوات السياسية في المغرب ، كما طلبنا في كل مناسبة بمراجعة نظام ذلك المجلس وتركيبه وكيفية تدبير شؤونه حتى يصبح ملائماً للأوضاع الحقيقية الصحيحة في البلاد والشعب ، وحتى يستطيع أن يؤدي على أحسن صورة وأكمل مثال المهمة التي وجد من أجلها ، وأرى مناسباً أن أثبت على سبيل التذكير نص الملتمس الذي أصدره المجلس الوطني لحزب الشورى والاستقلال في 20 مايو 1957 بخصوص المجلس المتحدث عنه :

(يطالب (المجلس الوطني) - في انتظار إقامة البرلمان - بمراجعة نظام المجلس الوطني الاستشاري حتى يكون التمثيل فيه تمثيلاً شعبياً صحيحاً ، وحتى يكون مرآة صحيحة للأمة الممثلة فيه لا لصالح حزب معين ، ويجب أن يدعى هذا المجلس للتداول وإبداء الرأي بكل صراحة في الشؤون العامة التي تهم الشعب وأن تنشر مداولاته على العموم حتى يطلع الرأي العام عليها) .

هذا هو رأينا في المجلس الذي أقيم كاول مظهر (ديمقراطي) لنا في عهد الاستقلال .

وإذا كانت دار لقمان لا زالت على حالها فإن المغرب أصبح على أبواب خطوة جديدة موسومة هي كذلك بالديمقراطية ، تلك هي الانتخابات البلدية والقروية المزمع القيام بها .

ونحن نتحمس طبعاً للإقدام على هذه الاستشارة الشعبية التي قد تكون ، وقد لا تكون ديمقراطية ، لأن للديمقراطية مبادئها وقواعدها وقوانينها وأنظمتها وشروطها وضماناتها ، يحث إذا خلت الانتخابات من شيء من هذا لم تعد أبداً استشارة شعبية صحيحة ، ولم تبق تمت إلى الديمقراطية بأية صلة وقرابة .

نعم قلت إننا نتحمس لإجراء الانتخابات المحلية المقبلة ، ومن الأسباب أننا ديمقراطيون حقاً ، وأننا نعتقد أن سلامة الانتخابات وحريتها ونزاهتها - إن تم هذا كله على أحسن صفة وصورة - ستؤدي حتماً إلى انتصار الديمقراطية على كل طغيان داخلي خفي أو سافر ، ولكن لا ينبغي أن يفهم القارئ من قلبي ذاك أنني أريد أن يكون الإقدام على الانتخابات مقامرة ومغامرة يصبح الشعب الضحية وكبش الفداء فيهما ، أن شيئاً من هذا لا أريده ولا يريده أحد من أبناء الشعب الأوفياء . غير أنني أعلن - استناداً على الواقع - أن الانتخابات كما تبدو في مرحلتها الحالية وهي إحصاء الناخبين والناخبات باطلة الأساس ، ذلك أنها بما ارتكزت عليه من السرية ، والارتجال ، والمفاجأة والتسرع ، والتحيز ، والتزوير مما يعلمه الخاص والعام في كل مكان ليست إلا مؤامرة سياسية مكشوفة يعرف كل واحد عجزها وبجرها ، فإذا

لم يعد أمر الانتخابات جذعاً ، ولم تنظم من جديد على أسس واضحة سليمة صالحة في نظر الشعب بما فيه من اتجاهات فكرية وقوات سياسية - لا في نظر بعض المسؤولين فقط - فإنها ستظل مؤامرة لا يجهل أحد ماذا ستسفر عنه غداً لأن الأوائل تنبىء بالأواخر ، والحال ينذر بالمثال وهو فرض دكتاتورية يراد بالانتخابات المرتجلة السريعة المزورة أن تطوي المراحل إليها طياً في بضعة أشهر لا غير، كأن المسألة من السهولة والتفاهة والمهانة بالقدر الذي يتخيله بعضهم وأأسفاه !

فإلى هنا وصل المغرب فيما يسمى (بتجاربه) الديمقراطية وإنها والحق أقول لتجارب غربية أشد الغرابة في مبنائها ومعناها وقاسية أعظم القساوة في نتائجها وآثارها ، ولهذا فهي لا تغر أحداً ، كما لا يطمئن إليها أحد . وعسى - والأمور ما تزال في بدايتها - أن تخضع تلك التجارب ، كما يجب إعادة النظر فيها والمراجعة لها ، والتصحيح لأوضاعها ، والتصويب لأخطائها حتى تكون تجارب حقيقية سليمة مرضية .

وإن الأمل في هذا ليقوى بتدخل جلالته الملك في المجلس الوزاري يوم الأربعاء الماضي ، وفي جلسة العمل بالقصر الملكي يوم الجمعة المنصرم ، وفي كلتا المناسبتين سجلت الديمقراطية انتصارات - كما قالت (الرأي العام) ويبدو هذا جلياً واضحاً من الأوامر والتعليمات والتوجيهات التي صدرت من جلالته للوزراء وكبار الموظفين المخلصين في الرباط ، وقد أكد بلاغ الديوان الملكي (أن صاحب الجلالة يحرص على

نجاح هذه التجربة الأولى في هذا المجال ويسهر على سلامتها واحاطتها بجميع الضمانات وأنه سوف تحفظ للمواطنين حقوق مراجعة لوائح الناخبين والمرشحين وضمانة سلامة عملية الانتخابات، ويريد جلالتة أن لا تكون الانتخابات موضوع نزاع وتفرقة بل مظهراً للنضج الشعب المغربي ووحدته) .

ونحن نؤيد هذا أشد التأييد ، ولكن بيد الحكومة وحدها أن تحقق الرغبات الملكية والشعبية المتحدة حتى تمر مراحل الانتخابات - تنظيماً ، وإعداداً ، وإجراء - كما يقتضيها الحكمة والتبصر ، والنضج السياسي والوحدة القومية .ومن أجل هذا عملنا ونواصل العمل بكل ما نستطيع من وسيلة وقوة ، ورائدنا صالح المغرب والشعب والعرش ، وبناء النظام الديمقراطي الصحيح الذي ما فتىء جلالتة يعمل لتشييده بغية السير بالمغرب إلى مصاف الدول الراقية .

الرأي العام العدد : 558 الثلاثاء 30 يوليو 1957 .

بديهيات النظام للدولة والشعب

إن أكبر نقص يسجل على السياسة المغربية في العهد الحاضر - أي منذ إعلان الاستقلال - هو عدم انصرافها بجد وإهتمام إلى إنشاء الأنظمة التي تعتبر أساسية لا محيد عنها مطلقاً في عهد السيادة القومية المتحررة ، والتي بها يتميز هذا العهد عن سابقه ، والتي عليها يجب أن تركز الحياة الوطنية العامة . لقد كنا نعيب فيما كنا نعيه على سياسة الاستعمار طوال مدة الكفاح السياسي ، أنها كانت سياسة تخدم الأجانب وتسخر أبناء البلاد لمنفعتهم ولمصلحة الأنظمة السياسية والاقتصادية والعمرانية التي كانت قائمة هنا من أجل أولئك الأجانب الذين كانوا يسودون كأنهم (شعب الله المختار) في هذه الأرض .

ولست أعني بهذا أن المغاربة كانوا محرومين من كل فائدة ، ولكن أعني أن السياسة كانت - في عهد الحكم البائد - تخدم الأجانب بحيث لا تنفع المواطنين إلّا في الدرجة الثانية ، بل الدرجة القصوى ، وحتى إذا قدر سابقاً للمواطنين أن يستفيدوا من مؤسسات ومشاريع وأنظمة الاستعمار فإنما كان هذا عرضاً واتفاقاً ، وبحكم الكثرة العددية التي كانت لشعبنا بالنسبة للجالية الأجنبية المحظوظة .

ولكن إذا كنّا نعزي أنفسنا في ذلك العهد المقرض (بأن من جاء على أصله فلا سؤال عليه) ، وأن من طبيعة الاستعمار أن يفعل ذلك وأكثر لأنه بدافع ذلك ومن أجله نشأ وسيطر وحكم ، واستبد واستغل ومكر ، فلا نملك - ونحن في عهد الحرية والسيادة والاستقلال - أن نفعل شيئاً من ذلك .

لقد كان واجباً على المسؤولين عن السياسة المغربية في عهدنا الحاضر أن يبدأوا من حيث كان يجب البدء في السياسة والتشريع ، والإصلاح والتنظيم حتى يتحقق ما كنّا نطالب به في عهد النضال والكفاح ، وحتى لا نرتكب اليوم ما كنّا نعييه على غيرنا في عهد الحجر (والحماية) .

ولكن الأمر كان وما يزال بخلاف ذلك ، وبالمثال يتضح المقال ، فقد كان الواجب يقضي على أولئك المسؤولين ، في أول عهد البلاد بعودة الحرية والسيادة والاستقلال إليها ، بالتفكير في تصفية مخلفات الاستعمار من تشريعات وتنظيمات وبحكم التحرر ، وممارستنا للاختصاصات والمسؤوليات في الدولة الجديدة أصبحت تلك المسألة داخلية صرفة لا علاقة لها مطلقاً بالمشاكل المتعلقة بيننا وبين دول الاستعمار ، والمتوقف حلها على سير المفاوضات . كما كان الواجب يقضي في نفس الوقت بإنجاز الإصلاحات الجوهرية التي طالما عملنا من أجل تحقيقها دون أن نظفر بهذا إلا نادراً وبكيفية عرجاء شوهاء كنا نفضل عليها تمادي سياسة (الحماية) ، في عنادها وتصلبها . ومن شأن عبث وتلاعب الاستعمار أنه كان يزيد في يقيننا أن لا سبيل إلى تحقيق

ما كانت تفتقر إليه البلاد من إصلاح وتنظيم إلا بعد التحرر من السيطرة الأجنبية واسترجاع الحكم الوطني ، والسيادة القومية ، وقد تحقق هذا بفضل الكفاح والتضحية . فهل تحققت معه وقد مرّ على استقلالنا زمن غير يسير لا أقول كل الآمال والأمانى لأنها تحتاج - فيما تحتاج إليه - إلى الأعوام والأموال والكفاءات ، ولكن ما هو منها ضروري ومستعجل .

لا شك أن أعمال ومشاريع أنجزت أو هي في طريق الإنجاز ، ولكن هذه الأعمال والمشاريع تعد من الأمور العادية في كل دولة وحكومة ، أما برنامج واضح ومحكم من الإصلاحات الجوهرية في شتى الميادين العامة فشيء مفقود بالنسبة للرأي العام المغربي إذا فرضنا أنه (موجود) في (مخابىء) الوزارات .

وأما التشريعات والتنظيمات التي خلفها الاستعمار وورثناها كتركة ثقيلة (للحماية) غير المأسوف عليها ، فإنها ما تزال في معظمها - هي تشريعات وتنظيمات الدولة في العهد الحاضر حتى لكأن السياسة الراهنة - فيما يخص هذا - امتداداً للسياسة ومنجزاتها فيما مضى ، أو كأننا عاجزون عن مراجعة تلك التشريعات والتنظيمات بغية تطهيرها من كل فساد واعوجاج وضرر بل كأننا وجدنا في بقائها الضالة المنشودة والمصلحة المطلوبة والغاية المرجوة .

إن مسألة هذه المراجعة من أجل التصفية والتطهير ما تزال

موضوعة على البساط أمام المسؤولين ، وإن الشعب لا يفهم تباطؤهم في القيام بتلك المراجعة حتى يصبح التشريع والنظام في عهد الاستقلال غير ما كان عليه أمرهما زمن الاستعمار . وليس معنى هذا أننا نطالب بإلغاء كل تشريع وكل نظام ، وإنما نطلب إعادة النظر في هذا كله للاحتفاظ بما هو صالح للبقاء دون غيره الذي نعتقد أنه غير قليل .

وإلى جانب هذه التصفية يجب التفكير في إنشاء ما تحتاج إليه البلاد في أوضاعها الجديدة من تشريعات وتنظيمات أساسية ، ضرورة مستعجلة .

ونجعل في طليعتها تحقيق جميع معاني الحرية ، ومقتضيات التحرير ، ومستلزمات السيادة والاستقلال ، حتى يشعر الشعب عامة ، وكل مواطن خاصة ، بأنه يعيش في عهد جديد حقاً وذلك بما ينعم فيه من النعم ويتمتع فيه من الحقوق والحريات ، فبهذا وحده يدرك المغربي في الحاضرة والبادية أنه أصبح سيداً حراً ، وآمناً مطمئناً وأنه استعاد (إنسانيته) الكاملة وتخلص فعلاً مما كان مفروضاً عليه في الماضي من حرمان وذلة وعبودية .

وسعيّاً في ذلك كله ما فتئنا نطالب للشعب ولكل مواطن (بميثاق الحقوق والحريات) العامة والفردية ، وإن الثورة التي لا تبادر إلى تحقيق هذا على أكمل صورة لا تستحق أن تسمى بثورة سياسية تحريرية لصالح الوطن والشعب .

وإن حكومة وطنية تمارس السيادة في عهد الاستقلال

وتتباطأ مع هذا في تخويل الشعب جميع حقوقه وحرياته بما يلزمها من الضمانات التشريعية والتطبيقية ليست بحكومة يطابق اسمها مسماها، بل إنها تعتبر غير سليمة النوايا والمقاصد، وإلا فما ذا يمنعها من التعجيل بمنح الشعب حقوقه وحرياته التي طالما حرمه منها الاستعمار المتسلط والتي هي نتيجة منطقية وحتمية لكل تحرير شعبي وانقلاب سياسي ، وانتصار وطني على سلبية الاستعمار ؟

فنحن المغاربة نعتز حقاً بما رُدَّ إلينا من حرية وسيادة ، واستقلال بفضل الكفاح والتضحية ، ونفخر بحق أننا نمارس اختصاصات ومسؤوليات السيادة القومية ، ونقيم الدنيا ونقعدها معلنين أننا نريد الإصلاح ، والنظام ، والحرية والعدالة والسعادة ونباهي الناس كافة بأننا أمة عريقة في المجد والحضارة ، ونملاً الدنيا صيحة بأننا سنحقق المعجزات مما سيجعلنا إن شاء الله مناط الإعجاب ، ومضرب الأمثال .

ولكن ماذا فعلنا أو نفعل حتى تكون الأفعال طبق الأماني والأقوال ؟

لا شك أننا عملنا ونعمل شيئاً غير قليل إذا اعتبرنا المظاهر ، ولكن إذا كنّا صادقين مع الله ومع أنفسنا ومع الناس واعتبرنا الوقائع دون المظاهر فإننا سنكون قساة في الحكم ، شداداً غلاظاً في التقدير ، ولنضرب لهذا مثلاً : بديهيات الدولة المغربية الجديدة ، فدولتنا تعيش حتى الآن على حساب التشريع

والنظام الموروثين عن الحماية إلا نادراً ، بحيث لم يتجدد كلاهما في العهد الجديد عهد الحرية والسيادة والاستقلال ، وكذلك لا يوجد قانون أساسي للدولة المستقلة في انتظار الدستور ولا ميثاق الحقوق والحريات ، وهو أمر لا ينتظر لأنه محل إجماع والوظيفة العمومية ما تزال تتطلب قانوناً أساسياً ومثلها الإذاعة المغربية الرسمية ومسألة التشغيل . وكيف يمكن أن تظل بلادنا بالإضافة إلى هذا - وهو قليل من كثير - محرومة من نظام الحالة الشخصية والمدنية في حين أننا شرعنا في إعداد لوازم الانتخابات ؟ إن كل من يسمع هذا يأخذه العجب من أمورنا ويحار في فهم أحوال المغاربة التي ما تزال تسير في فوضى شاملة ، ومن ارتجال إلى ارتجال وتقوم على المتناقضات القصوى في الغرابة ، وإن ما يدمي القلب في كل هذا هو أن الشعب أدى ويؤدي ثمن ذلك غالياً فادحاً ، وليس من سبيل إلى الخلاص إلا إتخاذ النظام أساساً لأعمالنا بدل الفوضى ، والإحكام بدل الارتجال ، والتجانس بدل التناقض ، والبدء من حيث يجب البدء لا من حيث ينتهي الناس ، ولنحذر من أن تكون الطفرة سقطة ونكسة ، ولنحرص على أن تكون الوثبة سليمة إلى الأمام دائماً إلى الأمام .

الرأي العام العدد : 559 الأربعاء : 31 يولييه 1957 .

ما ضاع حق وراءه طالب

إن إعلان (ميثاق الحقوق والحريات) في المغرب ليس من المطالب الكمالية ، بل من الواجبات القومية التي يعد الإخلال بها تصرفاً آثماً وتقصيراً مزريراً ، بل عدواناً شنيعاً يرتكب بكيفية مكشوفة ومستمرة ضد الوطن والأمة وضد الإنسانية ، والأديان والشرائع ، والقوانين ، والقيم الخلقية ، فإنها جميعها تعترف بالحقوق والحريات الإنسانية - عامتها وخاصتها - وتعلنها ، وتوصي بها ، وتضمنها ، وتحرم منعها وسلبها تحريماً باتاً قاطعاً ، ولهذا سميت بالحرمان ، لأنها الحقوق التي افترضها الله لعباده وخصهم وميّزهم بها ، فحرّم التفريط فيها أو انتهاكها .

ولبيان مكانة هذه الحرمات وقداستها في الإسلام نثبت هنا حديث الإمام علي كرم الله وجهه :

(إن الله حرّم حراماً غير مجهول ، وأحلّ حلالاً غير مدخول ، وفضل حرمة المسلم على الحرّم كلها ، وشد بالإخلاص والتوحيد حقوق المسلمين في معاقدها (أي مواضعها من الذمم) لسانه ويده إلّا بالحق ، ولا يحل أذى المسلم إلّا بما يجب . . . اتقوا الله في عباده وبلاده ، فإنكم مسؤولون حتى عن

البقاع والبهائم . . . ولا تفعلوا فعلة تضعضع قوة وتسقط منه وتورث وهنا وذلة . . . فالحق أوسع الأشياء في التواصف ، وأضيقتها في التناصف ، لا يجري لأحد إلا جرى عليه ، ولا يجري عليه إلا جرى له ؛ ولو كان لأحد أن يجري له ولا يجري عليه لكان ذلك خالصاً لله سبحانه دون خلقه ، لقدرتة على عباده ، ولعدله في كل ما جرت عليه صروف قضائه ، ولكنه جعل حقوقه حقوقاً افترضها لبعض الناس على بعض ، فجعلها متكافأ في وجوها ويوجب بعضها ولا يستوجب بعضاً إلا ببعض ، أعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي ، فريضة فرضها الله سبحانه لكل على كل ، فجعلها نظاماً لأنفسهم ، وعزاً لدينهم ، فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة ، ولا تصلح الولاة إلا باستقامة الرعية ، فإذا أدت الرعية إلى الوالي حقه وأدى الوالي إلى الرعية حقها عزّ الحق بينهم ، وقامت مناهج الدين ، واعتدلت معالم العدل ، وجرت على أذلالها السنن ، فصلح بذلك الزمان ، وطمع في بقاء الدولة ويئس الأعداء . وإذا غلبت الرعية واليها وأجحف الوالي برعيته اختلفت هنالك الكلمة وظهرت معالم الجور ، وكثر الأدغال في الدين ، وتركت محاج السنن فعمل بالهوى وعطلت الأحكام وكثرت علل النفوس ، فلا يستوحش لعظيم حق عطل ، ولا لعظيم باطل فعل ، فهنالك تذلل الأبرار ، وتعزّ الأشرار ، وتعظم تبعات الله عند العباد ومن واجب حقوق الله على العباد النصيحة بمبلغ جهدهم ، والتعاون على إقامة الحق بينهم . وليس أمرؤ وإن عظمت في الحق منزلته ، وتقدمت في الدين فضيلته ،

بفوق أن يعاون على ما حمله الله من حقه ، ولا أمرؤ وإن صغَّرته
النفوس واقتحمته العيون ، بدون أن يعين على ذلك أو يعان
عليه) .

ما أجمل هذا الكلام وأفضله لفظاً ومعنى ، فبمثل هذا
الكلام أَلِف قادة الإسلام أن يتحدثوا في المسلمين ، وإلى
المؤمنين عن حقوق الله وحقوق العباد . وهذا ليس بدعاً في
الإسلام ، بل هو من فرائضه وحرماته ، بحيث لا يكون المسلم
مسلماً إلا إذا سلِم المسلمون من لسانه ويده . ومن هنا ندرك أن
الإسلام جامعة لحقوق الله والعباد . وليست سلامة المسلم من
أذى اللسان واليد فقط ، بل من كل أذى ينال الإنسان في حقوقه
وحرياته وحرماته كلها ، وليست الإذاية في الجسم أو النفس
فحسب ، بل في كل ما للإنسان مادياً كان أو معنوياً ، فردياً كان
أو إجتماعياً ، سياسياً أو قانونياً ، إلى غير هذا مما لا يدخل تحت
حصر أو حد .

ومن الإذاية طبعاً منع الناس - أفراداً وجماعات - من
حقوقهم وحرياتهم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

ومن الإذاية كذلك عدم الاعتراف بهذه الحقوق اعترافاً
شرعياً وقانونياً وعدم سنّها وتقنينها ، وعدم تركيزها على أسسها
الواضحة المتينة وعدم كفالتها بالضمانات التشريعية والتطبيقية
وعدم السهر من طرف الولاة والمحاكم والمؤسسات العامة على
حمايتها من أن يعبث بها العابثون ، أما أن يعمد الولاة والحكام
المسؤولون إلى اغتصاب حقوق الناس وحرياتهم ، والعدوان

عليها بالباطل والحيلولة دون أن يتمتع بها أصحابها ، فهذا من الكبائر التي لا يغفرها الله ولا يسكت عنها المعتدى عليهم في أعز ما يملكون وهو حقوق وحريات الإنسانية العاقلة ، الواعية الغيرة .

وكما أن ثورة الإسلام قامت على هدي القرآن ، وشريعة محمد عليه الصلاة والسلام ، فكانت ثورة تحريرية من عبادة الأوثان ، والشرك بالله وسيطرة الجبابة ، وتسخير الأقوياء للضعفاء ، واستعباد الأوطان والشعوب ، فكذلك قامت الثورة السياسية في التاريخ على تحرير الإنسان من عبودية واستغلال أخيه الإنسان ، وعلى بناء الحياة في المجتمع الجديد على نظام الحق والحرية والعدل والمساواة .

ولم تكتف الثورات الحديثة بإعلان ذلك ، بل حرصت على تسجيل جميع الحقوق والحريات في موائيق وعهود ، وأنظمة ودساتير ، حتى تكون واضحة المعالم ، بينة المقاصد ، محكمة الأسس ، ثابتة الحرمة ، وافرة الذمة ، نافذة العهد وثيقة الأمان .

وبالإضافة إلى ما تضمنته الدساتير ، بإعتبار أنها القوانين الأساسية للدول والأمم العصرية الديمقراطية ، من تفصيل وتنظيم لتلك الحقوق والحريات مع ضماناتها فإن الأمم الحرّة الراقية اتخذت لها موائيق وعهوداً تعرف (ببيان حقوق الإنسان والمواطن) وقد ظهر هذا النوع من عهد الحقوق والحريات أول ما ظهر أثناء الثورة التحريرية الأمريكية ، ثم انتقلت الفكرة إلى

فرنسا زمن الثورة الفرنسية المشهورة (1879) ، وقد صار من تقاليد كل ثورة شعبية سياسية واجتماعية أن تتخذ (بياناً) لها تعلن فيه الحقوق والحريات ، ودفاعاً عن حقوق الإنسان تكونت (العصبة الدولية لحقوق الإنسان) .

ولما تأسست هيئة الأمم المتحدة تألفت فيها لجنة حقوق الإنسان كما قام ميثاقها على هذا الأساس ، بل إنها أصدرت الميثاق المشهور (بالبيان العالمي لحقوق الإنسان) ، وليست هذه الجهود والأنظمة والمؤسسات إلا حصناً حصيناً للإنسان والشعوب ضد الاستبداد ، والاستغلال ، والدكتاتورية .

ونحن في المغرب كنا في عهد الاستعمار مسلوبو الحقوق والحريات عن طريق القوانين وقبورها الجائرة ، ويسبب سياسة المنع والحرمان . ولهذا جعلت الحركة الوطنية من أعظم مطالبها رفع تلك القيود ، ومنح الحقوق والحريات للمواطنين المغاربة . ومن رجع إلى صحف وخطب وتصريحات ومطالب الحركة الوطنية المغربية وجد ذلك واضحاً قوياً ، و (دفتر مطالب الشعب المغربي) الذي قدم لجلالة الملك سيدي محمد بن يوسف نصره الله وللحكومة الفرنسية سنة 1934 يشتمل على فصل تحت عنوان : الإصلاحات السياسية ، فصلت فيه الحقوق والحريات الخاصة والعامة المطالب بها إذ ذاك للشعب المغربي من طرف الكتلة الوطنية .

وها نحن قد تخلصنا من الحماية وسيطرتها ، ونعيش اليوم

في عهد السيادة والاستقلال ، وليس للشعب لا بيان حقوق وحریات ولا قانون جدید یعلنها ویضمنها ، بل یعیش المغرب الحرّ المستقل على تشریعات الحماية بشروطها وقیودها كان الاستعمار ما یزال مسیطراً على البلاد یفرض قوانینه الجائزة ، بل أننا نشاهد كل يوم وفي كل مكان انتهاك الحرمات والاعتداء من طرف الولاية والحکام على حقوق الناس وحریاتهم بما لا مثیل له إلاّ في الدول الفوضویة أو الدكتاتوریه وأحياناً المتوحشة التي تعيش بدون نظام ولا قانون . غیر النظام السائد في الغابات بین الوحوش وهو قانون القوة والبطش ، وجريدتنا طافحة كل يوم بما یجري في بلادنا من حوادث ومنکرات تدل على أن الإنسان المغربي لیست له في بلاده کرامة مصونة ، ولا حقوق مرعية ، ولا حریات مضمونة ، ولا حرمات مقدسة .

فبسبب هذا نشعر كل يوم أكثر من الیوم السابق بضرورة إعلان میثاق الحقوق والحریات الذي یجعل من المغرب - في عهد السيادة والاستقلال - أرض الحرية ، والعدل ، والمساواة ، والإخاء ، ومن المواطنین أناسی أعزة بالحق في كل وقت ومكان .

وهكذا تتحقق جمیع معانی ومقاصد السيادة والاستقلال ، وتصبح کلمات (إنسان) ، و(مواطن) ، و(مغربي) ذات معان ومدلولات واقعیة رفیعة ، وإذ ذاك فقط یشعر كل واحد بأنه أصبح حرّاً الحرية الحقيقية ، وسيداً السيادة الفعلية ویخرج من

عالم الألفاظ الجوفاء السلبية الكاذبة إلى عالم الصدق والحقيقة والإيجابية .

فإذا لم يتحقق شيء من هذا - لا قدر الله ولا سمح الأحرار الغيورون وعلى رأسهم جلالة الملك محرر البلاد الأول - فمعناه أن الشعب لم يتحرر داخلياً ، وإنسانياً ، وفردياً ، وسياسياً ، واجتماعياً ، ومعناه أيضاً أن الشعب استبدل سيطرة خارجية بأخرى داخلية ، وانتقل من عبودية أجنبية إلى عبودية أهلية ؛ ومعناه كذلك أن الشعب أخطأ المقاصد والأهداف والواجهات التي كافح وضحى من أجلها ضد الاستعمار وسيطرته وبغية وقيوده .

إن الشعب ليتساءل : ماذا أخر إعلان حقوقه وحرياته ؟ وهل يراد بهذا التأخير شرٌّ ؟ وهل تخاف الحكومة من أن يتمتع الشعب بكامل حقوقه وحرياته مع ضماناتها ؟ وهل يمنع منها ليساس سياسة العبيد والمغلوبين على أمرهم ، أو ليساق سوق الدواب والأنعام ؟

إننا نؤمل أن لا يكون هذا هو سبب المنع والحرمان أو التفریط والتقصير، وأن لا يتأخر أمر إعلان حقوق وحرريات الإنسان والمواطن المغربي أكثر مما تأخر لحد الآن ، ومن يخاف من تمتع الشعوب بحقوقها وحرياتها ، ومن يحسب لهذا ألف حساب غير حكومات الفوضى ، والاستبداد ، والدكتاتورية ، أما الدول الديمقراطية حقاً ، أو التي تعترم اتخاذ الديمقراطية نظاماً وحياة لها فإنها سبابة إلى تشريع وكفالة الحقوق والحرريات ، والمغرب الذي يريد أن يقوم بتجربة الديمقراطية الأولى يشرع في إعداد

الانتخابات وهو خلو تماماً من كل ميثاق للحقوق والحريات ، وهذا بالرغم من أنه عضو في هيئة الأمم المتحدة التي يتعهد الأعضاء في ميثاقها الأساسي باتخاذ واحترام تلك الحقوق والحريات في أوطانهم وبين شعوبهم ، وفي غيرها من أوطان العالم وشعوبه .

وبما أن منح الحقوق والحريات محل إجماع الإنسانية والأمة - إلا ما شذ عنهما من البغاة والأشرار - فلا يحتاج الأمر في المغرب إلى أن ينتظر به أكثر مما وقع ، بل الأمر متوقف على سن قانون أساسي يتضمن ما عند الأمم الديمقراطية من حقوق وحريات فهل ستظفر أمتنا بهذه الأمانة الغالية عاجلاً ؟ أو هناك موانع ومطامع تقوم حائلاً دون هذا ؟

إننا نضع السؤال ونترك الجواب عنه لمن يهمهم الأمر من المسؤولين ، وإنهم لا يجهلون أنه ما ضاع حق وراءه طالب ، وأن الحقوق التي لا تعطى إنما تؤخذ أخذاً .

الرأي العام العدد : 560 الخميس 1 يولييه 1957 .

حذار من الدكتاتورية (المتمقرطة !)

إننا بصفتنا حزب الحرية والديمقراطية في المغرب كنا أول من رحّب الترحيب الكلي الصادق ببشرى الانتخابات التي زفها جلالة الملك ، منذ ثلاثة أشهر ، للشعب المغربي ، ولم يكن أحد ليتنظر منا غير هذا الموقف الذي هو بديهي وطبيعي بالنسبة لنا كما يعرف الجميع ، إن كل ديمقراطية حقيقية تقتضي انتخاباً صحيحاً حتماً ولزوماً ، فكلاهما - الديمقراطية والانتخاب - شيئان متلازمان لا يمكن أن يوجد أحدهما دون الآخر . وتفسير هذا سهل واضح وهو أن الديمقراطية في مدلولها السياسي - هي حكم الشعب ، وسلطة الجماهير ، ولا يمكن أن يتم هذا بكيفية مباشرة في الجماعات البشرية الكثيرة كالأمم حتى الصغيرة منها إلاّ بواسطة نواب وممثلين يكونون وكلاء الشعب كله أو بعضه في تدبير شؤونه العامة داخل المجالس المحلية أو القومية . ولا يتحقق التمثيل النيابي الشعبي إلاّ عن طريق الانتخاب وهو عبارة عن نظام يمكن أفراد الشعب بصفتهم ناخبين من حسن الاختيار لمن يرتضونهم نواباً وممثلين عنهم في مختلف الهيئات والمجالس العامة .

لهذا فمن البديهي والطبيعي أن يكون كل ديمقراطي من

أنصار الانتخاب الذي هو من مقتضيات الديمقراطية كمذهب ونظام .

وليست كل ديمقراطية بحقيقية ، ولا كل انتخاب بصحيح ، كما أنه ليس كل من ادّعى هذا وتمشّدق وتلاعب به لحاجة في نفسه بصادق في شيء مما ادّعاه وانتحلّه كذباً وزوراً ودعاية وتضليلاً .

فأول واجب على الشعب أن يحذر الحذر كله من خصوم الديمقراطية الذين سميتهم في مقال سابق (بالمتمقرطين) ، وهم الاستبداديون الذين يتظاهرون بالتمسك بالديمقراطية ونظامها صنعة ورياء ومكيدة في حين أنهم أعداؤهما الألداء وإن لم يجهروا بهذه العداوة ، خوفاً وطمعاً ومكراً .

والتاريخ مليء بالتجارب المؤلمة القاسية التي تظهر سوء مغبة الشعوب التي اغترت بالدكتاتوريين (المتمقرطين) فأولتهم ثقتها وأصواتها حتى إذا فازوا انقلبوا عليها واستعبدها وسخروها وساموها سوء العذاب . وما يقال عن تجارب الشعوب في هذا المجال يقال كذلك عن ملوكها وعروشها فقد كانت تلك التجارب واحدة بالنسبة للجميع ، لأن الدكتاتورية لا تعادي الشعوب فحسب بما لها من الحقوق والحريات والمقدسات بل تعادي كذلك الأنظمة الملكية والعروش ، إن الدكتاتورية لا تكون حقيقية إلا إذا كان اسمها يطابق مسماتها وتجمعت في يدها جميع السلطات ، وأحنت لسيطرتها جميع الرقاب لا تستثني منها رقاب

الملوك والأمراء ، والرؤساء والزعماء ، وبصفة عامة كبار الشخصيات في الأمة ، فالدكتاتورية إذن (إجماعية) و (مطلقة) في الحكم والسيطرة ، والنفوذ والسلطات ، وهي في كل هذا تقوم على التسلط والطغيان والاستبداد والاستعباد ، والاستغلال والاحتكار ، والامتياز والاستئثار ، ومما يجسم ذلك الإجماع والإطلاق في الدكتاتورية قيام الحزب الواحد فيها .

وإذا كان ذلك أساسها فإن شعارها هو :

(الدولة أنا ، وأنا الدولة) . أما وسائلها فتتلخص في الكلمة المنسوبة للجبابرة والدكتاتوريين وهي : (الغاية تبرر الوسيلة) ، ومعناها أن جميع الوسائل صالحة للدكتاتورية ما دامت تضمن الوصول إلى الغاية التي هي السطرة والاستعباد والاستغلال . ولهذا عرفت الدكتاتورية بالظلم والبطش والتزوير والتضليل وفي سبيل هذا تعتمد على القوة الغاشمة من جهة وعلى الدعاية الكاذبة التي تتفنن فيها الدكتاتورية وتنفق عليها الأموال الباهظة ، وتسخر لها جميع وسائل النشر والتأثير من صحف وإذاعة وغيرها .

ولا تتورع الدكتاتورية في سبيل فرض نظامها وسيطرتها على الشعوب عن التملق للجماهير ، وإغرائها واستهوانها كي تقع في شبكته فريسة وضحية وذلك بالتظاهر بالديمقراطية واستعمال مبادئها ونظمها وأساليبها التي منها الانتخاب والمجالس النيابية ، ولكن الدكتاتورية تختلف عن الديمقراطية

في أن هذه صادقة وتلك كاذبة ، ولأن الدكتاتورية كاذبة مخادعة ، وضالة مضللة فإنها لا تأخذ من الديمقراطية وانتخاباتها إلا اسمها مع تزوير حقيقتها وأنظمتها وأساليبها تزويراً يفرغ الأشياء من معانيها ، ويجعلها تؤدي إلى أسوأ النتائج المعكوسة على حساب البلاد والشعب والعرش إن كان نظام الدولة ملكياً .

وما أكثر الأمثلة والأدلة في تاريخ الشعوب التي تسلطت عليها الدكتاتورية ، وبمجرد ما تغلبت هذه الدكتاتورية أدركت الشعوب وملوكها - بعد فوات الإبان وضياح الفرصة - أن الدكتاتورية المقنعة لم تكن أول الأمر ديمقراطية وإنما كانت (متمرطة) ، وأنها اتخذت وسائل الديمقراطية لتمسخها وتزورها حتى تضمن لنفسها السيطرة ضد الشعوب والملوك . وكل بلاد خضعت للدكتاتورية لم تسلم لا شعوبها ولا ملوكها من أذاها وبطشها . رأينا هذا في التاريخ ، ورأيناه في العصر الحاضر ، ونحن لا نحتاج إلى أن نذهب بعيداً خارج المغرب لنرى تصرفات وحماقات الدكتاتورية ، وأكثر الدكتاتوريات لم تفترض بحد السيف والقوة ، بل بما ارتكبه الشعوب ورؤساؤها من غفلة وتفريط ، ثم بما وضع في الدكتاتوريين من ثقة بسبب الدعاية المضللة وعن طريق الانتخاب . لهذا فإن الانتخاب سيف ذو حدين ، فقد يكون خيراً كله إذا أحكم وضعه ونظامه وإجراؤه في دائرة الحق والحرية والنزاهة ، كما قد يكون شراً كله إذا أسىء تشريعه وتنظيمه واستعماله ، فلتحذر الشعوب كل الحذر في الوقت الذي يجدي فيه الحذر ، وليحذر ملوكها أكثر الحذر

وأجداه لأن الشعوب قد تمرّ عليها فترة الدكتاتورية بآفاتها وأخطارها وويلاتها فتعاني كل هذا في صبر وتطلع إلى الخلاص ثم يأتيها هذا الخلاص وتنتصر فيها الديمقراطية وتتابع السير على هديها ونورها ، أما الملوك فلا نعرف بلاداً رزئت بالدكتاتورية بينما سلموا هم من رزئها وبطشها وقد ندمت شر الندم - ولات ساعة مندم - جميع الشعوب والعروش التي لم تتبصر في الوقت اللازم ، ولم تقدر ، حينما كان ينفع التقدير ، أن الدكتاتورية تتغلب على الجميع بالقوة الغاشمة حيناً وباسم الديمقراطية المزعومة ، وعن طريق الانتخابات المزورة أحياناً ، وإن التاريخ بل الحاضر لخير شاهد على هذه الحقيقة إن احتاجت إلى شهادة ودليل . .

الرأي العام العدد : 563 الأحد 4 غشت 1957 .

المعذبون في الأرض بين أمس واليوم !

كانت السياسة والإدارة في عهد (الحماية) الاستعمارية مطبوعتين بطابع السيطرة والاستبداد ، وإذا كان الفرنسيون والأسبانيون يومئذ هم أصحاب السلطة المطلقة ، والسيادة الفعلية - دون الشرعية - فإن أعوانهم وأدواتهم في فرض السيطرة والاستبداد - باسم السلطة والإدارة والحكم - على الشعب المغربي كانوا من الباشوات والقواد والخلفاء والشيوخ ، ولم يكن يدخل من قبل في اختيار هؤلاء لتشغل تلك الوظائف المقصورة وقتئذ على المغاربة لا مواهب شخصية ولا مؤهلات علمية ، ولا كفاءات إدارية ، ولا أي شرط مما يجب أن يتوفر في كل من يضطلع في الأمة والدولة من الشروط لتقلد المناصب العامة ، وتحمل مسؤولياتها ، والقيام بواجباتها حتى تكون الوظيفة العمومية قائمة على خدمة الصالح العام ، وحتى تتجلى فيها الإدارة والسياسة بما يجعلهما سليمتين مستقيمتين .

فالشيء الوحيد الذي كان يراعيه المستعمرون فيمن كانوا يسندون اليهم الوظائف (الأهلية) المذكورة هو انعدام الشخصية ، والعلم ، والكفاءة ، وحتى إذا وجد شيء من هذا في

بعض المرشحين لتلك الوظائف فإن المستعمرين كانوا يتوخون قبل كل شيء في الأشخاص ما يجعلهم أشبه (بالحيوانات) منهم بالأناسي في ممارسة الأشغال الإدارية والسياسية ، وهكذا استطاع المستعمرون أن يجعلوا من هؤلاء أدوات طيعة في أيديهم ومسخرة لأغراضهم ، فكانوا بواسطتهم يظلمون ويكذبون ويبطشون أو بكلمة أخرى يديرون ويحكمون ويسوسون المغلوبين . . .

وقد جعل الاستعمار فوق الولاية المغاربة من باشوات وقواد طبقة من الحكام كانوا في الواقع هم أصحاب الأمر والنهي ولو تسموا (بالمراقبين). وفي الأصل كان على هؤلاء أن (يراقبوا) تصرفات وأحكام الولاية الأهالي ليزيلوا منها ما هو ظلم ومفسدة ، ولكنهم كانوا في الحقيقة (يراقبونهم) مراقبة الأسياد للعبيد ، وأولي الأمر أو الحاكمين بأمرهم بالنسبة لمن تحتهم . وبالإضافة إلى هذا فإن الاستعمار كان يعتمد أن يستبد على الناس ، ويظلمهم ، ويسخرهم بواسطة الولاية الأهالي حتى يحافظ - في نظره - على السمعة والنفوذ ، وحتى يظهر المراقب بمظهر (الملجأ والمرجع) لانصاف المظلوم من ظالمه .

وغني عن البيان أن هذه الخدعة الاستعمارية لم ينخدع لها أحدٌ ، وأن الشعب كان يعلم أن الحكام من مستعمرين وأهالي كانوا كلهم ظلمة فكان يبغضهم على السواء ، ويدعو عليهم أجمعين ، ويتطلع إلى اليوم الذي تنقرض فيه دولة الظلم لا فرق فيها بين المستعمرين والأتباع والأعوان ، ولقد كانت الحركة الوطنية تحارب ذلك النظام الإداري والسياسي اشد المحاربة

وتطالب بتغييره بما هو اليق وأصلح ، وبالأخص كانت تطالب باختيار الولاية المغاربة على اختلاف مراتبهم من ذوي الصلاحية والمقدرة والاستقامة، ولكن هذا كان متعارضاً مع سياسة الاستعمار وأغراضها في السيطرة عن طريق القوة ، والظلم ، والرغبة والذلة فكان الولاية المغاربة الذين كانت تستخدمهم تلك السياسة من النوع الصالح للأسياذ المسيطرين . . .

وعبثاً حاولت الحركة الوطنية أن تحمل إدارة العهد البائد على تغيير نظام الباشوات والقواد والشيوخ ، بنظام اصلح ادارياً وسياسياً ، ومما كانت تتضمنه مطالبنا طول حركة المطالبة والكفاح اتخاذ طريقة صالحة لاختيار اولائك الموظفين بواسطة امتحان المباراة مع اشتراط المقدرة والاستقامة في المرشحين .

ولما تحقق استقلال البلاد وتحررت الدولة والحكومة والسيادة من سيطرة الاستعمار كان الواجب يقضي بمخالفة سياسة الحماية المنقرضة في كل ما يرجع لنظام الولاية ، وكان من الضروري ان يتجلى هذا في الوظيفة العمومية التي ما فتئنا نطالب لها بنظام اساسي يطهرها من عناصر العجز والشر والفساد ويحكم نظامها في سبيل الصالح العام للدولة والأمة في عهدها الجديد .

ولكن يؤسفنا أشد الأسف أن نسجل - وقد مضى على تحقيق الاستقلال زمن غير قليل - أن شيئاً من ذلك لم يتحقق ، ولا نرى أية بادرة تنبيء بأنه على وشك التحقيق ، بل إن ما نراه بعكس ذلك ، فقد استمر العمل بما كان موجوداً من الأنظمة في

العهد الماضي أو بتنفيذ كثير من المشروعات التي خلقها ، كنظام العمال والقواد الممتازين . وقد لا يكون عيب في هذا لو أن المناصب قلدت كلها في مختلف المدن والجهات لمن يستحقها اهلية وكفاءة ، واستقامة كما هو جدير بالولاية في العهد الجديد ، عهد السيادة القومية والاستقلال الوطني ، ولكن الواقع أن أكثر الولاة قد روعي فيهم اللون السياسي والقراة وغيرهما مما يعرفه الخاص والعام في كل مكان بحيث أصبح الشعب يعاني من هؤلاء (الأسياء) و(الطغاة) و(الاقطاعيين) الجدد نفس ما كان يعانيه من اسلافهم زمن الحماية الاستعمارية إدارياً وسياسياً مادياً ومعنوياً إن لم يكن أكثر واشد .

وولاية اليوم - إلا نادراً - فريقان : أحدهما كان من الظلمة في عهد الاستعمار فاحتفظ بمناصبه في العهد الحاضر ، وفريق تقلد الوظائف اليوم فسار فيها سيرة السابقين ، كأنّ مغرب اليوم هو مغرب الأمس ، وكأنّ شيئاً لم يتغير فيه إدارياً وسياسياً ، بل لست مبالغاً في قلبي إن كل وال - إلا نادراً - خصوصاً في القرى والقبائل أصبح يسير في وظيفة كأنه الحاكم بامرّه فيأتي من التصرفات المخالفة للقانون ، ومن المنكرات المتنافية مع شروط الولاية ما يعجز الواصف عن وصفه كثرة وفضاعة . فأين ما توجه الإنسان لا يسمع إلا التذمر والشكوى ، والسخط والاستياء ، وإن حالة كالتي تسود اليوم في البلاد وبين مختلف طبقات الشعب في الحواضر والبوادي لا تنبئ بخير ، وهذا ما لا يجهله احد حتى من الولاة انفسهم لأنه نتيجة تصرفاتهم وأحكامهم السيئة في

ممارسة مسؤوليات الولاية ، ولكنهم لا يرفعون عن غيهم ، ولعلمهم يعتمدون في هذا على (حمايات) من هم أعلى منهم ، أو على مجرد القوة ناسين أو متناسين الكلمة المشهورة عن نابليون الذي خبر حقيقة القوة في سياسة الدول وفي قيادة الحروب والتي هي : (إنك تستطيع أن تفعل كل شيء بالسيوف إلا أن تجلس على رؤوسها) ، ومغزى هذه الكلمة التاريخية لا يفوت أحداً من الحكام الكبار منهم والصغار .

وإن ما هو أدهى وأمر أن تبلغ سيرة أكثر الولاة في البلاد مبلغاً ترتفع معه شكاوى الناس وتظلماتهم فلا تجد من يسمعها ويعمل ما يفرضه الواجب فيها ، بل كثيراً ما تتسبب هذه الشكاوى والتظلمات لأصحابها في مضاعفة الظلم عليهم وإنزال العقاب الصارم بهم كما كان الشأن زمن الاستعمار . فإلى متى سيستمر هذا الوضع السيء الخطر ؟ وهل سيظل المسؤولون في الحكومة على تجاهلهم وتعاملهم ، وتهاونهم إزاء ما يبطنه هذا الوضع من مساوي وأخطار تشتد مع الأيام وتندر بشر العواقب في الحال والمثال ؟ ما بال المسؤولين ساكتين لا يحقون حقاً ولا يزهقون باطلاً ؟ ألا يعلمون ، ألا يهتمون ؟ ألا يستطيعون ؟

إن المعذبين في الأرض ، لينظرون من (جحيمهم) إلى المسؤولين في الحكومة ويرسلون نحوهم الصيحة تلو الصيحة عساهم يتحركون كما هو الواجب والمصلحة .

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ .

مشكلة الولاية العامة في المغرب

أعود مرة أخرى إلى الموضوع الخطير الذي تناولته أمس ، وهو نظام الولاية في المدن والقرى والقبائل ، فأقول إن الولاية المغربية التي كان يمثلها في عهد الاستعمار ، ويمثلها كذلك في عهد الاستقلال ، الباشوات والقواد (بما فيهم اليوم المسمون بالملتازين) والشيخ وحلفاؤهم وأعوانهم ، كانت وما فتئت تعتبر مشكلة أساسية خطيرة ، ذلك أنها مشكلة تمس جوهر العلاقة بين الحكام والمحكومين من حيث حقوق وواجبات الجميع ، بل ليس من المبالغة في شيء القول بأن هذه المشكلة ازدادت تعقداً واستفحل خطرهما في الوقت الحاضر ، لأن أولئك الحكام - إلا نادراً - أصبحوا يتصرفون في وظائفهم ويمارسون سلطاتهم بما قلما يتفق وحقيقة ما عليهم من واجبات ومسؤوليات ، وأكثرهم يسرون سيرة الذين يعتقدون أنهم أصحاب حقوق وذو امتيازات قبل أن يكونوا مطوقين بواجبات ومنوطين بمسؤوليات في مناصبهم العامة ، بل إن ذلك الاعتقاد الفاسد يجعلهم بمثابة طواغيت لا حسيب عليهم ولا رقيب وقد شجعهم على اعتقادهم الباطل وأغراهم على المضي في خطتهم السيئة ما وجدوه ويجدونه غالباً من الحماية والإسناد لدى من هم أعلى منهم رتبة

وسلطة وحتى إذا ظهر هذا من عمال الأقاليم كلهم أو بعضهم فإن الحكومة بصفة عامة ، والمسؤولين فيها عن الجهاز الإداري والوظيفة العمومية بصفة خاصة ، يفرض عليهم الواجب والصالح العام أن يضعوا حداً لكل عبث بمسؤوليات السلطة وتلاعب بشؤون الإدارة ولكل ما يأتيه الحكام من تصرفات مخالفة للنظام وخارجة عن القانون وماسة بحقوق المواطنين الذين يجب أن يعيشوا في ظل الحكم المغربي آمين مطمئنين شأن الأحرار في أرض الحرية. ومن أجل هذا نطالب بتنظيم الوظيفة العمومية بما يجعلها تؤدي مهمتها لصالح الدولة والأمة ونطالب كذلك بنظام صالح للجهاز الإداري والولاية العامة ، ونطالب فوق هذا بإصدار قانون أساسي يكون شريعة لحقوق الإنسان المواطن المغربي في عهد الحرية والاستقلال .

وإن تباطؤ المسؤولين في تشريع نظام الحقوق والحريات وضماناتها القانونية والتطبيقية ليشير في النفوس تساؤلات ، وشكوكاً ، وشبهات قد تصبح مع الأيام تهمة . . واتخاذ موقف السكوت أمام هذا لا يمكن أن يكون في صالح المسؤولين ، بل بالعكس ، وهل يملك هؤلاء المسؤولون أمام ما يحوم حول نواياهم ومواقفهم من ظن وتساؤل من وسيلة لتبريرها أو تبريء ساحتهم مما يظن بهم ؟ ولأنهم ليس لهم من سبيل إلى هذا نراهم مصرين على السكوت اصرارهم على عدم سن قانون الحقوق والحريات للإنسان والمواطن في عهد الاستقلال ، أما لماذا يصرون على هذا وذاك فواضح ، وهو أنهم يريدون أن

يتحكموا في الناس دون أن يتقيدوا بسلطان نظام ولا قانون ، ولا حقوق ولا حريات ، وبهذا يظل الأمر (شبه فوضى) وسيطر الولاية ويتحكمون ويتصرفون وفق هواهم ومشيتهم طالما بقي الحكم استبدادياً طاغياً ، أي غير نظامي ولا قانوني كما يجب أن يكون النظام والقانون .

وما دام الوضع هكذا فلا أمل في أن نرى الإصلاح الجدي المطلوب يطرأ على الجهاز الإداري ونظام الولاية لصالح الحاكم والمحكوم معاً . وإن صالح كل واحد منهما لفي القيام بواجباته مقابل تمتعه بحقوقه ، كما أن صالحهما معاً في أن تنبني علاقتهما على هذا الأساس المتين السليم .

وإلى أن يتم هذا فإن الولاية سيظلون كما هم في الحقيقة والواقع خدام مصالحهم ومصالح (أسيادهم) إلا طائفة قليلة منهم .

وبالإضافة إلى العيوب التي أشرت إليها في المقال السابق أذكر أن نسبة غير قليلة من ولاية اليوم - خصوصاً في القرى والقبائل - من أحداث السن ، فهم أشبه بتلاميذ المدارس الثانوية منهم بالحكام والرؤساء الذين يضطلعون بمناصب القيادة العامة ومسؤولياتها الكبيرة ، وإنه لمن شأن هذا أن ينزل بسمعة ونفوذ الولاية إلى الحضيض ، ويعرضها إلى كل تصرف طائش ، وعبث وتلاعب .

وأزمة فقدان الرجال والإطارات لا يصح أن تقوم عذراً عن

ذلك ، لأن كل واحد يعرف أن تلك الأزمة ليست هي الأصل في توظيف الأحداث وصغار الشبان في مركز السلطة والقيادة والمسؤولية ، وبعبارة أصرح إن للعصبية السياسية والمودة والقرابة دخلاً كبيراً في كثير من تعيينات (الصغار) في المناصب العامة كما هي اليوم في المغرب ، تلك هي فوضى السلطات بسبب النزاع الذي يقوم في عدة جهات بين الولاة من قواد وشيوخ مثلاً وبين رجال القضاء الجدد وهم الحكام المفوضون ، فالولاة المذكورون يريدون أن يكونوا كذلك قضاة كما كانوا في عهد الحماية الاستعمارية ، بينما القانون يفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية . وإن تطاول بعض القواد والشيوخ على اختصاصات الحكام المفوضين ليجعل قانون فصل السلطات في الواقع ضرباً من العبث ، ويعرض بحقوق وحريات الناس إلى العدوان ، ولو شئت سرد الأمثلة لطال بي القول ، واني لأعلم أن كثيراً من المواطنين معتقلون ضحية عدم تطبيق قانون فصل السلطات . ولا شك أن المسؤولين في الحكومة لا يجهلون هذا ولو شاءوا أن يضعوا حداً لطغيان الولاة المخالفين للقانون لما شق عليهم الأمر ، فهل هم فاعلون ؟

وما يحدث اليوم نفس ما كان يحدث زمن الحماية الاستعمارية وهو أن بعض الولاة يعتبرون تدخل المحامين للدفاع عن الأبرياء الذين هم ضحايا الظلم والعسف (جريمة) يستحق هؤلاء الأبرياء عليها مضاعفة السجن والعذاب وهذا من افطع الاستبداد والاستعباد الذي ابتلي بشره وخطبه الإنسان .

إن مشكلة الولاية لمن أهم مشاكل الوقت الحاضر ، وعدم الاسراع بحلها حلاً يقتضيه النظام والقانون لحماية حقوق وواجبات الحاكم والمحكوم معاً لا يزيد المشكلة إلا تعقيداً ، كما يضاعف خطرهما على حاضر ومستقبل العلاقة بين الولاية والأمة وإن حل المشكلة لسهل ما دامت توجد قوانين لا تحتاج إلا إلى التطبيق التام كقانون فصل السلطات .

وكذلك يجب التعجيل بإصدار قانون الوظيفة العمومية وإحداث مجلس الدولة - لا مجرد قسم في المحكمة العليا الجديدة - وفوق كل هذا يجب تشريع قانون الحقوق والحريات حتى يصبح المغربي بها في وطنه انساناً ومواطناً .

الرأي العام العدد : 566 الأربعاء 7 اغسطس 1957

نحو ديموقراطية حقة

القرآن العظيم أول وأقدم (دستور) حرم السيطرة والاستبداد بقوله - مثلاً - ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ ، كما شرع حكم الشعب ، بالشعب ، وللشعب معبراً عنه بهذه الآية الكريمة : ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ . والشورى بما لها من أحكام وشروط في الإسلام ، وكما طبقت في تاريخ المسلمين الأولين هي جِماع الفضائل المدنية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والأخلاقية ، ففيها تتمثل جميع القيم السامية والمثل العليا للإنسان والمواطن : الحق ، والواجب ، والعدل ، والحرية ، والعفة ، والاستقامة وغير هذا مما تامر به الأديان والشرائع والدساتير الصالحة من خير ومعروف وحكمة وسلامة .

وأحسن تعبير عن الشورى في اصطلاح العصر هو الديموقراطية الصحيحة المثلى ، والآية : ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ تعني شرعاً وسياسياً حرية الرأي وحسن الاختيار . ولهذا يندرج في معناها ما يعبر عنه بالانتخاب .

ومما تقدم نستنتج هذه الحقيقة وهي أن الإسلام كان سباقاً

لشريع النظام الديموقراطي ، وقد اقتصر القرآن على الكليات دون الجزئيات تاركاً للمسلمين في كل عصر أن ينظموا تطبيق القواعد الكلية بما تقتضيه مصلحتهم .

وإذا نظرنا ما كان عليه الأمر عند غير المسلمين كالأوروبيين رأينا أن علماء القانون والسياسة يجمعون على أن مسألة الاختيار أو الانتخاب حديثة بحيث لم توجد إلا بعد الثورات التاريخية التحريرية كالثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر .

أما قبل هذا فقد كان الحكم في أوربا طوال عصورها المظلمة استبدادياً مطلقاً ، بل كان الحكم فيها إلى حين قيام تلك الثورة مصطبغاً بصبغة القداسة والألوهية ، فكان الحاكم وقتئذ لا يحكم بأمره فقط ، بل باعتباره تتجسم فيه العناية الربانية ، وهذا ما عرف عند الأوروبيين بنظرية الحق الإلهي ، وهي نظرية فاسدة باطلة لا يقرها الإسلام ، فقد خاطب القرآن الكريم - وهو دستوره الأعظم الخالد - رسول الله عليه الصلاة والسلام بقوله : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ وهذا ما كان فعلاً على عهد الرسول والخلفاء الراشدين من بعده .

فالإسلام دين الحق والحرية والحكم الصالح ، ولهذا امر بالشورى وما تقتضيه من حرية الرأي ، وحق الاختيار أو الانتخاب .

أما نحن المغاربة - وعلى رأسنا جلالة الملك - فحينما ننصر نظام الشورى والديموقراطية ونفكر في الأخذ بهذا النظام

كأساس للدولة والحياة العامة إنما نعمل بما نحن مأمورون به
شريعاً بحكم القرآن ، والسنة ، وسيرة السلف الصالح . ولهذا
فالفكرة الديمقراطية ليست اجنبية عنا ومقتبسة من غيرنا بل هي
منا والينا حيث إنها من صميم الإسلام ديناً وشريعة وسياسة ،
والإسلام - كما قلت آنفاً - أن اقتصر على تقرير الكليات والقواعد
العامة دون الجزئيات والتفاصيل فإنه ترك لنا حرية الاختيار
والاقتباس لما نراه اليق بنا ، وأضمن لمصالحنا من الأنظمة
والمؤسسات .

وإذا رأينا ما علمناه في مجال تطبيق نظام الشورى ،
واقتراس الأنظمة والأساليب الديمقراطية الحديثة خرجنا من هذه
النظرة بما لا يمكن أن يسمى إلا العبث والخيبة ، أقول هذا لأنه
بكل اسف هو الواقع الذي لا ينكره إلا مغرض أو متجاهل أو
مخادع .

وبعبارة إننا ندعي الديمقراطية غير أننا ما زلنا بعيدين عن
حقيقتها بعد السماء عن الأرض ، فلا يصح لنا أن نتبجح ونباهي
بأننا (خطونا خطوات في سبيل الديمقراطية) كنظام للدولة
والحياة العامة ، ذلك أن ما قد يسميه بعضهم (بخطوات
ديموقراطية) ليست في الحقيقة إلا خطوات (عكسية) لا أمامية
للميموقراطية ، بل لا مبالغة في القول بأن ما طبق باسم
الديموقراطية في بلادنا مسخ وتشويه واساءة للنظام الديموقراطي
الصحيح . مثال هذا ما يسمى بالمجلس الاستشاري فلقد اريد في
أصله خطوة أولى في سبيل الديمقراطية ولكنه جاء في نظامه

وتطبيق هذا النظام ، وفي تركيبه ونتائجه صورة ناطقة بالفشل ، وتجسيمياً لاسوأ ما يمكن أن يؤسس باسم الديمقراطية دون أن يكون اسمها مطابقاً لمسامها ونحن مع قبولنا للمشاركة في ذلك المجلس في وضعه الراهن نواصل العمل من اجل تصحيح هذا الوضع بما يجعله ديموقراطياً سليماً لصالح الجميع .

وفي الوقت الذي لا تتوفر فيه البلاد على ما ينظم ويضمن الحقوق والحريات البديهية في كل دولة تطمح إلى الديمقراطية وفي الوقت الذي تداس فيه حقوق وحريات المواطنين بينما حقوق وحريات ومصالح الأجانب محفوظة ومحترمة لا في الواقع فحسب ، بل في عدة اتفاقيات رسمية مما يعطيها الصفة الشرعية والضمانة الكبرى، في هذا الوقت نفسه تفاجأ البلاد بما يسمى بالانتخابات، وقد رأينا أنها ابتدأت في إبهام وغموض ، وأعلنت بغتة وفجأة، وبوشر الاحصاء من أجلها بما هو معروف من غش وتدليس وتزوير ، الأمر الذي جعل الشعب - وفي طليعته ملك البلاد - يسخط على هذه الأساليب السخطة التام ، ويطالب بكل الضمانات القانونية والسياسية حتى تنظم الانتخابات بما يجعلها حقيقية سليمة وحررة نزيهة وهذا ما ينتظره الشعب بفارغ الصبر حتى لا تكون هذه التجربة الديمقراطية كتجربة المجلس الاستشاري فساداً وفشلاً، إن لم يكن - لا قدر الله ولا سمح جلالة الملك - أشد خطراً وندامة ، ولات ساعة مندم .

حقيقة الأوضاع في مغرب اليوم

كان الكفاح المبرير الطويل ، وكانت التضحية الغالية الكبرى ، وكان لا بد معهما أن يتحقق الاستقلال .

إن هذا الاستقلال موجود وإن لم يكن تاماً وفعلياً كما يجب أن يكون كل استقلال بجميع معانيه وصفاته ، ومظاهره وحقائقه ومسؤولياته ونتائجه .

حقيقة أنه اعترف لنا بالاستقلال رسمياً ، وأننا أصبحنا فعلاً - بمقتضى هذا الاعتراف - نمارس كثيراً من خصائص السيادة في الداخل والخارج ، وفي طليعتها قيام حكومة مغربية وتأسيس جيش وطني ، وتنظيم شرطة عامة وإنشاء تمثيل خارجي ، والانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية وهذه كلها أشياء هامة في حد ذاتها برزت معها شخصية المغرب من جديد في الداخل والخارج ، وظهر بها في مظاهر البلاد الحرة المستقلة فتحقق بهذا كله مطلب قومي بين هو الاستقلال .

ولكن مع هذا الاستقلال بقي - بكل أسف - في المغرب ما يناقضه ويتنافى معه ، بل ما يهدده شر تهديد في كل آن ، مثال

هذا ، الاحتلال العسكري الفرنسي والاسباني والأمريكي ،
والاحتلال المدني الذي لا يقل خطراً عن صنوه العسكري ،
وأعني به جيوش الموظفين الأجانب في الوزارات والإدارات ،
وفي الجيش والشرطة ويبلغ عددهم حوالي الأربعين ألفاً ،
والاحتلال الثالث اقتصادي ومالي ويتجلى من جهة في ارتباط
المغرب - نقدياً ومالياً - بمنطقة الفرنك ، ومن جهة أخرى في
سيطرة الفرنسيين عموماً ، والرأسماليين منهم خصوصاً على
خيرات البلاد واقتصادياتها . فكيف يمكن لنا أن نطمئن مع جميع
هذه (الاحتلالات) على مصير بلادنا وعلى حريتها وسيادتها
واستقلالها ، وكل هذا ما يزال في المهد صبيهاً وناشئاً في بداية
الطريق ؟ إنه استقلال ناقص ومهدد على أقل تقدير . ومن هنا
ندرك ما حققناه ، وما لم نحققه بكيفية أخص ، وندرك مع هذا
كله ما بقي لنا أن نعمل لتحقيقه بالسياسة وبالتي هي أحسن إن
أمكن أو بوسائل أخرى إن لزم الأمر ، وإن الزمان بقدر ما يكون
حليفاً ونصيراً قد يكون خصماً وخاذلاً ، ولهذا يتحتم علينا أن
نفكر في الأمر وهو جد لا هزل ، وأن نعد له كل عدته احتياطاً
واستعداداً للطوارئ ، وعملاً بأن من الحزم سوء الظن .

وأعود إلى الحديث عن الاعتراف بالاستقلال إكمالاً للبيان
وتمحيصاً للوضع القائم ، وذلك بالإشارة إلى أن هذا الاعتراف
لم يكن هو نفسه كاملاً من الوجهتين القانونية والعملية ، وليس
هذا بسبب ما ذكر آنفاً من أنواع الاحتلال والتدخل والسيطرة
الأجنبية فحسب ، بل حتى بسبب عدم الغاء معاهدتي الحماية

الفرنسية والاسبانية بجميع ما تقدمهما أو لحقهما من الاتفاقات والعقود الأجنبية السرية والعلنية وفيما يخص معاهدة الحماية الفرنسية - مثلاً - فإن الاعتراف بالاستقلال لم يتضمن صراحة الغاءها بحيث بقيت على حالها كأن فرنسا أرادت أن تحتفظ بها وتدخرها الحاجة في نفسها ، وفي بداية المفاوضات المغربية الفرنسية تعللت الحكومة الفرنسية في عدم الغاء تلك المعاهدة بأنها لا تملك - بمقتضى الدستور - الصلاحية لالغائها حيث إن البرلمان هو وحده الذي يستطيع هذا دستورياً بطلب من الحكومة طبعاً. وهنا نسأل : لماذا لم ترد ولا تريد الحكومة الفرنسية أن تطلب ذلك من البرلمان ما دامت اعترفت لنا بالاستقلال ؟ أليس هذا من الغرابة والخطورة بمكان ؟ وإذا كان ذلك هو موقف الحكومة الفرنسية فهل يجوز أن يكون موقف حكومتنا في الماضي والحاضر هو الاهمال والسكوت ؟ إن أقل ما يقال في عدم الغاء معاهدة الحماية أنها عامل قلق واضطراب وتشويش سياسياً ، وقانونياً وفعلياً .

وهنا تجدر الإشارة إلى الطلب الذي كنت وجهته في رسالة إلى رئيس الحكومة المغربية ونحن يومئذ في باريس ، وذلك لحمل الحكومة الفرنسية على إظهار النص الحقيقي السري لمعاهدة الحماية ، وهو النص العربي الذي يحمل توقيع مولاي عبد الحفيظ ، والذي هو النص القانوني الوحيد فيما نعلم ، ولقد كان من الغريب أن يجلس المتفاوضون المغاربة على مائدة المذاكرة مع الفرنسيين والأولون يجهلون هذا النص ، وأغرب من هذا أن يسكتوا عن إلغاء معاهدة الحماية في نصها السري والعلني

معاً ، وأن (يقتنعوا) بوجهة النظر الفرنسية التي زعمت وتزعم أن ذلك الإلغاء من اختصاص البرلمان وحده ، وأن البرلمان نفسه لا يستطيع أن يقدم على شيء من هذا إلا إذا حصلت فرنسا على ما يرضيها ويضمن جميع حقوقها ومصالحها وامتيازاتها في الحاضر والمستقبل بالمغرب الجديد ، وإذاً ، وإذاً فقط يمكن لها التفكير في إلغاء معاهدة الحماية التي ظلت بحكم ذلك نائمة فقط دون أن تموت وتضمحل ، وهي في نومها هذا كالفتنة النائمة أو كما يقول المثل الفرنسي (كسيف داموكليس المعلق بشعرة فوق الرؤوس) .

وبكلمة واحدة إن فرنسا تحتفظ بمعاهدة الحماية - ولو بعد اعترافها لنا بالاستقلال - وتشترط في إلغائها نهائياً أن يحقق المغرب المستقل معها الشرط الأساسي الذي صحب الاعتراف بالاستقلال ، وهو الارتباط الوثيق الدائم مع فرنسا باسم ما يسمى اصطلاحاً (بالتبعية المتبادلة) ، وذلك عن طريق سلسلة من المعاهدات الثنائية التي تمكن لفرنسا ولجاليتهما في المغرب بواسطة المصالح والامتيازات المضمونة . وفعلاً طبقت التبعية المسماة بالمتبادلة في حين أنها مفروضة من جانب هو فرنسا على الجانب الآخر الذي هو المغرب ، إذ ليس بمعقول أن يتحقق شيء من (التبعية المتبادلة) . فيكون أحد الطرفين تابعاً للآخر على قدم المساواة في النظر والواقع ؟ فهذا ما لا يمكن أن يكون بين قوي وضعيف عسكرياً ، واقتصادياً وسياسياً ، ودولياً ، بل العكس هو الصحيح ، وهو ما تم تحقيقه أو هو في طريق التحقيق

بين المغرب وفرنسا ، فإن المعاهدات الممضاة بينهما في مجالات الدبلوماسية والادارة والتقنية ، والتعليم والثقافة والقضاء كلها قائمة على أساس التبعية المتبادلة ، وهي في الواقع لا تتجلى إلا في تبعية المغرب لفرنسا في مختلف الميادين . وهكذا نرى التبعية المتبادلة اسماً بدون مسمى وخدعة وأكذوبة لصالح القوي ضد الضعيف ، ووسيلة وأداة لتمديد الاحتلال والاستغلال والتدخل والسيطرة في عهد الاستقلال . ومعاهدات التبعية المتبادلة المزعومة سلسلة طويلة ، وإن ما بقي منها قد يكون أخطر من معاهدة الحماية نفسها . فهذه معاهدة الاستيطان مثلاً وهي التي تجري اليوم المفاوضات في شأنها ستكون هي وحدها أخطر من معاهدة الحماية ، وهذا أمر واضح ، فإن المغرب لم يكن معترفاً بهذه المعاهدة بل كان يحاربها ويطالب بزوالها في حين أنه سيمضي وهو دولة مستقلة ذات سيادة ، معاهدة الاستيطان التي هي معاهدة الوجود الفرنسي كما تريده فرنسا ويريده رعاياها المستوطنون بالمغرب وهم أكثر من ثلاثمائة ألف عدداً وقوة ، ولأهمية معاهدة الاستيطان - في نظر فرنسا - فإنها تجعل من إمضائها شرطاً أساسياً في إسداء المعونة المالية للمغرب ، وهذه مساومة على حساب سيادة المغرب واستقلاله لا أقل ولا أكثر فهل تملك الحكومة المغربية الشجاعة لرفض هذه المعاهدة وما سيتلوها من معاهدة الدفاع المشترك (التحالف العسكري) ومعاهدة الحدود ، ومعاهدة المال والاقتصاد ؟

الملاحظ أن المفاوضات تتعثر الآن بسبب موقف الحكومة

الفرنسية الذي هو موقف الشطط والافراط والمغالة في المطالب والمطامع ، وموقف الحكومة المغربية الحائرة بين رفض هذا ، والحصول على المعونة المالية مقابل امضاء معاهدة الوجود والاستيطان الفرنسي ، وإن أخشى ما نخشاه - نحن الشعب المغربي - أن يكون سفر وزير الخارجية إلى الشرق الأقصى لمدة شهرين اثنين قد أملتة سياسة الحيرة والارتباك والارتجال والعجز ، فإذا صح هذا فإنه يكون عبارة عن (قرار دبلوماسي) للتخلص من المشاكل والبعد عن المسؤوليات أو لتنويم المفاوضات مدة من الزمن وكسب الوقت في انتظار ما قد يوجد به القدر .

وإذا لم يكن شيء من ذلك فهل يفسر سفر الوزير الذي سيكلف الميزانية ما سيرهقها إرهاقاً كرحلة للمجاملة الدولية أو كإجازة للراحة والاستجمام أو كمحاولة للبحث عما يمكن الاستغناء به عن معونة فرنسا والارتباط بها ؟ هذه كلها احتمالات نرجو أن يصدق أحسنها واجداها للمغرب في الحاضر والمستقبل .

أما نحن فنرى أن يكون لحكومة الرباط من الشجاعة ما يجعلها تواجه المشاكل والمسؤوليات وتمسك - في عزم وحزم وصلابة - بحق المغرب الحر المستقل ، فتقول لفرنسا الطامعة المساومة الملحة ، لا وألف لا ثم تعمل تلك الحكومة في نفس الوقت لتصفية التراث الاستعماري التصفية التامة المرضية لنا على

أساس تحرير المغرب داخلياً وخارجياً ، وتعزيز سيادته واستقلاله
ووحدة ، والاقتصار في ضمانه مصالح الأجانب على التشريع
المغربي فقط كما هو الشأن في جميع الدول الحرة السيدة . . .

الرأي العام العدد : 573 الأربعاء 14 أغسطس 1957 .

معركة الحرية في المغرب بين الأمس واليوم

كانت الوطنية المغربية - منذ يومها الأول - تخوض معركة الحرية الإنسانية : الفردية والعامّة ، ذلك أن الاستعمار الذي اغتصب بالاحتلال حرية الوطن المتجسمة في سيادته واستقلاله ، اعتدى في نفس الوقت على حرية الأمة بجميع أنواعها وأساليبها وفي جميع مظاهرها وأنظمتها ، فتم للاستعمار المعتدي الغاشم كل ما أراد مما هو لازم به ومن طبيعته ، ألا وهو استعباد البلاد وشعبها ، والاستبداد بالحكم والسلطان ، والاستئثار بالخيرات ، وتسخير كل واحد واستخدام كل شيء في سبيل مصلحة المستعمرين باعتبارهم الأسياد المنعمين .

وقد خاضت الحركة الوطنية المغربية تلك المعركة في ظروف شديدة القسوة متناهية الخطورة ضد (عمالقة) الاستعمار ودهاقين الاستعباد بالرغم عما كان لديهم من وسائل القوة الظالمة ، وأساليب القمع الوحشي ، ولم تكن تعتمد الحركة الوطنية المجاهدة لمقاومة الاستعمار والاستعباد إلا على قوة الحق ، وصدق الإيمان وشجاعة النفس ، وصلابة الروح ، وعزيمة الثبات ، ونكران الذات والتضحية ، وقد هان بسبب هذا

في عين الحركة الوطنية كل خطب وأذى، كما عظم يقينها بأن لا عدوان إلا على الظالمين ، وأن العاقبة للمتقين . . .

ومن هنا نرى أن وسائل المعركة بين الحركة الوطنية والاستعمار لم تكن متساوية حتى إن كثيراً من المواطنين كانوا لضعف في الإيمان ، وخطأ في الرأي ، يتشاءمون ويشكون في انهزام القوة الظالمة ، وانتصار الحركة المكافحة ، ولكن حكمة الله الخالدة تجلت لهم مع الأيام والأحداث فكانت إرادة الشعب هي الغالبة لأنها - كما قيل - من إرادة الله التي لا تقاوم ولا تغلب أبداً .

وهكذا تم النصر للحق ضد الباطل، وصدق مرة أخرى المثل المشهور: جولة الباطل ساعة ، وصول الحق إلى قيام الساعة .

ولم يكن النصر نتيجة الإيمان والصبر فحسب ، بل كان مع هذا نتيجة عمل وكفاح وتضحية طوال الأحقاب والسنين ، أما كيف كان العدوان الاستعماري على الحريات ، وكيف كانت المعركة الوطنية في سبيلها فهو تاريخ حافل ورائع شغل أكثر من أربعين سنة قضاه المخلصون الصادقون من هذا الشعب في نضال لا يفتر قياماً بالواجب الأقدس : واجب الله والوطن ، والأمة .

وإن ترك الحديث الآن بشيء من التفصيل عن مراحل تلك المعركة الطويلة الشديدة التي لم تنته بعد - كما سيرى القارئ - لا يغني عن التذكير ببعض الأصول ، والحقائق ، والأحداث

والكلام يدور على معركة الحرية في المغرب .

إن الاستعمار ، وقتما كان يوالي احتلالاته بالقوة والنار لأرض الوطن ويخضع بهما لسيطرته وشريعته الأقوام جماعة بعد أخرى ، كان يتولى تنظيم الجهات التي تمت فيها له الغلبة والحكم على أساس غالب ومغلوب وقوي وضعيف ، وسيد ومسود ، ومن الميادين التي تجلت فيها إرادة الغالب وشرعية القوي ، وسيطرة السيد الأجنبي ميدان (النظام العام) و (الحريات العامة) . ولا يعني الأول في سياسة الاستعمار سوى النظام البوليسي والجندرمي والعسكري ، كما أن (الحريات العامة) إنما تعني ، في نظر وواقع تلك السياسة : الاستبداد المطلق ، والاستعباد التام ، وعليهما تقوم سيطرة الاستعمار وهي دكتاتورية وعنصرية ، واستغلالية في أصولها وفروعها .

أما في مجال النظام العام فلم يكن عمل الاستعمار مطابقاً لما هي عليه حقيقة النظام العام في البلاد الأصلية لذلك الاستعمار بل إن عمله يختلف باختلاف وطنه الأصلي والأوطان التي احتلها وسيطر عليها ، ففي فرنسا مثلاً يقوم النظام العام على الأسس القانونية السليمة ، ويعمل إدارياً وشرطياً لحماية الأمن والنظام والخير العام، فهذه هي الغايات الكبرى للجهاز البوليسي العام بحيث كل عمل بوليسي لا يطابق أولاً يحقق ما يتصل بتلك الغايات يعد مخالفاً للقوانين ومخلاً بالصالح العام نتيجة سوء تصرف غير مسموح به ، وسوء استعمال للسلطات المخولة

للبوليس ، وإذا كان من حق البوليس أن يتدخل إدارياً وشرطياً باسم الاختصاص الذي هو له فإنه يجب أن يكون لهذا التدخل مبرر صحيح ، كان يبدو ما يخشى معه اختلال النظام العام إما باضطراب الأمن ، وإما بفقدان السلامة ، والنظام العام لا يعني شيئاً غير النظام المادي في الشارع ، وسلامة النفوس والممتلكات كما أن السلامة لا تعني إلا صحة الأجسام ، والحيوانات ، والنباتات ، والطرق والمباني ، وسواء قام البوليس بعمل عام أو خاص - في دائرة اختصاصاته - فإنه يلزم أن يكون هذا العمل مرتكزاً على أسس قانونية سليمة ، ويعرف هذا في تشريع الدول الراقية (بمبدأ شرعية العمليات البوليسية) ، بحيث يجب أن تتجلى هذه الشرعية في كل عمل بوليسي سواء كان (وقائياً) بالطرق الادارية ، أو (زجرياً) بواسطة المحاكم المختصة .

ومن هذه البيانات الاجمالية يستنتج أن البحث ينبغي أن يتناول النظام البوليسي من حيث الصور والأشكال التي يتخذها العمل الإداري فيما يخص حفظ النظام العام ، كما ينبغي أن يتناول ما يسمى (ببوليس) الحريات العامة . أما القسم الأول - أي العمل الإداري البوليسي - فيرجع لمختلف إدارات الأمن العام والشرطة ، ولتدخل القوات المسلحة حفظاً للنظام ، ولحالة الطوارئ .

ولا أريد طبعاً - لأن المجال لا يتسع لهذا - أن أتحدث بتفصيل عن النظام الإداري البوليسي بمختلف فروعته وأوجه نشاطه ، وإنما أريد أن أقتصر على الإشارة إلى أن اختصاصات

البوليس - كما هي في الدول النظامية ذات الاستقرار الداخلي ،
والتشريع السليم ، والحكم الصالح ، والسياسة المثلى - ثلاثة
أنواع الأول : (بوليس الأمن) وهو المكلف بالسهر على سلامة
الأرواح وذلك بالعمل على منع الاعتداءات على النفوس أو
الاغتيالات ، كما يدخل في اختصاصه البحث عن الجرائم
والمخالفات ، واكتشاف أصحابها المسؤولين من أجل تقديمهم
للعادلة وتنفيذ ما تصدره المحاكم من أوامر وأحكام ، والقيام
بجميع المراقبات كالبعث والملاهي العامة ، والفنادق
(الأوتيلات) ، وحركات المرور في الطرق .

الثاني : (البوليس البلدي) ويتكلف بكل ما يتعلق بحفظ
النظام في الشارع وتطبيق القوانين ، وتنفيذ قرارات وتدابير
الشرطة .

الثالث : (بوليس الاستخبار والبوليس الخاص) ومهمتهما
الكشف والاستطلاع عن كل ما يمس النظام والأمن من أخبار
ومعلومات وأسرار .

أما (نظام حالة الطوارئ) فيعد استثنائياً لأنه يغير بكيفية
جوهرية النظام القانوني الذي ينبنى عليه عادة حفظ النظام والأمن
العام وتتجلى تلك الصفة الاستثنائية في قيام السلطات والمحاكم
العسكرية - في دائرة معينة - مقام السلطات والمحاكم القضائية
المدنية في ممارسة اختصاصات البوليس الوقائية والزجرية ، ومن
المهم توضيح حقيقة هذه (النيابة) المؤقتة المحدودة ، وذلك

أنها تقوم على مبدأ جعل السلطة أو المحكمة العسكرية لا تتجاوز ما للسلطة أو المحكمة المدنية من اختصاص إلا إذا سمح بهذا القانون صراحة .

وخلاصة القول أن جميع عمليات البوليس يجب أن تقوم على أساس الشرعية وإلا كان البوليس نفسه - سواء في جهازه أو أعماله - حرباً على النظام ، والأمن ، والقانون .

الرأي العام العدد : 575 الجمعة 16 أغسطس 1957 .

معركة الحرية في المغرب بين الأمس واليوم

(2)

قدمت في المقال السابق بياناً وجيزاً عن حقيقة الجهاز المختص في حفظ النظام العام والأمن العام ، والسلامة العامة ، لأن قيام ذلك الجهاز في كل دولة له علاقة وثيقة - في مزاولة اختصاصاته ، وممارسة سلطاته ومواجهة مسؤولياته - بنظام الحريات العامة . وقد أوضحنا بذلك البيان أن جهاز الشرطة بمعناه الواسع ، وفي اختصاصه الشامل ، يجب أن يؤسس على القانون ، وأن تكون جميع حركاته وعملياته شرعية حتى لا يكون البوليس نفسه في نظامه ونشاطه عدو القانون ، في حين أن عليه حتماً ولزوماً أن يعطي خير مثال ويكون أحسن قدوة في احترام الأنظمة والقوانين ، وفي حفظ النظام العام وحماية الأمن العام ، وضمان السلامة العامة ، فبهذا وحده يتمكن البوليس من أداء واجباته ، والقيام بمهامه في سبيل الصالح العام .

وكل هذا يتم إذا كان للدولة نظام قانوني سليم ، وكان كل جهاز فيها يلتزم بالعمل وفق القانون الذي له وحده السلطة التامة والسيادة الكاملة باعتبار أنه يمثل الإرادة العامة ، ويرعى الصالح العام ، ويحكم نظام الحقوق والحريات ، والواجبات والمصالح .

ويقوم نظام الحقوق والحريات ، وما يقابلها من واجبات ومسؤوليات وذلك في كل دولة ديمقراطية حرة ، أي في كل دولة يسود فيها القانون العادل ويحكمها النظام الصحيح ، على أن كل إنسان حر في جميع أفكاره وأعماله . وقد سبق الاسلام جميع الثورات التحريرية إلى تقرير هذا المبدأ الإنساني ، وهو ما عبر عنه خليفة الاسلام عمر بن الخطاب بقوله :

(متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟) ويوم نزلت الآية : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ لم يعلن ولم يشرع القرآن الذي هو دستور الاسلام الخالد إلا مبدأ الحرية الانسانية التي هي أساس الديمقراطية المثلى .

والحرية الإنسانية التي تبدو مطلقة في مبدئها ليست هي كذلك في مختلف مجالات تطبيقها ، بل تخضع - في صالحها - للنظام المحكم بالقانون ، ومعنى هذا أن حرية كل إنسان تنتهي حيث تبدأ حرية غيره من بني الإنسان ، وبهذا تمنع الفوضى ويتسنى تنظيم ما لجميع الناس في مجتمعهم من حقوق وحريات . وهكذا نرى أن الحرية ليست هي الفوضى وأنها بالنظام خير يؤلف بين المواطنين في الدولة .

ولأن الحرية تقتضي - في حياتها - النظام المحكم حتى تصان من العبث والعدوان وتحاط بما يلزمها من الضمانات ، فقد أقامت الشعوب ودولها على الدساتير وما يتفرع عنها من الأنظمة والقوانين وحينما لا يكون الدستور بمعناه الصحيح ولا يهتم القانون بنظام الحرية من أجل ضمانها من كل تطاول وانتهاك

تندعم الحرية كما يجب أن تكون الحرية وجوداً وعملاً . والحرية أنواع هي : حرية الحركة والتنقل والسفر ، وحرية التفكير ، وحرية الاعلان عنه بمختلف الوسائل المشروعة ، وحرية الضمير والوجدان ، وحرية العمل المهني ، وحرية الاجتماع العام ، وحرية تنظيم الجمعيات ، وحرية التملك بالطرق الشرعية .

ولكن جميع هذه الحريات إذ تبدو مطلقة في أصلها - كما أسلفنا - تخضع في الواقع ولصالحها نفسه للنظام والتقنين ، وهذا حتى في الدول الحرة الديمقراطية التي يهتم تشريع الحريات فيها بتنظيمها على أساس تحديد مجالاتها ، وتوضيح مهماتها وتوكيف ضماناتها ، والتنصيص على المخالفات والمسؤوليات المتعلقة بها ، وليس في هذا طبعاً - إن كان سليماً ومستقيماً - ما يمس جوهر الحرية ، بل بالعكس تتأكد وتعزز الحرية بقدر ما يحكمها النظام الصالح ويحميها القانون الحق وإن ما يبعث على هذا كله ليس هو تقييد الحرية أو العبث بحقوقها ، بل هو التوفيق بين حريات الجميع لصالح الجميع ، وصيانة المصالح العامة في المجتمع الانساني ، وهذا من مهام السلطة العامة .

وحيثما ننظر إلى الواقع في مختلف الدول نجد أن نظام الحريات ليس واحداً فيها ، بل يختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي القائم ودرجة الحضارة السائدة .

وبصفة عامة فإن نظام الحريات لا يوجد سليماً إلا في الشعوب الحرة والدول الديمقراطية حيث تقوم الدساتير وتشريع بمقتضاها القوانين والأنظمة . أما في غير تلك الشعوب والدول

فالأمر بخلاف، وحتى إن وجدت فيها (دساتير) و(قوانين وأنظمة) فهي قيود وآفات أكثر مما هي ضمانات.

والمغرب - بكل أسف - كان في عهد الاستعمار وما يزال في وقتنا هذا من الأقطار التي تخضع فيها الحريات لأخطر القيود، وشر الآفات باسم النظام والقانون. والمسؤول عن هذا الوضع السيئ الفاسد هو الاستعمار الذي أوجد من تشريع الحريات ما يلائم سياسته الاستعبادية، وخطته التعسفية وقد كان من مقتضياتهما أن يجيء ذلك التشريع عنصرياً فيعطي للمستعمرين حريات الأسياد بينما لا يترك لغيرهم إلا ما يصلح للعبيد المسخرين.

وهكذا قامت سياسة الاستعمار في مجال الحريات على أساس التمييز العنصري ومعاملة الأقوام من فرنسيين ومغاربة بميزانين مختلفين شأنها في كل شيء. وبهذا كانت فرنسا تسير في سياستها سيرة مخالفة لما في بلادها الأصلية من تشريعات الحرية أساسها (ميثاق حقوق الإنسان والمواطن) الذي أعلنته الثورة الفرنسية، وقوامها الدستور ومجموع القوانين والأنظمة. والسبب في هذه المعاملة المتناقضة هو الميز العنصري والسيطرة الاستعمارية في مختلف الميادين وقد زاد في هذه السياسة الاستبدادية الاستعبادية ما فرضه حكم الاستعمار من قوانين استثنائية باسم نظام حالة الطوارئ منذ أغسطس 1914، وبلغ الميز العنصري أشده بالقرار الصادر في 26 أبريل 1947 والمقيد للاجتماعات العامة والخاصة وقد اخضع ذلك القرار عقد هذه

الاجتماعات لاذن السلطة العسكرية بعد اتفاق مع السلطة المحلية أي المراقبة ، وأفطع من هذا أن ذلك القرار سمح بحرية الكلام في الاجتماعات للفرنسيين وحدهم وباللغة الفرنسية لا غير ، كما نص على أن الدخول لتلك الاجتماعات يمكن منعه على المغاربة ومخالفة هذا يعاقب عليها القرار بالغرامة وبالسجن من سنة لخمس سنوات ، ومعنى هذا سلب الحرية للمغاربة بما لا يوجد له نظير فيما نعرفه من الدول .

وبصفة عامة فإن تشريع الاستعمار فرض على جميع الحريات - خصوصاً بالنسبة للمغاربة - من القيود الضيقة ، ومن الشروط الشديدة ، ومن العراقيل الغريبة ما جعل ذلك التشريع مثال الطغيان والجبروت ، والاستبداد والاستعباد ، وكل هذا باسم أمة تفتخر بأنها (أم الثورات) التحريرية ، وبطلة الديمقراطية وزعيمة العلم والحضارة .

وهكذا كان المغرب بالنسبة للمغاربة - دون الفرنسيين وغيرهم من الأجانب ، كأنه جحيم يشبه البلاد التي (ما وراء الستار الحديدي) حيث النظام الدكتاتوري ، والحكم البوليسي وحيث تنعدم بمقتضى هذا جميع حقوق الإنسان وحريات المواطن .

وقد كان هذا الحرمان المنظم بواسطة التشريع الاستعماري الباغي ، والمفروض بالقوة والسياسة الغاشمتين من العوامل الكبرى في حركة النضال الوطني . وغني عن البيان أن حرب

التحرير - السياسية والمسلحة - لم تكن تقتصر في المغرب على الخلاص من النير الأجنبي بتحقيق الاستقلال فقط ، بل كانت تتجاوز هذا إلى اعتاق الشعب والفرد معاً من العبودية الداخلية بتمليك الحقوق والحريات لذويها ، وهم المواطنون كافة ، وذلك بإقامة الديمقراطية في البلاد هذه الديمقراطية التي بدونها لا تتحقق معاني ومشمولات الاستقلال من حرية وعدالة وعيش هنيء .

الرأي العام العدد : 576 السبت 17 أغسطس 1957 .

معركة الحرية في المغرب بين الأمس واليوم

(3)

في المقال السالف تقدمت الإشارة إلى سياسة الاستعمار وتشريعه فيما يخص تقييد الحريات في المغرب بالنسبة للمغاربة ، وسلبهم في أغلب الأحيان حتى من التي سمح لهم بها في أشكال هزيلة ، وصور مسيخة .

إن الشعب المغربي العريق في الحرية ، والمعروف في التاريخ بشعب (الأمازيغ) أو الأحرار ، لم يكن ليترك الاستعمار يسطو عليه ، ويستعبده في أرضه من غير أن يقاومه ولو بالسلاح ، وهذا ما تم فعلاً وامتد أكثر من 27 سنة ، أبلى فيها الشعب المغربي - بالرغم عن عدم تكافؤ القوة ووسائلها - بلاء حسناً جعل رؤساء جيش الاحتلال يعترفون كتابه بأن المغاربة رجال أشداء ، وأبطال شجعان ، وصناديد حرب ، ومن الأحرار الأفذاذ ، ذلك أنهم لم يستسلموا لقوات الطغيان ، والاحتلال ، بل شنوا عليها حرباً شعواء ، ودافعوا بمنتهى الاستماته عن وطنهم الذي فدوه شبراً شبراً باذلين في هذا باستبسال وشجاعة نادرين كل مرتخص وغال ، وحتى إذا تمّ الغلب - في النهاية وبعد طول الجهاد - لجيش الاحتلال ودولة الاستعمار فإن هذا الغلب لم يكن إلاّ عسكرياً لا غير .

أما الشعب المغربي فقد ظل مع هذا منتصباً بمعنوياته ، وموطداً العزم على التحرر بكل الوسائل من نير الاستعمار ، وهذا ما كان بحيث لم يكد أن يتم احتلال التراب المغربي بقوة السلاح حتى ظهرت الحركة التحريرية التي اتخذت صبغة سياسية والتي بدأت كحركة للمطالبة بتصحيح الأوضاع في البلاد ، وبإنجاز الإصلاحات الجوهرية التي كانت تدعو الحاجة إليها .

ولقد قام الصراع الأول بين الحركة الوطنية والاستعمار بمناسبة ما عرف (بالظهير البربري) ، ولم تكن السياسة البربرية للحماية الفرنسية ترمي - فيما كانت ترمي إليه من الأهداف الدانية والقاصية - إلى شيء غير تجريد أكبر شطر من الشعب من حرية الضمير والوجدان ، وحق الاعتقاد والتدين ، وذلك بمحاولتها المجرمة ، وهي الكيد للإسلام وشريعته ، وإخراج ملايين من المغاربة من حظيرتها فيما لو نجحت المحاولة وأفلحت المكيدة . وبما أنهما كانتا من الخطورة بما لا مزيد عليها فقد هب الشعب بقيادة الحركة الوطنية الناشئة كرجل واحد ضد المستعمرين المعتدين ، وضد سياستهم الطغيانية ، التعصبية الصليبية فكانت الاجتماعات العامة بالمساجد كالقرويين بفاس ، حيث خطب الخطباء ، ثم أعقبت هذا مظاهرات شعبية مشى فيها عشرات الآلاف من المواطنين الذين بلغ حماسهم أشده ، وإستعدادهم للتضحية الغالية حداً لا يأتي عليه وصف ، لأن العدوان كان على أعز ما يملكه الإنسان ، وهو حق التدين ، وحرية الاعتقاد ، وهذا من أقدس حقوق وحریات كل إنسان ومواطن ، ولم يفت في

عضد الحركة الاحتجاجية الشعبية لا جلد ولا تعذيب - وقد كنت في طليعة الذين جلدتهم الاستعمار بمحكمة فاس على يد باشاها - ولا سجن ونفي . وبالرغم عن اضطرار سلطات الحماية الفرنسية إلى التراجع عن بعض ما في الظهير البربري وهو فرنسا التراب المغربي فقد أبت الحركة الوطنية أن تتنازل وتراجع بل استمرت في جهادها لا يثنى عنها لا إرهاب ولا نكال ، ولا تهديد ولا وعيد .

ثم أصدرت الحركة الوطنية الفتية بعد سنتين ، أي في 1932 مجلة (مغرب) بباريس لرفع صوتها بالاحتجاج على الوضع الاستعماري بالمغرب ، والمطالبة بالحقوق والحريات ، والإصلاحات والمنشآت لصالح الشعب المغربي المغلوب على أمره في غير ذلة ولا خضوع ، وقد استطعنا أن نبلغ الصوت في باريس إلى كل جهة مختصة ، ومن باريس إلى المغرب نفسه حيث كانت حرية الفكر والتعبير عنه تعد من المستحيلات ولومع القيود المفروضة ، والعراقيل القائمة .

وبعد صدور مجلة (مغرب) بقليل استطعت أن أصدر بفاس جريدة (عمل الشعب) باللغة الفرنسية ، وهي أولى الصحف الوطنية على الإطلاق في المغرب المشمول بالحماية الفرنسية ، وقد كان صدورها فتحاً عظيماً في تاريخ الحركة الوطنية التي أصبح لها لسان قوي بليغ ، وسلاح متين قاطع في الداخل ، بل كانت (عمل الشعب) المحور الذي تبلورت حوله القوى الشعبية الناهضة مما جعل تلك الحركة الصحفية السياسية

هي الصورة البارزة للحركة الوطنية المغربية المناضلة في سبيل الحق والحرية والإصلاح . ويطول بي القول لو أردت التعرض ، ولو بإيجاز للمعارك التي خاضتها (عمل الشعب) ضد الاستعمار وسياسته الباطلة ، ومن أجل الدفاع عن كيان الوطن وحقوق الشعب وحرياته . ومن أشهر تلك المعارك المعركة المشهورة ضد (المعمرين) ، وضد نزع ملكية المغاربة لصالحهم ، وضد تمويلهم من ميزانية الدولة المغربية وعلى حساب المغاربة ، مما أحق المستعمرين ، وجعلهم يأتُمرون في الرباط ، ويطالبون بمنع الجريدة التي كانت إذ ذاك سيفاً مصلتاً على رؤوسهم ، ويبيتون لي مكيدة إجرامية رد الله كيدها في نحورهم .

وقد ذهبت (عمل الشعب) ضحية الانتقام الاستعماري فمنعتها قيادة الجيش الفرنسي في مايو 1934 بمناسبة زيارة جلالة الملك سيدي محمد بن يوسف لفاس ، حيث كانت هذه الزيارة مظهراً لالتقاء الملك والشعب بما لم يتقدم في تاريخ البلاد ، ولاتحاد وطني رائع بينهما كان له ما بعده . . . وإن (عمل الشعب) لم يتعرض لمثل هذه الاعتداءات إلا لأنه كان اللسان المدافع عن حقوق وحریات الشعب والعرش معاً ، وقد خاب ظن الاستعمار ، فلم يمر قليل على خفوت صوت (عمل الشعب) مؤقتاً حتى برزت (مطالب الشعب المغربي) وقد توليت مع رفيق تقديمها لحكومة باريس كما رفعها وفد من الرفقاء في الرباط لجلالة الملك . ولقد جاءت (مطالب الشعب المغربي) كبرنامج للإصلاحات المغربية في جميع الميادين ، وشملت الحاضر والمستقبل . وإلى جانب نقد الوضع الفاسد المفروض باسم

الحماية على المغرب والمغاربة اشتملت على بيان ما كنا نطالب به من إصلاحات أساسية في السياسة ، والقضاء ، والاجتماع والاقتصاد ، والمالية وإصلاحات أخرى ، ومما تضمنته فصول المطالب ما هو خاص بالحقوق والحريات الفردية والعامّة ، وهي التي توجد في الدول الحرة الديمقراطية .

وهكذا استطعنا أن نقيم الحجة على أن حركتنا كانت حركة إصلاح وبناء لا حركة نقد وهدم كما كان يزعم الاستعمار غرضاً وباطلاً ، وقد كان في هذا من الإحراج له بدخض أباطيله ، وتسفيه دعايته ما جعله يزداد خوفاً من الحركة وحنقاً عليها ، ولم نكن نتظر من سلطات الاستعمار أن تتخلى عن خطتها وتقلع عن غيها لمجرد إعلان المطالب ، ولكن حركتنا استفادت معنوياً وسياسياً من ظهورها بمظهرها الحقيقي المخالف لمزاعم وأكاذيب المستعمرين ، ومنها أننا لم نكن الواضعين لتلك المطالب ، وإنما هي - في دعواهم الباطلة - من وضع فرنسيين ضد سياسة حكومتهم ، ومنها أيضاً رميهم لنا بتهم رخيصة مضحكة وهي أن رجال الحركة الوطنية كانوا مدفوعين من الأجانب أعداء فرنسا في برلين، وموسكو ، ورومة ، وهذا من تهاتر المستعمرين وأضرابهم من المفسدين المضللين ، ومن الذين لا ضمير لهم ولا حياء ، وقد كان ذلك أهون من نبخ الكلاب على السحاب ، كما في المثل العربي .

وحيث كان اليأس من المستعمرين فقد هبت الحركة الوطنية الناشئة إلى أخذ الحقوق والحريات عملاً بأن الحق يؤخذ

ولا يعطى ، وأن الحرية لا تؤخذ إلاّ غلابا . ولهذا نزلت الحركة الوطنية إلى الميدان مرة أخرى فأخذت سنة 1936 تعقد الاجتماعات الشعبية بكبار الدور الخاصة ، كان هذا مثلاً في فاس ثم في الدار البيضاء ، وكانت الغاية من تلك الاجتماعات إعلان الاحتجاج على سياسة الضغط والاضطهاد والاستبعاد ، والمطالبة بالحقوق والحريات الإنسانية والوطنية . وأكثر من هذا عدم انتظار تنازل الاستعمار عن شيء من ذلك للشعب ومعارضة سياسة التعسف بالعمل على أخذ الحقوق ، والحريات ولو كان دونها خطر القتاد ، والسجن ، وما هو أكثر ، وهكذا سارت حركتنا على أساس جعل السلطات الاستعمارية أمام الأمر الواقع .

وفي سنة 1937 سمح للحركة بصحف جديدة (كالدفاع) لسان الحركة القومية المغربية ، وقد كانت تصدر بفاس مع زميلتها (عمل الشعب) التي استأنفت صدورها إثر رفع المنع العسكري عنها ، وصدور هذه الصحافة السياسية قام دليلاً على أن الحركة الوطنية كانت على صواب في خطة أخذ الحق والحرية وجعل خصومها أمام الأمر الواقع .

ومما امتازت به الحركة القومية المغربية أنها أعلنت لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية العامة المبادئ والأهداف التي ما تزال هي مبادئنا وأهدافنا ، وأذكر من هذا (ميثاق الحقوق القومية) الذي نشرته الحركة القومية إذ ذاك في لسانها جريدة (الدفاع) وهذا الميثاق مطابق (لبيان حقوق الإنسان والمواطن) الذي أعلنته الثورة الفرنسية الكبرى ، و (للبيان العالمي لحقوق الإنسان) الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة فيما بعد .

كما أن الحركة القومية حرصت على إثبات مبادئها وغاياتها في كل عدد بجانبى عنوان جريدة (الدفاع) وقد كانت الشورى والاستقلال مصرحاً بهما ضمن تلك المبادئ والغايات . أما تحديد الموقف من الأجانب فكان بهذه العبارة : (المغرب للمغاربة ، أحراراً في بلادنا كرماء لضيوفنا) ، ولم يكن أحد غيرنا في ذلك الوقت ليستطيع الجهر بذلك وحتى لو وجد فلم يفعل أحد غيرنا ، ولا فخر .

ولم تكن حركتنا القومية تتوخى من إعلان ذلك إلاّ تبيان حقيقتها وتوضيح دعوتها ، ورسم خطتها ، والتبشير بالحق وبث روح الحرية والتحرير بين المواطنين كافة . وهي إذ كانت تفعل هذا كانت تعتقد أن لا سبيل لتحقيقه إلاّ بالكفاح والتضحية من طرف الشعب بعد تنظيم صفوفه ، وتوجيه جهاده نحو الهدف والغاية .

وما لبث الاستعمار - كعاداته - أن ضاق ذرعاً بالحركة المغربية التي تعزز جانبها بالصحافة وحريتها وبإقبال الناس للدخول في صفوفها فدبر مكيدته لإسكات صوت المطالبة والمعارضة ، وتحطيم سلاح الحركة المضطلة بهما فكانت حوادث خريف سنة 1937 التي اعتقل فيها كثير من الوطنيين ، ونفيت فيها لمدة تسع سنوات .

الرأي العام : العدد : 577 الأحد 18 أغسطس 1957

مؤامرة 20 أغسطس بداية النهاية

في شهر مارس 1953 أعاد الاستعمار الفرنسي الكرة بواسطة فئة الخونة والعبيد المسخرين له من ولاية العهد البائد ، فظهرت الحركة العدوانية ، وانكشفت المؤامرة الإجرامية بما سمي بعريضة الباشوات والقواد ، وأفطع ما في الأمر أن هؤلاء اتخذوا لباس الغيرة على الدين وهو منهم براء ، والنيابة عن الشعب وهم أعداؤه الألداء . ومن المضحك أن هؤلاء الزعانف والعبيد تحدثوا في (عريضة) البهتان والكفر بصفتهم - كما زعموا باطلاً لأنفسهم - (رجال المغرب الممثلين له ، والقابضين على زمام السلطة الفعلية) في حين أنهم كانوا أذئاب الاستعمار ، وأدوات ولعبات في يده الأثيمة ، وقد شاء الله أن يفضح أولئك المتآمرون أنفسهم سر مؤامرتهم فسجلوا بأيديهم الخزي والعار لما توجهوا بالعريضة إلى (سيدهم المقيم العام) ملتسمين منه ومن (الأمة الفرنسية) أن يخلعوا جلالة الملك .

لو فعل هذا الفرنسيون المستعمرون في المغرب لكان الأمر طبيعياً بالنسبة إليهم، ولكن صدور ذلك من (ولاية مغاربة) جاء دليلاً على أن هؤلاء المارقين من الدين ، والخارجين على أمتهم

وملكهم كانوا بفعلهم الشنيع فرنسيين أكثر من الفرنسيين أنفسهم ، بل كانوا ألدّ الأعداء لوطنهم وأمتهم وملكهما . ومما زاد في فضيحة أولئك المارقين والخوارج أن عريضتهم كتبت بالفرنسية في الإدارة الاستعمارية كيف شاءها الفرنسيون لفظاً ومعنى ، ولم تكن هذه العريضة إلاّ فاضحة وكاشفة لنوايا الاستعمار ومراميه . ومن الانتقادات التي تضمنتها والتي توضح بجلاء القصد الحقيقي الذي كان يحرك الفرنسيين بواسطة أذنانهم من الولاة المغاربة أن جلالة الملك كان (يناهض رجال العمل في المغرب ، ويسير في إتجاه مخالف لأصول الدين بوقوفه إلى جانب الأحزاب المتطرفة غير المعترف بها) .

وهكذا نرى أعداء الدين الحقيقيين - وهم أصحاب تلك العريضة - يستنكرون باسم الدين ما هو في موقف الملك من صميم الدين الحقيقي ، أي محاربة المروق والفسوق والعصيان في جانبهم ، والوقوف بجانب الأمة وأحزابها الوطنية المكافحة ، فهذه الأحزاب - في نظر أولئك الخونة والأذئاب - كانت متطرفة وغير معترف بها من الاستعمار ومنهم بصفتهم أذنبه وصنائه . والخلاصة أن هؤلاء بأعمالهم ومآمرتهم أبانوا نهائياً عن حقيقة وهم وهي أنهم غدروا وطنهم وأمتهم ، وعلى رأسهما جلالة الملك والحركة الوطنية ، ودخلوا في زمرة المستعمرين أعداء الوطن والأمة ، والملك والحركة الوطنية ، ولم تكد تعرف عريضة الغدر والخيانة حتى ثارت ثائرة الشعب وملكه بالاحتجاج على المؤامرة المدبرة ، وقد احتفظ الفرنسيون بسر التوقيعات على تلك

العريضة . ومن الأسباب التي حملتهم على هذا أن أغلب الموقعين كانوا من غير كبار الولاة ، وبالرغم عن توقيعهم قد أبلغ هؤلاء جلالة الملك أنهم فعلوا هذا تحت الضغط والإكراه ، مما يدل على أن العريضة فرنسية ، وقد تأيد هذا أكثر لما رفع الفرنسيون في 17 ديسمبر 1952 رسالة إلى رئيس الجمهورية يطالبون فيها بخلع الملك ، وإبعاد الأمير ولي العهد وحل الأحزاب الوطنية ، وتوسيع سلطات المقيم العام ، وتأكيد استمرار الحماية مع القيام بتنفيذ (الإصلاحات) الفرنسية .

ومنذ ذلك الوقت والأزمة تتطور وتشتد بين الفرنسيين وأذنبهم ، وبين جلالة الملك والحركة الوطنية والأمة المؤيدة لهما . وبالرغم عن حركة المؤامرة والعدوان ، فقد سعى جلالة الملك بكل الوسائل في إحباطها حتى يقي المغرب والشعب والعرش شر ذلك . والخلاصة أنه عمل لتبصير الفرنسيين وردهم عن غيهم ، لأنهم هم المحركون للقواد والباشوات المتمردين بأمر من أسيادهم وأولياء نعمتهم . وقد كان جلالته يعلم أن الباعث الأكبر على إثارة الفرنسيين لحركة القواد والباشوات هو موقفه الوطني وتمسكه بسيادة المغرب ومطالبته بحقوق الشعب وحرياته وعمله من أجل تحرير البلاد من الحماية وإعادة السيادة والاستقلال إليها ، فمن أجل هذا كله كان جلالته يعارض مشروعات الاستعمار ، وسياسته ، غير ممتنع مما هو إصلاح وتقدم لو وجد شيء من هذا فيما كان يعرضه عليه الفرنسيون ولكن هؤلاء كانوا لا يريدون من الملك إلا السير في اتجاه

سياستهم كما رسموها في المغرب وبقدر ما كانت تلك إرادة الفرنسيين كانت إرادة الملك هي إرادة شعبه وحركته الوطنية مما جعل الشقة بين الجانبين المغربي والفرنسي بعيدة لا يقربها إلا تنازل الباطل الفرنسي أمام الحق المغربي . وعبثاً حاول الاستعمار بواسطة شرذمة الزعانف المغاربة المتآمرين معه على الوطن والشعب والملك والحركة الوطنية أن يحقق مطامعه ومراميه من حمل الملك على التنازل عن موقفه الوطني .

وفي أغسطس 1953 اشتد تهديد ووعيد رؤساء تلك الشرذمة الموالية للاستعمار وذلك في تصريحات وأحاديث روجتها الصحف الفرنسية ترويحاً كبيراً لحاجة في النفوس . . .

وكما أن معارضة الشعب والملك كانت لا تزداد مع ذلك إلا قوة وصلابة في الداخل ، فكذلك المعارضة الوطنية في الخارج كانت لا تقل عنها شدة ودويًا . وهكذا كان التجنيد تاماً من طرف الشعب والملك في إنتظار الحوادث والتطورات ، وهذا ما أعلنه جلالة الملك في 11 أغسطس 1953 في حديث له مع نائب فرنسي سألته : هل أصبحتم في عزلة لا تملكون وسيلة تبليغ صوتكم إلى حيث يجب أن يبلغ ؟ فما كان من الملك إلا أن أجابه : أنا في عزلة إن ورائي كل شعب المغرب ، ثم سألته : وعريضة القواد والباشوات ؟ فأجابه الملك هذه العريضة ستري بعينك بعد حين قيمتها ، فأمر الملك بإحضار رسائل القواد والباشوات الممضين على العريضة ، وفيها يتبرأون من الإمضاءات المنتزعة بالقهر والإكراه ، وأخذ النائب الفرنسي يقرأ

ذلك مع ما يصحب البراءة من إظهار الإخلاص والولاء للملك وعرشه ، وقد اعترف النائب المذكور بأن ما قرأه مَحَا في عينه كل أثر لعريضة الباطل . وبعد هذا قال له الملك : (إن هذا الملف سيتوجه إلى هيئة الأمم المتحدة وسيكون الوثيقة الأساسية الكبرى التي سيقوم عليها الاتهام الذي سأقدم به أمام محكمة الرأي العام الدولي) وقد خشي النائب الفرنسي سوء مغبة وصول هذا الملف إلى الهيئة الدولية ونشره بواسطتها أمام العالم ، فسأل الملك : ألا تنتظرون بهذا قليلاً ؟ أليس من سبيل إلى تلافي ذلك ؟ فرد عليه الملك : نعم ، يوجد سبيل هو أن تذهبوا لباريس لرؤية رئيس الجمهورية شخصياً وتقولوا له إنني أنتظر من فرنسا عملاً صالحاً لتلافي ذلك ، وفعلاً سلم النائب الفرنسي لرئيس الجمهورية نداء جلالته على تزويد المغرب بنظام عصري وديمقراطي يضع حداً نهائياً لنظام عدم المسؤولية والامتيازات المفرطة .

وفي 12 أغسطس تحدث الجنرال كيوم حول نداء الملك مع رئيس الحكومة ووزير الخارجية في باريس ، وفي 13 أغسطس صرح ناطق باسم أصحاب العريضة لجريدة فرنسية بالمغرب بأنهم لن يتأخروا عن خطتهم ولو أمضى الملك الظهائر المعروضة عليه من أجل (إصلاحات) السياسة الفرنسية بالمغرب .

وفي 14 أغسطس كتبت جريدة استعمارية بباريس : (في مساء اليوم سيكون لنا سلطان جديد) ثم ذهب بونيفاس وفالا

ودوبليسون - الثلاثة الذين كانوا يحركون أصحاب العريضة - بدعوى التفاوض مع هؤلاء لإيقاف الخطة الميثة . وفي الساعة الرابعة ظهراً أعلنت وكالة الأنباء الفرنسية أن ابن عرفة سيعين (إماماً) ، وفي الساعة السابعة من يوم 15 أغسطس تأكد خبر هذا التعيين مما جعل الحكومة الفرنسية تصدر بلاغاً تزعم فيه خيبة مساعيها ، وهكذا انضافت إلى الأزمة السياسية القائمة أزمة دينية لا تقل عنها خطراً . وفي 16 أغسطس أصدر جلاله الملك بلاغاً يعلن فيه أنه الملك الوحيد والإمام في نفس الوقت ، وأن ما جرى في مراكش إنما هو كفر وبهتان ، ثم أعقبت هذا حوادث في مختلف المدن بما فيها مراكش . وفي 17 أغسطس أصدر جلاله الملك نداء يطلب فيه الهدوء والسكينة ويؤكد أن ما جرى من حوادث إنما يعبر عن غضب الشعب على المتآمرين على الإسلام والوطن والعرش ، كما يعبر عن شدة تعلق الأمة كلها بالملك الشرعي . وفي 19 أغسطس اجتمع مجلس الوزراء بباريس حيث تقرر بعد نقاش حاد بين أنصار وخصوم خلع الملك ، إصدار الأمر للجنرال كيوم بتنفيذ هذا . أما إدكارفور فقد أرسل كتاباً إلى رئيس الجمهورية بعدم المشاركة في هذا القرار الخطير ، كما طلب أن يرفق كتابه بمحضر جلسة مجلس الوزراء .

وفي 20 أغسطس انعقد مجلس الوزراء في باريس وتقرر إبعاد الملك من المغرب ، وتنفيذاً لهذا عمد الجنرال كيوم في الساعة الثانية ظهراً - وهو وقت القيلولة - إلى اقتحام القصر

الملكي مع زبانيته ، وقدم إلى جلالة الملك وثيقة التنازل عن العرش ليوقعها ، فأبى الملك هذا ، فما كان من المقيم العام إلا أن أمر باعتقال الملك مع الأميرين ، وقد أخذتهم زبانية الاستعمار إلى المطار الحربي في مظهر كبير من القوة العسكرية والبوليسية ، وفي الساعة الثالثة ونصف ظهراً غادرت الطائرة المغرب إلى كورسيكا وفي نفس اليوم نادى الاستعمار بواسطة أذنا به بابن عرفة (سلطاناً) بعدما أتى به ليلاً تحت جناح الظلام من فاس إلى مراكش ، وبهذا تمت المؤامرة فكانت بداية النهاية للاستعمار وشرذمته الباغية .

وكنت إذ ذاك أقيم مؤقتاً بسبتة التي جئت إليها من القاهرة لما تأزمت الأزمة بين المغرب وفرنسا لأكون على مقربة من ميدان الحوادث ، وفي القاهرة قمت مع الأخ ابن سودة بنشاط كبير لفضح تلك المؤامرة ، وكسب تأييد الشرق العربي لقضية الوطن والعرش ، مما يطول الحديث عنه لو رمته ولو باختصار ، كما أن الحزب في الداخل كان مجنداً بجميع رجاله وإمكاناته لخوض المعركة مع الشعب والملك ضد الاستعمار وصنائعه ، وقد أدى الحزب واجبه ، وقام بمهمته مما عرفه الشعب والملك والخارج في وقته .

أما في سبتة فبمجرد ما علمت خبر إبعاد الملك وجهت تقارير طويلة بواسطة التلغراف إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ، والكتلة العربية الآسيوية التي رد عليّ رئيسها بما دل على اهتمام وتأييد ، كما أرسلت مثل ذلك بنفس الوسيلة إلى

الجامعة العربية ، والحكومات الشرقية وجميع الهيئات الدينية كالأخوان المسلمين ، ومشیخة الأزهر ، وجمعية الشبان المسلمين ، والأحزاب السياسية والشخصیات الكبرى في الشرق العربي . وفعلاً تحركت جميع الجهات التي اتصلت بها في الخارج . ولم أقتصر على هذا بل أوفدت في الحين الأخ المجاهد الوطني الكبير الأستاذ إبراهيم الوزاني إلى القاهرة لتنفيذ الخطة التي تقررت من طرف الحزب لمواجهة الحوادث والطوارئ . وبعد 24 ساعة وصل الأستاذ إبراهيم الوزاني إلى القاهرة فأقام الدنيا وأقعدها دفاعاً عن المغرب وملكه المبعد ، وقد كنت على صلة مستمرة بالحزب في الداخل وذلك بواسطة طنجة حيث كان الأخ الوطني الكبير الأستاذ عبد القادر برادة الذي جند نفسه في سبيل الواجب الوطني ، وكذلك بواسطة الأخ المكافح الشهيد محمد الشرقاوي الذي كان يسافر بين سبتة والدار البيضاء بوسائله السرية الخاصة فكان حقاً (بريداً) حياً وسريعاً ، وقد حضر ساعة هجوم الشهيد علال بن عبد الله على السلطان الزائف ابن عرفة بالمشور ، وبأعجوبة نجاة مع ثلة من أصحابه الفدائيين من قبضة زبانية الاستعمار . وبعد الاستقلال إغتالت يد أئمة ذلك الأخ الفدائي ، كما اختطفت أيادٍ أئمة أخرى الأخوين إبراهيم الوزاني وعبد القادر برادة فيمن اختطفهم إلى الآن من الرجال المخلصين المجاهدين .

وهكذا بينما كان الحزب يخوض المعركة في الداخل من أجل الوطن والملك وقضيتهما الكبرى ، كانت تدار المعركة في

الخارج من سبته ثم سافرت في الوقت المناسب إلى نيويورك للعمل بهيئة الأمم المتحدة بعدما تركت الأخ بن سودة بسبته نفسها للاتصال والعمل .

وإذ تحل اليوم الذكرى الرابعة لثورة الشعب والملك أذكر - إعترافاً ووفاء - أولئك الجنود المخلصين المجهولين منهم والمعروفين ، وخاصة منهم الشهيد الشرقاوي تغمده الله برحمته والمختطفين إبراهيم الوزاني وعبد القادر برادة الذين قدموا لوطنهم وملكهم من الخدمات في أخرج الساعات وأشد الأزمات ما إن ججده المغرضون والحساد والمكابرون فإنه محفوظ لهم في سجل الصالحات الخالدات إلى يوم يبعثون .

الرأي العام : العدد : 579 الثلاثاء 20 أغسطس 1957 .

في ذكرى ثورة الملك والشعب

مرت ذكرى 20 أغسطس الذي هو يوم ثورة الملك والشعب ، وقد كانت هذه حقاً ثورة ملكية وشعبية على نظام الاستعمار بما فيه من تسلط وسيطرة وظلم وبغي ، فساد وعدوان واستبداد واستعباد .

وإذا كانت ذكرى 20 أغسطس هي ذكرى العدوان الأثيم على العرش والسيادة في شخص الملك وأسرته ، فإنها كذلك ذكرى انطلاق الشعب رداً للعدوان ، ودفاعاً عن الكيان ، (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) .

ولقد أجمعت الأمة بمختلف طبقاتها ، وعناصرها ، وهيئاتها على إقامة تلك الذكرى واتحدت الكلمة في تخليدها اتحاداً تجلى - من جهة - في الالتفاف حول الملك ، والقائد ، والمقاوم الأول جلالة محمد الخامس ، - ومن جهة أخرى - في الوفاء لأرواح الشهداء الأبرار وفي طليعتهم الفدائي الأول علال ابن عبد الله تغمده المولى تعالى بالرحمة والمغفرة .

وقد كان لنا - نحن رجال حزب الشورى والاستقلال - في إحياء وتخليد ذكرى شهيد الحق ، والوطنية ، والحرية ، علال

ابن عبد الله مغزى خاص هو الوفاء لروح مقاوم شهيد كان من قبيلة وأسرة عزيزتين علينا لأنهما منضويتان تحت لواء الشورى والديمقراطية وعاملتان في صفوفنا بما عهد في رجالهما من إخلاص وتфан وثبات ، بل إن إخوة الشهيد علال ابن عبد الله ، وأبناء عمومته يعدون من الأعضاء البارزين والمسؤولين في فروع الحزب بكَرْسيف وناحتيتها ، وهم لا يقلون اليوم نشاطاً في الحقل السياسي والديمقراطي عما قاموا به في ميدان الكفاح زمن الفداء والمقاومة .

ولم تكن ذكرى 20 أغسطس ليقصر فيها على الحفلات الرسمية والشعبية بالمظاهر والخطب المعهودة ، بل تجلت في ذكرى هذه السنة ظاهرة جديدة لعلها فاجأت . . الناس عامة ، والمسؤولين خاصة ، تلك هي كثرة اللافتات التي أصبحت معلقة في شوارع الدار البيضاء وغيرها من المدن أو التي حملتها الأيدي حتى في الحفل الرسمي الذي أقيم بمشور الرباط ظهر الثلاثاء .

وقد كانت تلك اللافتات مظاهرة صامته وناطقة في آن واحد ، إذ كانت بما كتب عليها تعبر تعبيراً قوياً صادقاً عن إحساس الشعب ، ورايه ، وإرادته ومعارضته ، وحكمه ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على يقظة متجددة في الشعب ووعي وطني وسياسي منبعث في شعب عرف كيف يكافح ويقاوم ليتحرر خارجياً وداخلياً ، وفردياً واجتماعياً ، سياسياً واقتصادياً لا ليتحمل رهطاً جديداً من الاستعباد على يد دكتاتورية وإقطاعية لا تقلان شراً وخطرأ عن شبيهتيهما في عهد الاستعمار .

ويكفي أن نثبت هنا ما ورد في بعض اللافتات التحدث عنا للوقوف على حقيقة تلك الظاهرة الشعبية الجديدة ، وعلى ما يختلج اليوم في صدور هذا الشعب الذي أتى (بالمعجزات) زمن الجهاد والتحرير ، والذي هو أقدر اليوم منه أمس على أن يأتي مرة أخرى (بالخوارق) ، حفظاً لكيانه ، وصوناً لحقه ، ونصراً لحريته من كل عبث وكيد .

- (الشعب المغربي يطالب بالتحرير السياسي والاقتصادي والعسكري) .

- (الشعب المغربي مستعد للبذل من أجل تميم الاستقلال) .

- (الشعب المغربي لا يوافق على معاهدة الاستيطان) .

- (الشعب المغربي يطالب بالجلاء) .

- (الشعب المغربي يطالب بتطهير الجهاز الإداري والحكومي من الخونة) .

- (الشعب المغربي يطالب بمحاكمة الخونة والإقطاعيين ومصادرة أملاكهم) .

- (الشعب لا يقبل خفض قيمة الفرنك المغربي كمساهمة منه في حرب الجزائر) .

- هذا بعض ما تضمنته اللافتات التي عبر بها الشعب في 20 أغسطس عن رغائبه ومطالبه في الوقت الحاضر تجاه المشاكل الداخلية أو القائمة مع المستعمرين ، وغني عن البيان

أن تلك الرغائب والمطالب هي التي ما فتئنا نعلنها - نحن حزب المعارضة - وذلك بمختلف الوسائل والأساليب ، سواء في الصحافة او الاجتماعات العامة او اتصالاتنا مع كبار الرسميين المسؤولين كما نعمل جاهدين لكي نتحقق لصالح الوطن والشعب .

أما المسؤولون في الحكومة فلست أدري كيف كان وقع تلك اللافتات الشعبية في نفوسهم ، وإنني لأرجو أن يكون استحساناً وتصميماً على نهج الطريق المستقيم كما يريده الشعب الذي برهن بمناسبة ذكرى 20 أغسطس على أن له ذاكرة قوية حية ، وإرادة بارزة يجب أن يحسب لها حسابها .

وفي ذكرى 20 أغسطس ، سمع المواطنون ناطقاً باسم حركة المقاومة وهو يعلن أمام جلالة الملك والحكومة مثل هذه الحقائق المؤلمة : (صرنا نشاهد بعض المظاهر التي تخل بكامل استقلالنا ، وتمس بسيادتنا منها بقاء جيش أجنبي في البلاد على صفة تتنافى وكرامتها ، ومحاولة فرض اتفاقية الاستيطان على صورة لو تحققت لرجعت بالمغرب إلى استعمار أشد وطأة من الأول ..) .

كما سمع المواطنون دعوة جميع طبقات الشعب إلى أن تتجند ، وتتكفل وتتعاون يداً في يد من أجل معركة الإصلاح والإنشاء ، وقد تجلّى فعلاً في حفل ظهر الثلاثاء بالرباط لقاء الاجسام، والارواح، والقلوب حيث كان - حسب عبارة المتحدث بإسم المقاومة - (يشرفنا جميعاً أن نقف في صعيد واحد ، وفي

اجتماع خال من كل مظهر يفرق بين الملك والشعب تحت شعار الثورة والتضحية والوفاء من أجل المبدأ) .

ثم بعد هذا حظي المواطنون بسماع النطق الملكي ، وقد جاء الخطاب جديراً بجلال وروعة ومغزى الذكرى . أما بماذا تحدث جلالة الملك للشعب في هذه المناسبة فأمر معروف ، وخلاصته أن جلالاته قال : لتحقيق التقدم المادي والمعنوي للوطن يجب على الأمة أن لا تنسى أن المعركة التي خاضتها بقيادة الملك إنما كانت من أجلها ، وأنه لا سبيل إلى صيانة الحقوق والمصالح الوطنية إلا بحماية الحرية والاستقلال ، وهو ما يتأتى بجمع الكلمة ، ثم أوضح جلالاته هذا فقال باللفظ :

(لقد كانت ثورة الملك والشعب لتحرير المغرب من الاستعباد ، وإنقاذه من الاستبداد ، وإيصاله إلى مصاف الدول الراقية العظيمة) ، وتابع جلالاته متحدثاً عما يجب بذله لتثبيت الاستقلال وذلك بالتححر السياسي والاقتصادي ، وتدعيم الأمن والاستقرار ، وتمتين عرى الوحدة ، إذ بدون هذا لا تتحقق المطامح ، ولا تنجز المشاريع لصالح الشعب .

وفي الحقيقة إن ما عبر عنه جلالة الملك في خطابه الأخير هو نفس ما يختلج في نفوس المواطنين المخلصين الذين شعروا مرة أخرى بما يوجد بين الملك والشعب من تجانس وتجاوب جليين تامين .

ولقد كان جلالة الملك بهذا كما عهد فيه دائماً مبشراً ، وهادياً وناصحاً أميناً ، ومما لا شك فيه أن ما نطق به جلالاته قد

صادف في الشعب (قلباً خالياً فتمكنا) على حد تعبير الشاعر ، ولكن ماذا يملك أن يفعله الشعب استجابة لنداء الملك الحق ، وأمر الإصلاح ليس بيد الشعب بل بيد المسؤولين في الحكومة القائمة ؟ مثال هذا : حماية الحرية والاستقلال ، وإنجاز التقدم المادي والمعنوي ، وتحقيق أهداف ثورة الملك والشعب بتحرير المغرب وأبنائه من كل استعباد ، وإنقاذهم من كل استبداد وتوطيد أركان الأمن والاستقرار ، فكل هذا من عمل الحكومة أكثر مما هو من عمل الشعب ، ولا أظن أن الحكومة تنتظر من الشعب ما هو من اختصاصها وعملها لما تتحمله من مسؤوليات ، وتملكه من وسائل وإمكانات وحسب الشعب أن يراقب ، ويطالب ، ويحاسب ، وليس له أن يتولى ما هو من واجب ومهمة الحكومة المسؤولة أمام الملك والرأي العام الوطني .

وإنه ليؤسفنا أشد الأسف أن تبقى على رأس البلاد وشعبها حكومة برهنت وتبرهن على العجز والفشل على حساب الصالح العام طبعاً ، مما جعل الأوضاع الداخلية فاسدة ، والمشاكل المتنوعة معقدة ، والأزمات متوالية ، والأخطار متكاثرة ، والأيام حبالى بما هو سر الغيب .

أما المغاربة فقد ألفوا - فيما ألفوه - أن يكثروا من حديث الحرية والسيادة ، والاستقلال والوحدة ، والعدالة ، والأمن والاستقرار ، بل تجاوزوا في هذا كله ما يخصهم إلى ما يخص غيرهم ، وهم في هذا المجال الواسع الهام قوالون أكثر منهم فعالين ، أو على الأصح قوالين لا فعالين ، كلهم قوم يقولون

بأفواههم ما ليس في قلوبهم ، ولا ضرب لهذا مثلاً : الحرية فاسأل : ماذا كسبناه في مجالها؟ أو ماذا كسبته قضيتها من دعوانا العريضة الصاخبة وهل تحقق مع الاستقلال والسيادة أنظمة الحرية للمغربي كإنسان ومواطن ؟ ولماذا كل هذا التباطؤ في إصدار ميثاق الحقوق والحريات مع ضماناتها الضرورية ؟ وأين هو نظام الحكم الصالح ، وأين هي العدالة السياسية والاجتماعية ، وقد مضى على الاستقلال زمن غير قصير ؟

وباختصار أين كل ما تمسحق وما زال يتمسحق به المغاربة من الأماني والوعود ؟ الجواب هو أن كل هذا مجرد دعاية كلامية ، وليس سياسة عملية ، وأن الأمر إذ يحسبه المسؤولون هزلاً يعدده الشعب جداً ، ولهذا أخذ هذا الشعب يشعر بخيبة الأمل شعوراً جعله يقف موقفاً جديداً هو موقف اليقظة والتبصر والمحاسبة والمطالبة وهو في هذا مؤمن بأنه ليس من سبيل إلى تحقيق آماله في الحرية والعدالة والهناء إلا تصحيح الأوضاع كلها في البلاد وفي طليعتها أداة الحكم ، وحقيقة السياسة وإنه لتغيير جوهرى يجب أن يكون جديراً بأهداف ثورة الملك والشعب ، وهل هذه الثورة في أساسها الحقيقي غير انقلاب في الأوضاع والرجال والأساليب ؟ .

إن هذا ما يؤمله الشعب من جلالة الملك الذي عرف كيف يقوده في كفاح التحرير ويعرف كيف يقوده كذلك في معركة الحرية ، والإصلاح ، والديمقراطية .

الرأي العام : العدد : 581 الخميس 22 أغسطس 1957 .

قصة الاستقلال المقيد بالتبعية (المتبادلة)

إن الاعتراف باستقلال المغرب من لدن فرنسا لم يكن خالياً من القيود والشروط المتنافية معه شكلاً وموضوعاً ، فليس ذلك الاستقلال إذن كما يجب أن يكون كل استقلال ، وكما يريد المغرب الاستقلال ، كاملاً غير ناقص وطليقاً غير مقيد ، وسليماً غير مشروط ، وطاهراً غير مشوب . والاستقلال بهذه الصفة والحقيقة هو ما كافح وضحي الشعب من أجله ، وما لا يهدأ بال للمخلصين من أبنائه حتى يتحقق لسعادة البلاد وأهلها .

وللاعترااف باستقلال المغرب قصة ذات مراحل وأطوار ، وأصول وفصول ، أريد أن أرويها باقتضاب للتذكير بها ، ثم للإحاطة بما يهم من عناصر المسألة الخطيرة ، وهي مسألة (التبعية المتبادلة) التي باسمها وبمقتضاها أمضت حكومة الرباط سلسلة من الاتفاقيات : الدبلوماسية ، والادارية ، والثقافية ، والقضائية ، وهي على وشك إمضاء اتفاقيات أخرى كاتفاقية الاستيطان الفرنسي بالمغرب ، وهذه في نظر فرنسا أهم معاهدة تنظم الوجود الفرنسي ببلادنا ، وتخوله من الحقوق والامتيازات ، وتضمن له من المصالح والمنافع ما من شأنه أن يجعل من الجالية

الفرنسية (النخبة المختارة) ، و (دويلة داخل الدولة المغربية) ، وبكل هذا سيهون على فرنسا وجاليتها المستوطنة بالمغرب ، بكيفية تعاقدية وشرعية ، أمر الاستقلال المعترف لنا به . ومن المسلم أن كل ما ينتزعه أو يعطاه الأجانب من الحقوق ، والامتيازات والمصالح في بلادنا إنما يعزز مركزهم في عقر دارنا كما يضعف جانبنا بالنسبة إليهم .

وهناك معاهدات ستتلو الاتفاقيتين القنصلية ، والاستيطانية ، وهي معاهدات المالية والاقتصاد ، والدفاع المشترك ، والحدود ، وقد تمتد السلسلة إلى أكثر وأبعد ، لأن الاستعمار شره ، ولأن من يمضي عشر اتفاقيات مستعد مبدئياً لامضاء ضعف ذلك !

وغني عن البيان أن كل الاتفاقيات الممضاة بين المغرب وفرنسا أو التي ستمضى إنما هي تطبيق لما اصطلح عليه (بالاستقلال داخل التبعية المتبادلة) وهذه العبارة من مبتكرات المكر السياسي والدهاء الدبلوماسي ، والخداع الاستعماري ليأخذ باليسرى ما يناوله باليمنى .

ويرجع تاريخ تلك العبارة ، وهي عنوان لسياسة أرادت فرنسا أن تفرضها على المغرب ، إلى الوقت الذي حددت فيه حكومة باريس خطتها تجاه المشكلة المغربية العامة ، وقد ظهرت الخطوط الكبرى لهذه السياسة في أوائل سبتمبر 1955 ، وعلى أساسها عازمت فرنسا حينئذ على توطيد علائقها بالمغرب ، وضمنان مستقبل هذه العلائق بما يجعلها قوية ، متينة ، دائمة .

وكيفية ذلك أن فرنسا قبلت أن تضمن - عن طريق عقود ومواثيق - مبدأ السيادة المغربية وأن تسير بالمغرب حتى يصبح في نظامه دولة عصرية ، حرة ، ذات سيادة ، ولكن مع هذا يكون المغرب الجديد مرتبطاً مع فرنسا بروابط دائمة قائمة على (تبعية متبادلة) مقبولة عن طوعية واختيار ، وبمقتضى هذا تكون حقوق ومصالح فرنسا في الميادين الاستراتيجية والسياسية ، والدبلوماسية ، والاقتصادية ، والثقافية محترمة ومضمونة وكذلك ما للفرنسيين المقيمين بالمغرب .

وقد كانت ترمي فرنسا ، من خلال ذلك كله ، إلى ما هو أكثر وأخطر من صيانة مصالح لها ولرعاياها في المغرب الحر المستقل ، حيث إنها كانت تريد حفظ وضعيتها ووضعيتها الفرنسية من أن ينال منهما الاستقلال المعترف لنا به ، كما كانت تريد أن لا يمس - في عهد الاستقلال - باستمرار الوجود الفرنسي في المغرب مع ما له من حقوق وامتيازات ، وفي نظر السياسة الفرنسية يكتسى هذا الوجود صفة الدوام والخلود نظراً للحقوق المكتسبة زمن الاحتلال والاستعمار ، ولما يربط المغرب وفرنسا من الروابط التي لا تنفصم عراها !

ولسنا في حاجة إلى زيادة البيان والإيضاح لاستخلاص هذه النتيجة القاسية الخطيرة وهي أن فرنسا حينما أرادت الاعتراف للمغرب باستقلاله وسيادته لم تشأ إلا أن يقابل تنازلها تنازل آخر من طرف المغرب يجعل استقلالنا وسيادتنا مثقلين بالقيود

والشروط ، كما يجعلنا ندور دائماً في فلك فرنسا بمقتضى تبعية تدعى بالمبادلة ، وليست في الواقع إلا من جانب واحد .

وُطد وبالرغم عما سجل في وثائق رسمية أولى حول سياسة (الاستقلال داخل التبعية المتبادلة) فإن عودة جلالة الملك من مدغسكار إلى فرنسا جعل هذه السياسة تأخذ في التلاشي ، لأن الحوادث والتطورات كانت تسير بسرعة ، وبقوة لم يعد معها مجال لبقاء عناصر تلك السياسة كما وضعها الفرنسيون أول الأمر ، ثم زاد هذا برجع جلالة الملك إلى وطنه وعرشه ، هذا الرجوع الذي دشن به ميلاد المغرب الجديد ، وأسدل به الستار على ما سبق من مشروعات السياسة الفرنسية تجاه المغرب الحر المستقل ، وفي طليعتها تصريح الحكومة الفرنسية في فاتح أكتوبر 1955 الذي كانت حددت به برنامجاً ارادته أساساً (لوحدة دائمة) بين الدولتين ، و (شركة) بين الشعبين ، فإذا كانت فرنسا تعلن في ذلك التصريح استعدادها للسير بالمغرب نحو نظام دولة ذات سيادة وديمقراطية فإنها كانت تربط هذا بشرط أساسي هو أن يقترن بها المغرب بروابط دائمة من التبعية المتبادلة المقبولة بكامل الرضى حسب تعبيرها ، والخلاصة أن فرنسا في التصريح المذكور أكدت أن سياستها تجاه المغرب ستقوم على الأسس الآتية :

1 - احترام المعاهدات الخاصة بالمغرب مع الحقوق المخولة للدول .

2 - احترام السيادة المغربية ووحدة التراب المغربي .

3 - دوام الوجود الفرنسي في المغرب لصالح القطرين
ولصالح العالم الحر .

4 - الاعتراف بالمكانة والحقوق اللتين اكتسبتهما الجالية
الفرنسية في المغرب بقوة عددها ، وضخامة منشآتها ، والدور
الجوهري الذي لها في مجال الحياة المغربية . أما السلطات
المغربية فتمارس اختصاصاتها في دائرة معاهدة فاس
(الحماية) . ثم تحدث التصريح الفرنسي عن نوع العلاقات
الدائمة بين الدولتين فقال : إن القصد منها هو الاحتفاظ التام
بالمسؤوليات المخولة لفرنسا في مجال الدفاع والشؤون
الخارجية وذلك في صالح الطرفين ، بل إن التصريح المذكور
تحدث عن إبراز تلك العلاقات في مؤسسات مشتركة هي عبارة
عن (شركة) بين الدولتين ، وبين الشعبين .

وفي 8 أكتوبر صادق البرلمان الفرنسي على التصريح
بأغلبية كبيرة ، وبعد أن تحدث رئيس الحكومة إدكار فور عن
فكرة (الاستقلال ضمن التبعية المتبادلة) أعلن أن جميع
المفاوضين المغاربة يقولون إنهم يريدون الوصول بالمغرب إلى
الاستقلال ، ولكن الفرنسيين يطالبونهم بأن يكون السير
بمراحل .

غير أن الحوادث كما قلنا سابقاً كانت أسرع في سيرها
ونتائجها مما كان يحلم به الفرنسيون الذين لم يكونوا يملكون أن
يوقفوا عقرب الساعة !

وإذا كان التصريح المشترك المؤرخ في 8 نوفمبر 1955 تضمن إجراء مفاوضات بين المغرب وفرنسا من أجل الاستقلال مع الارتباط بفرنسا بروابط (التبعية المتبادلة) على شرط تحديدها وقبولها عن طواعية واختيار ، فإن هذا التحديد لم يقع قط بحيث بقيت العبارة دون أن تدري فرنسا ولا المغرب ماذا يراد بها في الحقيقة والواقع ، ولهذا أخذ المغرب الاستقلال الذي لا يحتاج إلى تحديد وتعريف ، بينما ظلت (التبعية المتبادلة) كما وضعت ، عبارة غير واضحة المعنى ، ولا دقيقة المدلول وليس من سبب في هذا إلا أن الأمور جرت بخلاف ما خطته المشروعات الفرنسية التي كانت الحوادث أقوى منها كما كان أقوى منها عزوف المغرب عن كل تقييد لاستقلاله وسيادته ، والشعوب إذا أرادت فعلت أو استجاب لها القدر كما في قول الشاعر ! ولهذا رأى المغرب في المشروعات والتصريحات والوثائق الرسمية ما يخص الاستقلال وحده ، وأهمل كل ما عداه الإهمال التام . ومن هنا يدرك الخلاف الذي نشأ واستمر بين وجهتي النظر المغربية والفرنسية في موضوع (الاستقلال ضمن التبعية المتبادلة) وهو خلاف جوهري مستمر .

وقد تجلّى هذا الخلاف في خطاب العرش بتاريخ 18 نوفمبر 1955 حيث أعلن جلالة الملك نهاية نظام الوصاية والحماية ، وحلول عهد الحرية والاستقلال ، ولم يتعرض لجلالته فأوضح أن حصول المغرب عليهما لا يعني تلاشي علائقنا بفرنسا نظراً لما بين القطرين من صداقة ، وتعاون .

وهكذا حدد المغرب على لسان ملكه نوع الرابطة التي ينبغي أن تقوم بين المغرب الحر المستقل وبين فرنسا الصديقة ، وهذا طبعاً غير ما قصده ويقصده الفرنسيون من (الاستقلال ضمن التبعية المتبادلة) .

وفي الخطاب الذي دشن به جلالته المفاوضات الأولى في باريس يوم 16 فبراير 1956 أوضح مهمة المتفاوضين ، وهي تحقيق استقلال المغرب بإلغاء معاهدة الحماية وممارسة المغرب لجميع اختصاصات ومسؤوليات السيادة ، كما هي تحديد نوع العلائق المغربية الفرنسية على أساس (التبعية المتبادلة) ، غير أن هذا لم يتم ، لأن الاستقلال مع التبعية من المتناقضات التي يستعصي التوفيق بينها .

وإن وجهة النظر المغربية التي عبر عنها مفوضون كانت هي أن المغرب وفرنسا دولتان حرتان مستقلتان متساويتان ، ولهذا لا يمكن أي نقاش في موضوع (التبعية المتبادلة) إذالم يسبقه الاعتراف للمغرب بالاستقلال الكامل ، وإلغاء معاهدة الحماية شرط أساسي في هذا الاعتراف ، وسابق على كل مذاكرة رسمية في موضوع تحديد (التبعية المتبادلة) .

ثم عقب هذا نشرت وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة تعلن فيها أن الحكومة الفرنسية تعتبر الاتفاقات المقبلة كلاً لا يتجزأ ، وأن إعلان استقلال المغرب يجب أن يصحبه إيجاد روابط (التبعية المتبادلة) .

ثم صدر التصريح المشترك بتاريخ 2 مارس 1956 ، وقد أعلن أن معاهدة الحماية لم تعد ملائمة لضرورات الحياة العصرية ، ولم تبق صالحة لتنظيم علائق المغرب وفرنسا ، وبناء على هذا تعترف الحكومة الفرنسية باستقلال المغرب مع الدبلوماسية والجيش ووحدة التراب ، ثم زاد التصريح بأن المغرب وفرنسا كدولتين مستقلتين متساويتين ، سيتفاوضان من أجل إبرام اتفاقات تحدد التبعية المتبادلة بين القطرين على أساس المصالح المشتركة ، وفي انتظار تحقيق هذه الاتفاقات على أساس التبعية المتبادلة ، وضمانة حقوق ومصالح الرعايا الفرنسيين بالمغرب بقيت معاهدة الحماية غير ملغاة ، بل نومت مجرد تنويم ، وهذا نصف انتصار مثل الذي حصل عليه المغرب بتأجيل تحديد اتفاقات التبعية المتبادلة التي أرادها الفرنسيون أولاً مقترنة بالاعتراف بالاستقلال لا بعده .

الرأي العام العدد : 582 الجمعة 23 أغسطس 1957 .

لا استقلال مع التبعية

إن فرنسا ، حينما تمّ لها ما أرادت ، وهو فرض خطة (الاستقلال داخل التبعية المتبادلة) ، حرصت كل الحرص على أن تنفرد بهذا النوع من العلاقات مع المغرب دون أن تقوم بينه وبين غيرنا علاقات مثلها ، وبعبارة ، أن التبعية المتبادلة ، في نظر فرنسا ، كانت خاصة بها وبالمغرب بحيث لم تقبل بتاتاً أن تكون أساس علاقته مع دولة أخرى ، وهذا في حد ذاته تقييد وتحجير للمغرب بصفته دولة حرة مستقلة ذات سيادة .

وطبقاً لذلك سارت فيما بعد المفاوضات مع إسبانيا في شأن وضعية شمال المغرب على أساس النظرية الفرنسية التقليدية ، وهي أن الحماية العامة الشاملة في المغرب كانت لفرنسا وحدها ، وذلك بمقتضى معاهدة فاس المؤرخة في 30 مارس 1912 ، وأن إسبانيا التي أبرمت مع تلك الدولة معاهدة 27 نوفمبر 1912 لبسط نفوذها على منطقة الشمال إنما كانت في وضعية المستأجر لا غير .

وقد تضمن التصريح المشترك بين المغرب وفرنسا بتاريخ 6 نوفمبر 1955 أنه يجب على القطرين أن يبنيا معاً مستقبليهما - دون

تدخل طرف ثالث - على أساس توطيد سيادتهما بضمانة مشتركة ،
لما لهما ولرعاياهما من حقوق ، وكذلك على أساس احترام
وضعية الدول الأجنبية في المغرب طبقاً للمعاهدات القائمة .

ولم تكن تعني عبارة (دون تدخل طرف ثالث) إلا إسبانيا
التي كانت تريد الاشتراك في المفاوضات الثنائية ، وتعمل جاهدة
لتجعلها ثلاثية .

ولكن إسبانيا لم تنجح في هذا ، فبقيت بعيدة عن
المفاوضات المغربية الفرنسية التي كانت تستهدف (تسوية)
المشاكل القائمة بين الدولتين على أساس (التبعية المتبادلة) إن
حقاً ، وإن باطلاً !

ولا يخفي موقف إسبانيا في الاعتراض على استقلال
المغرب ، وعلى الاعتراف به من طرف فرنسا التي انتقدت بشدة
وعنف لما تنازلت عنه للمغرب وذلك من طرف الجنرال فرانكو
والمقيم العام بتطوان ، ولعل من أسباب المطالبة بالتدخل في
المفاوضات المغربية الفرنسية التفكير في محاولة احباطها حتى لا
تصبح إسبانيا مضطرة إلى الاعتراف لمنطقة شمال المغرب
بالاستقلال والوحدة ، هذه المنطقة التي طالما عملت سياستها
المعروفة لفصلها عن بقية التراب المغربي وضمها إلى إسبانيا
بصفة أو بأخرى ، مما عملت ، أثناء إقامتي بالقاهرة ، على
كشفه ، وفضحه وإحباطه لدى الجامعة العربية التي كانت تدأب
السياسة الاسبانية ، بتواطئ مع بعض العناصر المغربية ، على
تضليلها هي ودولها ، واستمالتها استعانة بها على الشعب

المغربي في تحقيق المطامع الاستعمارية ، وتنفيذ خطط مدريد وتطوان السرية وقد اطلعت جلالة الملك على ذلك كله لما حظيت بمقابلته في باريس قبل عودته من المنفى إلى المغرب .

وأمام اعتراف فرنسا باستقلال المغرب وسيادته لم يسع إسبانيا في الأخير إلا أن تعترف بالأمر الواقع ، فتنهج - راضية أم كارهة - منهج فرنسا ، ولكن دون أن تعترف لها الوثائق الرسمية ، وخاصة التصريح الصادر في مدريد أثناء رحلة جلالة الملك إليها من أجل المفاوضات ، بأية تبعية متبادلة ، وإنما تضمن ذلك التصريح المشترك عبارة (التعاون) فقط بين المغرب وإسبانيا .

ومما لا شك فيه أن ما اتفق عليه مع إسبانيا من (التعاون) دون (التبعية المتبادلة) هو ما كان يجب أن يكون حتى مع فرنسا نفسها ، لأن هذا هو ما يتفق مع الحرية ، والسيادة ، والاستقلال على أساس المساواة التامة بين الدول ، أما الاستقلال المقيد بالتبعية ولو كانت متبادلة صدقاً - لا كذباً كما هو الواقع حيث إنها من طرف واحد - فليس هو إلا استقلالاً مشروطاً ، وناقصاً ، وواهيأً ، وبعبارة إنه استقلال يخفي تحته عبودية ، وسيطرة أجنبية باسم التبعية المسماة (بالمبادلة) في حين أنها مفروضة في شتى الميادين ، وبمقتضى الوثائق الرسمية ، والمعاهدات من جانب على آخر ، مما يضيف عليها - (كعبودية) منظمة محبوكة - كل الصفات التعاقدية والقانونية ، والشرعية ، خلافاً لما كان عليه نظام الحماية الذي كنا لا نعترف به ، بل كنا نحاربه ، ونقاوم

باطله المفروض بمعاهدة 30 مارس 1912 سواء بما تقدمها أو لحقها من الاتفاقات العلنية والسرية ، الثنائية والدولية .

ومما تقدم ينجلي لكل ذي عينين وبصيرة أن عبارة (الاستقلال داخل التبعية المتبادلة) إنما هي من خداع العناوين ، ولكنه خداع مكشوف وفاضح نفسه بنفسه ، وكما أن الحلال بيّن ، والحرام بيّن ، فكذلك الاستقلال بيّن ، والتبعية بيّنة ، ولو تسترت تحت ستار (المتبادلة) ، وهو شفاف لا يخفي ما وراءه إلا على الذين أضلهم الله وأعماهم ! وفي الواقع أصبح المغرب الحر المستقل - بمقتضى ما أبرمه مع فرنسا من معاهدات - تابعاً لها دون أن تكون هي تابعة له ، ولست أدري - ولا أحد يدري - كيف يمكن هذا لورامه المغاربة محاولة منهم أن (يتبادلوا) التبعية مع فرنسا ؟ وهل من حاجة إلى التذكير بروابط (العبودية) أو التبعية التي تربطنا بفرنسا ؟ وهل يجهل أحد ما أوقعتنا فيه من تبعات ومسؤوليات وما نتخبط فيه من جرائمنا من مشاكل وأزمات ؟

فهل بعد هذا نقول إننا أحرار ، وسادة ، ومستقلون حقاً ؟

إننا لا نستطيع أن ندعي شيئاً من هذا في الوقت الذي تبشر فيه مفاوضات لشد وثاقنا أكثر بفرنسا في معاهدة الاستيطان - مثلاً - وهي - في نظر الفرنسيين - بمثابة معاهدة حماية جديدة ، وليس من الحرية ، والسيادة والاستقلال في شيء أن نقابل تطرف فرنسا ، وشططها ، وافراطها في مطالب الوجود الفرنسي ، ومطامع الاستيطان الأجنبي بما من شأنه أن يضاعف ذلك ،

ويطمع الطامعين في حقوقنا بما هو أكثر وأشد ، ومثال هذا شخصوص وفد الحكومة المغربية إلى باريس للتفاوض من أجل إبرام تلك المعاهدة وغيرها ، إن عكس هذا هو ما كان منتظراً بعد الجفوة الحقيقية أو الصورية التي حدثت أخيراً في المفاوضات بالرباط فهل حكومة الرباط هي الطالبة الراغبة في إبرام معاهدة الاستيطان الفرنسي بالمغرب عسى أن تفي فرنسا بوعدها ، وتتصدق ببعض المليارات من الفرنك باسم المعونة ، وهي مهما قيل ليست إلا ثمناً ، أو مقابلاً ، أو تعويضاً مادياً عن استسلام وتنازل نرجو أن لا يقعاً مطلقاً .

وما فتىء الفرنسيون يصرون على وجهة نظرهم فيما يخص علائقهم بالمغرب فقد صرح كاتب الدولة الفرنسي في الشؤون الخارجية وذلك في الخطاب الذي ألقاه على الوفد المغربي أول أمس بأن الاتفاقات الوشيكّة الإبرام ، بما فيها معاهدة الاستيطان ، إنما هي (مصالحات عائلية) تستمد ضرورتها من نفس الروابط الكثيرة التي ربط بها القدر المغرب وفرنسا بكيفية وثقى ، وإمعاناً في الادعاء والتخداغ واصل الوزير الفرنسي قائلاً : إن القصد من المفاوضات هو تحديد طريق السير للمستقبل على أساس التبادل ، والمساواة واحترام مصالح الفرنسيين المستوطنين بالمغرب ، والمغاربة المقيمين بفرنسا ، ولكن الواقع يكذب هذا حيث أن ما يدعى (بالتبادل والمساواة) إنما هو اسم بدون مسمى بالنسبة للمغرب والمغاربة فلا مساواة في العدد والمصالح ، ولا مقارنة بين الأوضاع المغربية في

فرنسا ، والفرنسية في المغرب . وإذا انعدمت المساواة في كل ذلك انعدم معها كل تبادل ، وقامت مقامه تبعية من جانب واحد ، هو جانب من يرى في نفسه النقصان ، والحرمان ، والعجز ، والحاجة إلى من فوقه ، وهذا بكل أسف هو مثال المغرب في سياسته التعاقدية مع فرنسا في عهد السيادة والاستقلال ، ومسلك هذه السياسة هو غير المسلك المتفق مع حقيقة التحرير، وعبثاً يحاول الرسمىون المسؤولون اخفاء هذا ، وتغطية بالأقاويل السفسطائية التي لا ينخدع لها أحد مع الحقائق الماثلة ، والمشاكل القائمة ، والأزمات المستفحلة ، والتبعيات المفروضة بشتى المعاهدات التي هي اصفاً تغل الأحرار ، وسلاسل لا يرضاها إلا العبيد الذين يستلذون عبوديتهم ولسانهم يقول هل من مزيد ؟

الرأي العام العدد : 583 السبت 24 أغسطس 1957 .

لا حماية ، ولا وصاية باسم الاستيطان بل الاستقلال بدون شرط ولا قيد

من المقالين السابقين اتضح بجلاء أن الاعتراف باستقلال المغرب خضع لشروط وقيد ، رسمياً وعملياً ، وهذا ما جعل استقلالنا غير تام ، ولا شبيها بالاستقلال الذي حققته شعوب غيرنا ، والذي من أجله جاهد وضحي الشعب المغربي بما رددته الدنيا بأسرها إشادة ، وإعجاباً ، وتقديراً .

ولقد مضى على الاعتراف لنا بالاستقلال والسيادة ربح من الدهر غير قصير وترك الاستعمار ما تزال غير مصفاة ، أو صفيت بعض أجزائها تصفية ناقصة شوهاء ، بل إن المغرب يقف اليوم تجاه مشكلة المشاكل ، وعقدة العقد وداهية الدواهي ، تلك هي محاولة تدعيم الوجود الفرنسي بالمغرب ، وتثبيت نتائج 43 سنة من الاحتلال ، والحماية ، والسيطرة وذلك باسم الحقوق ، والمصالح ، والامتيازات المكتسبة ، من جهة ، وباسم صداقة مزعومة ، ومعونة مغرضة بين المغرب وفرنسا ، من جهة أخرى .

وكل هذا يراد فرضه على المغرب الحر المستقل بما يسمى (بمعاهدة الاستيطان) التي هي على وشك الإبرام بين الحكومة الفرنسية وحكومة الرباط .

ولتسمية الأشياء بأسمائها أقول : إن معاهدة الاستيطان ليست في واقع أمرها إلا امتداداً - بعنوان جديد ، وشكل جديد - للحماية التي تعلق فرنسا إلغاء معاهدتها المفروضة في 30 مارس 1912 على إبرام تلك المعاهدة وغيرها من المعاهدات السابقة واللاحقة ، وما أكثرها - وأأسفاه - وما أشدها وطأة وخطراً علينا في العاجل والأجل !

ولا يعني (الاستيطان) مجرد الإقامة والسكنى اللتين يسمح بهما للأجانب في غير أوطانهم ودولهم ، بل يعني أكثر وأبعد ، وهو حق الاستيطان والاستقرار بكيفية دائمة كما لو كانت الأرض المستوطنة وطناً للمستوطنين الذين يصبحون ، بمقتضى ما يتنازل عنه لهم - طوعاً أو كرهاً - من الحقوق والمصالح والامتيازات ، أكثر من الأجانب وأقل من المواطنين الأصليين الذين يفضلونهم في أشياء فقط .

ويكتسي (الاستيطان) صبغة قانونية وشرعية إذا قام على تعاقد وتعاهد بين دولة الرعايا المستوطنين وبين دولة البلاد المستوطنة .

ومن أهم نتائج الاستيطان ، في نظر أصحابه ، أنه يضمن لهم البقاء والوجود ، والحياة والنشاط تقريباً كما لو بقي الاستعمار وحكمه وسيطرته في الأرض التي اختاروها وطناً ثانياً لهم وهكذا يصبح لهم وطنان اثنان : وطنهم الأصلي بما لهم فيه من حقوق وحریات ، ومصالح وامتيازات ، ووطنهم الثاني حيث تعطاهم وضعية تكاد أن تكون مماثلة لذلك وبسبب هذا فهم يعيشون في

وضعية ممتازة سواء باعتبارهم مواطنين بالنسبة لبلادهم ودولتهم وجنسهم ، أو بصفتهم مستوطنين في أرض الفتح (والميعاد) .

وإن قوماً يتنازلون عما لهم للأجانب عن يدٍ وُصم صاغرون ليفرطون تفريطاً غادراً في حقوق الوطن والأمة ، ويفرضون عليهما أن يعيشا في وضعية شاذة تقوم على حرمان المواطنين في أرضهم لكي يتمتع فيها الأجانب بما ليس هو عادة ، وشرعاً ، وسياسة ، للأجانب بل للمواطنين وحدهم .

وإن ما يزيد في خطر معاهدة الاستيطان ، ويجعلها أشبه بالإرادة التي يملها القوي على الضعيف منها بالاتفاقية المبرمة عن طوعية واختيار نتيجة لمفاوضات حرة متساوية سليمة لهو شكل الإغراء والمساومة الذي تتشكل به ، فمن المعروف لدى الخاص والعام أن فرنسا ما فتئت تعلن في صراحة تامة أنها لن تقدم للمغرب معونتها المالية إلا إذا أمضى معها معاهدة الاستيطان على أساس (هذه بتلك) ، و (خذ وهات) ، فكأن فرنسا تريد « شراء » المعاهدة بما فيها من نيل لحرية المغرب ، وسيادته ، واستقلاله ، وقد استغلت الأزمة الاقتصادية ، والضائقة المالية في المغرب للضغط على حكومة الرباط وفق سياسة وأسلوب (الشانطاج) وليس هذا بغريب ، بل الغريب هو مطاوعة المسؤولين في هذه الحكومة ، وانسياقهم لذلك راضين أو كارهين مختارين أو مضطرين !

ولقد فطنت صحف باريس نفسها إلى ذلك الضغط (والشانطاج) وفي طليعتها جريدة (فرانس أوبسيفاتور) التي

أعادت الانحياز لحزب الحكومة الرباطية مما هو معروف لدى الجميع ، فمما كتبه هذه الصحيفة السياسية بتاريخ 15 أغسطس تحت عنوان (المغرب أو الأيدي المقيدة من أجل 20 ملياراً) إن ربط المعونة المالية بامضاء المعاهدة كشرط سابق يعد حقاً تحايلاً واختلاساً عن طريق الضغط والاكراه ، والتهديد والوعيد (وهذه معاني لفظ (شائطأج) ، ويظهر أن المطامع التي تريد فرنسا فرضها قد تضخمت خلال الأسابيع الأخيرة . . .) .

وكتبت كذلك جريدة (لومند) بتاريخ 12 أغسطس : إن تعليق منح المعونة المالية الفرنسية على الظفر بضمانات دقيقة حول فصول المعاهدة يجعل الحكومة المغربية مضطرة إلى اختيار أحد أمرين :

إما قبول الشروط التي تضمن تفوق وسيطرة المصالح الفرنسية في ميدان الاقتصاد المغربي وذلك مقابل القروض المالية التي يشعر المغرب بمسيس الحاجة إليها ، وإما رفض تلك الشروط وتفضيل التقشف عليها وفي هذا تهديد بتقلبات خطيرة في مجال الاقتصاد ، خصوصاً فرار رؤوس الأموال واستحالة مواجهة الدولة المغربية لما سيحل من آجال) .

ترى هل تعني الجريدة مواعد دفع الديون أو تعني بصفة عامة جميع التزامات الدولة المالية ؟

وكتبت أيضاً الجريدة المذكورة بتاريخ 13 أغسطس : (من العسير التقريب بين وجهتي النظر المغربية والفرنسية إذا اتخذت

حكومة باريس آراء وحجج بعض الأوساط الفرنسية الخاصة) ،
ويعني هذا أرباب المصالح المالية ، والصناعية ، والفلاحية .
ويظهر كما قالت (لومند) بتاريخ 23 أغسطس أن تحرير
الفصول الثلاثة الأولى قد تم ، وهي تتعلق بممارسة الفرنسيين في
المغرب للحقوق والحريات الأساسية وبالضمانات القضائية ،
وبالتدابير الخاصة بمسائل الجنسية ، وقد قامت صعوبات حول
الفصل الرابع الخاص بالحقوق الاقتصادية ، ومنها مسألة أراضي
المعمرين التي أخذت بطريقة نزع الملكية وباسم المصلحة
العامة فأعطيت للفرنسيين أيام تأسيس مناطق الاستعمار بمختلف
جهات المغرب بعد انتزاعها من ملاكيها المغاربة بعوض بخس ،
وهذا ما كان يسمى بنزع الملكية من أجل المصلحة العامة فهذه
الأراضي مغصوبة بالقوة والاكراه عن طريق قانون جائر ، ولهذا
فهي غير شرعية ، ولكن الفرنسيين يعدونها من (الحقوق
المكتسبة) ويريدون أن تضمنها لهم معاهدة الاستيطان في عهد
الاستقلال ، ويقال إن الوفدين المغربي والفرنسي توصلا إلى حل
وسط - أي أخرج - وهو تأسيس لجنة مشتركة للنظر في كل قضية
يحصل فيها نزاع ، ويقال إن القضايا التي هي من هذا النوع لا
تتجاوز خمسة أو ستة في المغرب ، إذ يرجع تاريخها إلى وقت
ابن عرفة فقط ، ومعنى هذا إن صح أن الحكومة ستجاري
الفرنسيين في تحايلهم بواسطة اللجنة المذكورة ، وقصر
اختصاصها على قضايا محدودة خروجاً من المأزق ، تمكيناً
للفرنسيين من الاحتفاظ بأراضيهم المنتزعة من المغاربة زمن
الحماية الاستعمارية .

وخلاصة الأمر أن الحكومة المغربية في (مفاوضة) مع الفرنسيين من أجل إبرام معاهدة الاستيطان ، وهي مفاوضة تقع تحت نوع من الضغط والاكراه ، وعلى أساس عدم المساواة ، ووجود وفد المغرب بباريس من شأنه أن يسهل على الفرنسيين الضغط وإحكام التأثير عليه ، ولعله من أجل هذا أتى به لباريس حتى يبتعد عن جو المغرب ، ويكون مغموراً بالجو الفرنسي لا غير .

ومسألة أخرى وهي أنه في الوقت الذي يعترف فيه للفرنسيين - في معاهدة خطيرة - بالحقوق والحريات والضمانات القضائية لا تفكر الحكومة المغربية في الاعتراف للمغاربة ، كمواطنين ، بنفسل الحقوق والحريات والضمانات القضائية ، فهم الآن في وضعية دون المستوطنين الفرنسيين والأجانب ، ومعنى هذا أن هؤلاء ربحوا صفقة الاستقلال بينما خسرها المغاربة في وطنهم كما كان أمرهم في عهد الحماية والاستعمار ، فإلى يومنا هذا لا يوجد أي ميثاق لحقوق وحريات المغربي كإنسان ومواطن .

ومما يدل على خطورة محتويات معاهدة الاستيطان أنها ما تزال محاطة بسياج من السر والكتمان إلى أن تبرم وتصبح أمراً واقعاً ، ولولا ما أوضحت عنه صحف فرنسا بعض الستار لما علم أحد عناوين فصول المعاهدة وبعض محتوياتها التي ثار حولها النزاع .

وأرى بعد هذا أن أذكر أننا لسنا مبدئياً ضد البحث عن معونة مالية خارجية أو فرنسية ، ولكنه يجب أن يأخذها المغرب

من غير شرط ولا قيد يمسان بحريته وسيادته واستقلاله ، أو يتحكمان في سياسته الداخلية والخارجية ، فكل إعانة يجب أن تكون نزيهة سليمة بحيث لا تضر بما لنا من استقلال واقتصاد ، أما إذا كان غير هذا فإننا نفضل عليه أن يرفض المغرب كل معونة مشروطة بغير الشروط المعقولة العادية وأن يلجأ إلى تنظيم اقتصاده بوسائله وامكانياته الخاصة وذلك حفظاً لكيانه في الداخل والخارج ، وهذا ما لا يتم بغير صيانة السيادة والاستقلال والاقتصاد .

ومما سلف يتضح أننا نعارض كل معاهدة تنال بصفة من الصفات من حقوقنا وحرياتنا ومصالحنا كدولة حرة مستقلة ذات سيادة ، ونرى أن يقتصر المغرب في حفظ المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب على ما هو معهود ومقرر في سائر الدول العصرية الحرة على أساس التشريع العادل . وهناك ضمانات أخرى للأجانب وهي التي تنشأ عن تطبيق العهود والمواثيق الدولية التي تحمي حياة وإملاك الجاليات الأجنبية في غير أوطانها .

وأخيراً ، إن ما سيقدم عليه المسؤولون في حكومة الرباط من إبرام معاهدة استيطان مع فرنسا يعد سابقة خطيرة لا بالنسبة للمغرب فقط ، بل حتى بالنسبة لتونس التي تشبه وضعيتها وضعيتنا ومع هذا لم نسمع أنها فاوضت أو ستفاوض فرنسا في إبرام معاهدة استيطان ، فهل سيكون المغرب - بعد حين - سبباً في هذا فتشقى به وطننا في عهد سيادته واستقلاله ؟

الرأي العام العدد : 584 الأحد 25 أغسطس 1957 .

لا ضرورة مطلقاً لمعاهدة الاستيطان

إن حرص فرنسا على إبرام معاهدات مع المغرب المستقل ناشئ فيما يظهر عن عدم ثقتها به في الحاضر والمستقبل ، وعن حب التمسك بمعظم وضعيتها في بلادنا كما خلفتها الحماية الاستعمارية .

فلو أن فرنسا كانت - حقاً - تثق بنا - شعباً ودولة وحكومة - لاطمأنت على رعاياها وعلى ما لهم من مصالح في وطننا ، كما أنها لو كانت تريد لنا فعلاً الاستقلال الحقيقي الكامل لتنازلت عن كل ما ليس لها ولرعاياها أن يدعو أو يتناولوا إليه من المصالح والامتيازات في عهد السيادة والاستقلال .

وهناك شيء آخر وهو أن فرنسا تعلم أن (الحقوق المكتسبة) سواء بالنسبة لها أو لرعاياها بالمغرب ليست بشرعية ومن التي لا يخاف عليها في العهد المغربي الجديد ، ولهذا أرادت فرنسا أن تضمن تلك (الحقوق المكتسبة) عن طريق المعاهدات مع المغرب الحر المستقل .

وغني عن البيان أن المغاربة لا يريدون سوءاً بالفرنسيين والأجانب كضيوف وأصدقاء في المغرب ، كما أنهم لا يبيتون شراً

لما لهؤلاء جميعاً من مصالح مشروعة في شتى الميادين ، بل إن مصلحة المغرب وأهله تقضي ببقاء الفرنسيين وغيرهم ومزاولتهم لمختلف نشاطهم في بلادنا ، وهذا في نفسه ضمانه كبرى لهم فكأن الفرنسيين غفلوا أو تغافلوا عن هذا كله ، ولم يرضهم إلا أن يضغطوا على المغرب مادياً ومعنوياً حتى يتنازل لهم عما أرادوه كضمانات ، وليست الظروف الخاصة بالمغرب هي وحدها التي أغرتهم على بعد المطامع ، بل أغراهم كذلك تساهل السياسة المغربية الحالية ضعفاً وعجزاً ، وطمعاً .

ولسنا - نحن المغاربة - بالمسؤولين عن ضخامة عدد الجالية الفرنسية ومصالحها في المغرب حتى نطالب اليوم من طرف فرنسا بالتخلي لها عما تريد وتشتهي ، ومهما بلغت جاليتها ، من حيث العدد والمصالح فهي جالية أجنبية بالرغم عما تسوله لها نفسها ، وإنه لمن خيرها وفي مصلحتها أن تلتزم الحدود التي ليس للأجانب - ولو ظفروا بمعاملة خاصة - أن يتجاوزوها في غير أوطانهم وفي قوم ليسوا بقومهم . وما دامت إرادة المغاربة هي كذلك ضمان مصالح الأجانب فما السبب إذن في حمل المغرب على إبرام معاهدات قائمة على شروط وقيود إن لم يكن هو (الجشع) الاستعماري وعدم الثقة بالمغرب الجديد ؟

وليس الخطر في ضخامة عدد ومصالح الجالية الفرنسية فقط ، بل في ازدياد هذا مع الأيام خصوصاً بعدما ألغيت تأشيرات السفر بين المغرب وفرنسا ، مما يسهل الهجرة الفرنسية إلى بلادنا بالإضافة إلى ما ستعطيها سائر المعاهدات وبالأخص معاهدة

الاستيطان للفرنسيين من حقوق وامتيازات ستجعلهم عندنا كأنهم في أرضهم ووطنهم .

وطبيعي أن يجعل كل هذا الشعب المغربي شديد التخوف على سيادته واستقلاله ، وعظيم القلق على حقوقه ومصالحه ، ولكن بدل أن يعمل المسؤولون في الرباط على تطمين الرأي العام المغربي ، وإطلاعه على سير المفاوضات مع فحوي المشروعين الفرنسي والمغربي حتى يكون من الأمر على بينة وبصيرة ، فهم لا يزدادون مع تطورات الأمور إلا صمتاً وتكتماً ، بل إن الوفدين المتفاوضين في باريس الآن اتفقا أخيراً على عدم نشر أي شيء حول المفاوضات الجارية أو إذا أريد نشر شيء فيجب أن يتم الاتفاق عليه سلفاً بين الطرفين ، وكل هذا إمعاناً في الكتمان حتى لا يطلع المغاربة خصوصاً على بعض ما يجري في باريس حول معاهدة الاستيطان ومحتوياتها الخطيرة .

وأرى - في انتظار الجديد في الموضوع - أن أذكر بأن حكومة الرباط - بعد ما تعددت الاجتماعات في وزارة خارجيتها بين الوفدين المغربي والفرنسي - أحيطت علماً بالمقترحات الفرنسية الجديدة ، وأمكنها أن تقارن بين المشروعين في اجتماع وزاري مصغر بتاريخ 20 يوليوز ، ثم استأنفت الاجتماعات في 31 يوليوز حيث عرض الوفد المغربي مقترحاته مع تعديلات هامة على مشروعه الأصلي الذي أصبح بحكم هذا أقرب مما كان من المقترحات الفرنسية ولكن مع هذا احتفظ المتفاوضون الفرنسيون بالجواب إلى أن يؤخذ رأي حكومتهم وقد ظهر من بعد أنهم

رفضوا ما كان تقدم به المغاربة ورجعوا بالأمور إلى ما كانت عليه في المشروع الفرنسي الأول الذي كانت امتنعت الحكومة المغربية من اتخاذه أساساً للمناقشة والمفاوضة ، وبالرغم عن نكتم المسؤولين المغاربة فقد ذاعت نقط الخلاف في المفاوضات مما أشرت إليه في المقالات السابقة وقد اتضح حينئذ أن الوفد الفرنسي - إنما كان يريد إطالة المفاوضات لا تصلنا فقط ، بل محاولة منه الضغط على الحكومة المغربية التي احتج وزير خارجيتها لدى ممثل فرنسا بالرباط على تماطل الوفد الفرنسي فيما يخص مفاوضات معاهدة الاستيطان ، وعلى التباطؤ في امضاء الاتفاق الخاص بالمعونة المالية .

وقد قابلت الحكومة المغربية هذه (المناورة) السياسية الفرنسية (بمناورة) مثلها ، وهي التي عبر عنها بلاغ الرباط الذي نضمن التذكير بالتصريحات المغربية الرسمية حول عزم المغرب على احترام وضمان المصالح الأجنبية في أرضه ، كما تضمن التنبيه إلى أن هذا هو الواقع اليوم ، وأن التشريع الداخلي المغربي يعطي لتلك المصالح الضمانات الفعلية المتينة ، وأضاف البلاغ أن المغاربة - بناء على ذلك التشريع قد كان في استطاعتهم أن يكتفوا بالتوقيع مع فرنسا على (معاهدة استيطان ذات صبغة عامة) دون الدخول في مشاكل الجزئيات باعتبار أنها من مجال التشريع المغربي مما يعمل به في أقطار أخرى .

وإن ما صدر به البلاغ الرسمي المذكور ليؤكد وجهة نظرنا ، وهي أنه لا ضرورة مطلقاً لمعاهدة استيطان لا عامة ولا

خاصة وأن ضمانه مصالح الأجانب في أية دولة مستقلة متحررة من الشروط والقيود إنما هي من اختصاص سيادتها وسلطانها وتشريعها دون تدخل خارجي .

وأمام تصلب الموقف الفرنسي أعلن بلاغ رسمي آخر في عاشر أغسطس أن جلالة الملك مصمم العزم على حفظ وصيانة السيادة القومية من أن يلحقها أي أذى كيفما كان نوعه وسببه ، وقد قابل الشعب هذا - طبعاً - بكل ارتياح وتأييد .

وإذا كان توقف المفاوضات قد شغل يومئذ بال الأوساط الفرنسية فإن هذه لم تظهر التنازل عن الموقف الصلب الذي كان اتخذه المفاوضون الفرنسيون بالرباط . ومما دعمت به تلك الأوساط الرسمية - علناً - هذا الموقف تجاه الحكومة المغربية خير رسالة وجهتها هذه الحكومة منذ سنة إلى الحكومة الفرنسية وتتضمن الرسالة الاعتراف الصريح - حسب تلك الأوساط - بوجهة النظر الفرنسية التي حددت في ذلك الوقت كما تتضمن التسليم بجعل اسداء المعونة المالية الفرنسية تابعاً لامضاء معاهدة الاستيطان .

وبعد ، فبالرغم مما حصل بين الطرفين في الرباط من نزاع حول بعض نقط هامة في مشروع المعاهدة ، فقد استطاع الفرنسيون أن يتداركوا الأمر بسرعة وذلك بفضل (دبلوماسية لبقة صبورة) كما قالت جريدة (لومند) ، وأن ينقلوا المفاوضات من الرباط إلى باريس حيث تدور الآن في سر وكتمان متفق عليهما رسمياً بين الوفدين المغربي والفرنسي ، ويقال إن المفاوضات تمر الآن بمرحلتها النهائية ، ومرة أخرى سيفاجأ الشعب

المغربي - بعد أيام - بأمر واقع جديد هو (معاهدة الاستيطان)
التي ستكون صورة بارزة وخطيرة لسياسة (الاستقلال داخل
التبعية المتبادلة) وستتلو تلك المعاهدة معاهدات أخرى لا تقل
خطراً على المغرب في حاضره ومستقبله .

الرأي العام العدد : 586 الثلاثاء 27 أغسطس 1957 .

محنة في المغرب ما بعدها محنة !

بينما كان - وما يزال - وفد الحكومة يتفاوض في معاهدة الاستيطان التي يريدها الفرنسيون (دستوراً للوجود الفرنسي) في المغرب ، والتي يجعلون من إبرامها شرطاً أساسياً للمعونة المالية المستجدة من طرف المسؤولين في الرباط بإلحاح شديد واستعجال متناه ، نعم ، بينما كان التفاوض في باريس من أجل ذلك ، مما سيكون - طبعاً - على حساب حقوق المغرب مهما زعمت طائفة من المغاربة المتفائلين المستبشرين لحاجة في النفوس انعقد اجتماع دبلوماسي - كان نوعاً ما فجائياً - بين وزير الشؤون المغربية والتونسية في الحكومة الفرنسية التي يفاةضها الوفد المغربي في باريس ، وبين وزير خارجية إسبانيا وذلك في مدينة (سان سيباستيان) حيث تصطاف الحكومة الاسبانية كل سنة .

ولقد كان ذلك الاجتماع (مؤتمراً دبلوماسياً هاماً) نظراً للمكان الذي انعقد فيه ، وللمشاكل الأوربية والدولية والافريقية التي راجت فيه وللشخصيات الحكومية والدبلوماسية التي شاركت فيه ، ولأسباب واعتبارات أخرى لا يعلمها إلا المطلعون على خفايا الأمور ، وأسرار المداولات .

وفي الحقيقة لم يكن مؤتمر (سان سياستيان) إلا نتيجة لسلسلة من المخابرات السرية تمت بالطرق الدبلوماسية العادية ، وبواسطة وفد الخبراء الذين كانوا يعملون في المدة الأخيرة بعاصمة إسبانيا من أجل التقريب بين الحكومتين والتمهيد لاتفاقهما من جديد على أساس ما تجدد لهما من مشاكل ومصالح مشتركة تريد الحكومتان أن تواجهها مكتلتين متعاونتين .

ومن المعلوم أن المشكلة المعضلة القائمة مع المغرب - في أرضه نفسها - كانت من كبريات المشاكل التي تسببت في المؤتمر الدبلوماسي الفرنسي الاسباني ، كما كانت من أهم الأمور التي بحثت فيه ، وربما قد اتخذ فيها قرار وموقف مشترك .

ولعل أحداً يسأل هذا السؤال البديهي : ماذا كان عمل المغرب الذي أصبح مرة أخرى موضع ائتمار سري ، بل تأمر سافر بين فرنسا وإسبانيا ؟ هل أعاد التاريخ نفسه حيث التقت الدولتان في 1957 كما التقتا في 1904 للتأمر على المغرب سراً وعلاية ؟ للسائل أن يسأل هذين السؤالين وغيرهما مما يفضي به الموضوع الخطير ، ولكنه لن يجد على كل الأسئلة التي يمكن أن تتوارد عليه في الموضوع إلا هذا الجواب المؤلم المفجع : لا شيء. غير عدم المبالاة ، والإعراض ، والتجاهل ، والتفرج ، وهذا ما يعبر عنه في اصطلاح السياسة العمياء ، الصماء ، البكماء ، (بسياسة النعامة) التي تدفن رأسها تحت جناحها حتى لا ترى ولا ترى ، وتلك سياسة يمكن أن يعبر عنها أيضاً (بسياسة

الفراغ) بما تقتضيه من انعزال سياسي ، وخمول دبلوماسي ،
وانسحاب فني أمام الأحداث والماجريات في الداخل والخارج ،
وقد يتعجب متعجب من هذا فيقول : كيف يمكن هذا (الفراغ
الدبلوماسي) وفي الرباط وزارة الشؤون الخارجية ؟ وإنه لمن
السهل الرد عليه فوراً : نعم ، ولكن من هم الذين يضطلعون
الآن بمسؤوليات تلك الوزارة ، وأكثر من هذا أين هو اليوم
وزيرها ؟ ألم يغادر الميدان في وقت حرج ، وظرف عصب
وذلك لما ثار الخلاف بين المتفاوضين المغاربة والفرنسيين في
الرباط حول نقط في مشروع معاهدة الاستيطان ؟ ألم يكن سفر
الوزير فراراً من المشاكل ، وهروباً من المسؤوليات ؟ أو على
الأقل فهم هكذا داخلاً وخارجاً ، وحتى وزير الخارجية بالنيابة ما
لبث إن بارح المغرب إلى باريس للتفاوض مع فرنسا في معاهدة
الاستيطان التي ستكون بمثابة كارثة الكوارث إن تم أمرها ،
وفرض على المغرب باطلها ، وهكذا بسبب رحلة الوزير ، وسفر
الوزير بالنيابة لم يخرج المغرب من فراغ إلا ليقع في فراغ ، وهنا
لا أحجم عن التساؤل : هل كان حدوث هذا الفراغ قبيل مؤتمر
(سان سياستيان) مجرد صدفة واتفاق لا غير ، أو بالعكس دبرته
أياد خفية حتى يمر ذلك المؤتمر في غفلة من الرقباء ؟ وإذا كنت
لا أملك الجواب بالنفي أو الإثبات على هذا السؤال فلست
أجهل أن للسياسة العليا في الدول خبايا ، وللدبلوماسية الكبرى
عند دهاتها حيلاً ودسائس ، وأساليب ووسائل لا يفطن بها كثير
من النابهين ، فكيف يفطن بها غيرهم ؟

وحيث لا يجدي أن أندب من هم في المغرب - أو خارجه - أشبه بالموتى وما هم بالموتى ، فلأعد إلى الموضوع بالذات وهو مؤتمر (سان سياستيان) الدبلوماسي الفرنسي الاسباني محاولاً إزاحة الستار عن مخبثاته وأساره بالاعتماد على ما نشر أو صرح به أخيراً .

فلقد وصفت إحدى كبريات صحف باريس سفر نائب وزير خارجية فرنسا ، الذي هو في نفس الوقت المسؤول في الحكومة عن الشؤون المغربية والتونسية ، بأوصاف جديرة باهتمام الباحث ، منها قولها أن الوزير قام « باغارة » قصيرة في التراب الاسباني ، وزادت بأن هذه (الاغارة) كانت أكثر بقليل من (زيارة حسن الجوار) حسب وصف الصحف الاسبانية (كما كانت أقل من (تقارب) ، ويظهر - حسب المصادر الفرنسية - أن تعاليق الجرائد الاسبانية الشبيهة بالرسمية كانت في حديثها عن الاجتماع الدبلوماسي الثنائي (أكثر من صموتة) ، وهذه عبارات كلها بليغة - سياسياً - وإن لم تفصح ، في سبيل السياسة نفسها ، عما تحتها من مكنونات ستكشف عنها الأيام لا محالة في مجال التنفيذ والتطبيق لما تقرر من وراء ستار .

ومن تعاليق الصحف الفرنسية المعتمدة لتحريرها ، ولصلتها الوثقى بمصادر الأخبار الرسمية يتضح أن الاجتماع الدبلوماسي الفرنسي الاسباني سيؤدي - بعد أجل قريب - إلى نهاية (الحرب الباردة) ، و (مكاره الدهر) المعنوية التي تقضي المصالح المشتركة للدولتين - خصوصاً في افريقيا - بالعمل على الأقل

للتخفيف منها إلى أبعد حد مستطاع ، وأضافت الصحف الفرنسية أن ذلك الاجتماع الدبلوماسي ، وإن لم ينتج الآن اتفاقاً واتحاداً فهو في الواقع خطوة أولى نحو تحسين العلاقات بين الدولتين ، كما هو توجيه نحو تعاون مثمر في افريقيا عموماً ، وفي الصحراء خصوصاً .

وذهبت صحف باريس إلى أن الوزير الفرنسي قد اهتم (بمراعاة الاحساسات المغربية) فأوضح أن كل تقارب مع إسبانيا لا يمكن أن يؤدي إلى نقص في رعاية مصالح المملكة المغربية !

أفلح عمرو وإن صدق ! كما في المثل العربي .

وفي تصريح للوزير الفرنسي إثر مقابلته مدة ساعة ونصف مع زميله الاسباني أنه اقتصر في هذه المرة على (مراجعة عامة) للمسائل المعروضة الآن للتسوية وأن المحادثة كانت مغمورة بروح من المودة القلبية الحقيقية ، ومن يشك في هذا والمصلحة الاستعمارية الجديدة واحدة ؟ وهي - كما قال الوزير الفرنسي - تهتم بفتح آفاق المستقبل أكثر مما تعني بالخوض في الماضي المعكر ، ومما صرح به الوزير أن اجتماعه بقرينه الاسباني أظهر أن ما يوجد بين البلدين - في كثير من المجالات - ليس من المتناقضات ، ولا من المسائل التي يعسر أو يستحيل التوفيق بينها خصوصاً في افريقيا ، وهو لا شك يعني المغرب والصحراء المتنازع عليها وإن لم يصرح بهذا .

أما في المغرب فبالإضافة إلى الفراغ الفاجع ، والفاضح الذي يهيمن على وزارة الخارجية ، ويحيلها إلى ما يشبه (ثكنة العجزة وال دراويش) في وقت الحرج ، والائتمار ، بل التآمر ضدنا على مرأى ومسمع منا ، لم نسجل أي رد فعل للحكومة التي يظهر أنها لا تهتم بشيء اهتمامها بالتعجيل بمعااهدة الاستيطان لأنها قد تفتح لها باب الخزينة الفرنسية ، ومن أجل هذا فالحكومة بالرباط خاملة ساكنة حتى لا يبدو منها ما من شأنه أن يكدر صفو المفاوضات في باريس فكأن الفرنسيين اغتتموا فرصتها وخلو الجو لهم في الرباط أو ما يسود عاصمتنا من سكون أشبه بسكون المقابر للاقدام على مفاوضة إسبانيا إحكاماً للخطط الموحدة لمواجهة المشاكل المشتركة في المغرب وصحرائه .

هذه هي سلسلة الحقائق المرة التي ما فتئت تصدمنا في الداخل والخارج ونحن وقوف لا نتحرك ، وصموت لا نتكلم كان الأمر لا يعنيننا من قريب ولا بعيد أو كأننا أمة بدون مشاكل ، ولكن الواقع الذي ليس له دافع هو أن مشاكلنا أكثر من أن تحصى ، وأعقد من أن يستهان بها ، وأن موقفنا منها أو كيفية علاجنا لها إنما تزيد في الطين بلة ، وفي الطنبور نغمة ، وتجعل من أمرنا ، في عهد الحكومة الحاضرة ، محنة ما بعدها محنة ، والأمر لله ، ولا حكم إلا لله !

الرأي العام العدد : 587 الأربعاء 28 أغسطس 1957 .

الحماية وسياسة الاستعمار الاستيطاني

لقد اعتمدت الصهيونية في تحقيق مطامعها بفلسطين على الهجرة اليهودية إليها ، والاستيلاء على الأراضي العربية بمختلف الوسائل والأساليب ، وذلك من أجل التمكين للمهاجرين في (أرض الميعاد) ، وتم هذا بواسطة سياسة عقارية واسعة النطاق شملت تدريجياً أكبر المساحات الزراعية في مختلف المناطق والجهات من فلسطين العربية ، وقد نظمت (الوكالة اليهودية العالمية) كتل المهاجرين في شكل ما كان يسمى (بالمستعمرات) اليهودية التي كانت العامل الأساسي فيما يمكن أن نسميه (بالاستيطان) أو (التوطين) الصهيوني في فلسطين العربية . ولعل الصهيونية العالمية كانت تلميذة متفوقة وممتازة في سياسة الاستعمار العقاري ، والاستيطان العنصري لأساتذة الاستعمار اللاتيني خاصة من فرنسيين وإيطاليين ولولا ما اكتسحته الصهيونية لما استطاع اليهود المهاجرون أن يستوطنوا تلك البلاد ، ويستमितوا في الدفاع عن (وجودهم) هناك .

ومما تقدم يتضح التشابه القوي ، بل التام بين الصهيونية والاستعمار في المطامع والأهداف ، والوسائل والأساليب ، ونحن المغاربة الذين قاسينا مساوئ الاستعمار ، وخبرنا عجره وبجره

في كل ميدان ندرك تمام الادراك أخطاره على البلاد التي تصاب باحتلاله ، وتدخل تحت سيطرته .

ومن المعلوم أن الاستعمار اللاتيني - والفرنسي والإيطالي منه خاصة - استعمار استيطاني يعتمد على الهجرة وتوطين المهاجرين من المستعمرين ، وهم الذين أطلق عليهم اسم (المعمرين) وليسوا في الحقيقة إلا (مخربين) بالنسبة للأهالي الذين يسلبونهم أراضيهم بكيفية أو بأخرى مما لا يتفق مع حق ولا يجيزه قانون ، بل يضيفون إلى سلب الممتلكات تسخير الأناسي بما يشبه العبيد بالنسبة للأسياذ .

وسياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب قامت منذ البداية على إحداث ما سمي (بمناطق الاستعمار) التي كانت موزعة توزيعاً منظماً طبق برنامج معين وخطة مدروسة في مختلف النواحي والجهات المغربية .

ولم يتمكن الاستعمار من إحداث تلك المناطق إلا بنزع ملكية الأراضي التي كانت تشملها ، ولم يكن نزع الملكية من أجل الاستعمار الاستيطاني قانونياً وشرعياً بل كان على عكس هذا مخالفاً لما هو عليه نظام نزع الملكية في الأمم والدول ، وقد تم الاستيلاء على الأراضي المسلمة (للمعمرين) تنفيذاً لظهير نزع الملكية ، ولم يكن في نص هذا الظهير ما يعاب وينتقد ، ولكن تنفيذه من طرف الادارة الاستعمارية الفرنسية زمن الحماية كان طامة على الملاكين المغاربة في جميع الجهات والنواحي التي

أحدثت فيها مناطق الاستعمار ، ووزعت على المعمرين ليستوطنوها كمزارعين .

وقد نفذ الاستعمار خطته الاستيعابية ، وحقق مطامعه الاستيعابية بوضع ظهير نزع الملكية من أجل المصلحة العامة موضع تنفيذ سيء جائر ، بل لصوبي ، قام على السلب والنهب والغضب ، وهكذا جرد أقوام كثيرون من الملاكين المغاربة في الحواضر والبادي من أراضيهم كلها أو جلها أو بعضها ، وتمت هذه العملية الاختلاسية الاجرامية باسم (نزع الملكية من أجل المصلحة العامة) ولم تكن في الواقع إلا (حملة اختطاف) لأجود الأراضي المغربية من أجل تملكها - بغير حق - للمعمرين الذين كان عدد منهم من شذاذ الآفاق .

فالمصلحة العامة في نظر الاستعمار كانت هي تجريد المغربي من أرضه - بعوض بخس - وتمكين المعمر الأوربي منها ليعيش فيها سيداً مطاعاً .

ولقد كان الاستعمار في ذلك منطقياً مع نفسه لما عمد إلى اغتصاب الأراضي المغربية ، وذلك أنه كان يرى أن السبيل الوحيد لفرض وجوده ، ودوام سيطرته ، واستمرار استغلاله هو توطين أكبر عدد من المعمرين ، وبالإضافة إلى هذا فقد كان للاستعمار مآرب ومصالح أخرى في (تعمير) الأراضي بواسطة رجاله ، وهذا ما يفسر تبني السلطات الاستعمارية لإحداث مناطق خاصة بالمعمرين مع العمل لتجهيزهم وتمويلهم ومساعدتهم بكل

ما يحتاجون إليه من الوسائل والامكانيات وقد عرف هذا النوع من الاستعمار الاستيطاني الزراعي (بالاستعمار الرسمي) في عهد الحماية .

ولم يقتصر الفرنسيون على نزع ملكية المغاربة من أجل المعمرين ، بل امتدت أياديهم كذلك إلى أملاك الدولة المغربية ، وأراضي الجماعات ، وأراضي الأقباس الإسلامية ، وما لم يمكن أخذه بطريقة نزع الملكية أخذ بطريقة الإيجار لمدة 99 سنة كما وقع لأراضي الأقباس مثلاً ، وقد بلغ ما أخذ منها خمسين ألف هكتار ، أما ما أخذ من الأراضي باسم (الاستعمار الاستيطاني الرسمي لحماية فرنسا بالمغرب) فقد بلغ حوالي ثلاثمائة ألف هكتار ، ومجموع الأراضي التي تملكها الاستعمار بمختلف الطرق والوسائل تجاوز مليون هكتاراً تعد من أجود وأخصب الأراضي المغربية .

وغير خفي على أحد من المغاربة المطلعين أن المستفيدين من الاستعمار الاستيطاني الزراعي الفرنسي كانوا (مدللين) في عهد الحماية ، بل بلغ بهم هذا (الدلال) أنهم كانوا يملون إرادتهم ، ويفرضون مطامعهم على السلطات التي كانت لا تعصي لهم أمراً ، ولا ترفض لهم طلباً ، وهكذا عاش (المعمر) في أرض المغرب سيداً نافذ الكلمة بعيد النفوذ ، ذا صولة وسطوة .

وقد كان المعمرون في ذلك العهد متكئين في جمعياتهم الجهوية أو العامة ، وداخل غرفهم الفلاحية ، مما زاد في قوتهم

ونفوذهم ، وبسبب هذا كله كانوا - في عدة مناسبات - يعارضون كل من حدثته نفسه بمحاولة عدم إرضائهم في مطالبهم من المسؤولين الفرنسيين وكانوا يوفدون الوفود إلى فرنسا للدفاع عن شؤونهم ضد كل مناوئ ، ولهذا كان كل مقيم عام يحسب لهم ألف حساب ، ويخشاهم وينقاد لتيار مطالبهم مهما بلغت من الشطط والافراط .

هذا باختصار شأن المعمرين في عهد الحماية ، ومن المعلوم أنهم بقدر ما أثروا واستغنوا على حساب الشعب والدولة في المغرب كانوا سبب بؤس وشقاء مئات الآلاف من المغاربة الذين أخذت منهم أراضيهم وشردوا ، وهاموا على وجه الأرض يطلبون وسيلة للعيش ، أو يفرون بأنفسهم من ظلم المعمرين وأعدائهم من الحكام الغادرين ، ولولا ما أحدثته الحماية من مناطق الاستعمار الاستيطاني لما تكاثرت وفود الهجرة من البوادي إلى الحواضر حيث انتشرت (مدن القصدير) التي كانت وما تزال قائمة في كل مكان تذكر الغافلين أو المتغافلين من المسؤولين وغيرهم بما أجرمه الاستعمار في هذه الأرض من الجرائم الكبرى التي لا تنسى أبد الدهر ، والتي كانت أولاها نزع ملكية مئات الآلاف من الهكتارات لمثل هذا العدد من الملاكين المغاربة باسم (المصلحة العامة) المزعومة ، ومن أجل الآف من المعمرين الأجانب .

وإن نتائج ذلك السلب والنهب لهي التي يريد المشروع الفرنسي لمعاهدة الاستيطان أن يضمنها بصفة تعاقدية بين

المغرب وفرنسا في عهد السيادة والاستقلال ، وذلك ليسبغ على أراضي المعمرين الصفة القانونية وليكسبها الضمانات الشرعية فتصبح بهذا كله محفوظة مصونة بحيث لا تستطيع يد الحكومة المغربية أن تمتد إليها بما يخرجها من ملكية أولئك الأجانب بعد أن صار الأمر في المغرب للمغاربة .

الرأي العام العدد : 601 الأربعاء 11 سبتمبر 1957 .

معارضة الحركة الوطنية لسياسة الاستيطان زمن الحماية

لقد عمدت سلطات الحماية في سنة 1927 إلى اتخاذ قرارات وتدابير مزجت بها بين نزع الملكية لإحداث مناطق الاستعمار ونزع الملكية من أجل الصالح العام ، وبمقتضى هذا أصبح في عرف الاستعمار من الجائز ، - قانونياً ورسمياً وعملياً - سلب الأراضي المغربية لجعلها في متناول المعمرين الفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين قصد تملكها وإحداث الضيع الزراعية فيها (الفيرمات) . ومنذ أنشئت مناطق الاستعمار الاستيطاني الزراعي في جميع نواحي المغرب تركّز الاحتلال الأجنبي بما يلزمه من سيطرة واستعباد ، واحتكار واستغلال ، وأصبح المغرب وشعبه داخل (شبكة) محكمة الحلقات تعززها (شبكات) أخرى من الاحتلال العسكري ، والاستيلاء الإداري ، والاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي ، ولكن الاستعمار الاستيطاني الزراعي كان يعد ، في نظر الحماية وسياستها ، الأساس والعماد والضمان للوجود الفرنسي في هذه البلاد ، ونظرة سريعة إلى بعض قرارات نزع الملكية ابتداء من سنة 1927 تعطي فكرة واضحة عما ارتكبه الاستعمار - زمن الحماية - من غضب وسلب .

ففي سنة 1927 صدر 14 قراراً بإحداث مناطق الاستعمار الاستيطاني في عدة جهات من المغرب وكانت ضحية هذا العدوان ، وهذه اللصوصية كثير من الجماعات القبلية ، والعائلات الفلاحية وعدة آلاف من الهكتارات ، وعلى سبيل المثال أذكر : قرار 23 - 7 - 27 الخاص بالصوابر من قبيلة زمور ناحية الرباط ، فقد انتزع 820 هكتار تقريباً من 110 فلاح وعائلة ، كما انتزع قرار 79 - 7 - 27 لجماعات من قبيلة بني سادن ناحية فاس 3400 هكتار .

وفي سنة 1928 صدر 11 قراراً بإحداث مناطق استعمارية ، منها قرار 18 - 4 - 28 يتعلق بمكاسة من قبيلة غيثة ناحية تازة ، وقد انتزعت منها 72 قطعة أرضية يملكها أكثر من ألف فلاح مغربي وتبلغ مساحتها 602 هكتارات ، كما انتزع قرار 16 - 7 - 28 بايناون من قبيلة الحياينة ناحية فاس 288 قطعة لعدة آلاف من الفلاحين وبلغت مساحتها 2330 هكتار ، وفي قبيلة لواتة من قبيلة أيت يوسي ناحية فاس انتزع قرار 15 - 9 - 28 قطعاً أرضية عددها 73 ، ومساحة بعضها تتراوح بين 503 و 656 هكتارات ومجموع مساحة القطع المنتزعة 2210 هكتارات وفي سنة 1929 صدر 17 قراراً بنزع الملكية من أجل الاستعمار ، منها قرار 5 - 2 - 29 الذي أخذ لبني عمير وبني موسى ناحية بني ملال تادلة مساحة زراعية تقدر بأربعين ألف (40000) هكتار ، وأغلب تلك القرارات اعتدي بها على أراضي الجماعات في كثير من نواحي المغرب .

وفي سنة 1930 صدرت 4 قرارات منها قرار 24 - 4 - 30

الخاص بعين الدفالي ناحية وزان ، وقد انتزع ملكية 350 من العائلات والفلاحين ، وأخذ لعدد منهم مئات الهكتارات لكل واحد وبلغت مساحة الأراضي المتنوعة 4908 هكتارات .

وفي سنة 1931 صدرت 8 قرارات ، منها قرار 28 - 7 - 31 الخاص بإحداث منطقة الاستعمار الاستيطاني بناحية الرباط ، ولم تتجاوز مساحتها 438 هكتار وهي أكبر مساحة استولى عليها الاستعمار في تلك السنة وهكذا توالى إحداث مناطق الاستعمار الاستيطاني الزراعي إلى سنة 1934 .

ولم تكن الحركة الوطنية لتقف من سياسة الاستعمار الاستيطاني موقفاً سلبياً ، بل عملت جهدها لمقاومة هذه السياسة بفضحها والتشهير بها ، واستنكارها والاحتجاج عليها سواء في الداخل أو الخارج ففي 3 أغسطس سنة 1933 ، أصدرت بفاس جريدة (عمل الشعب) باللغة الفرنسية لأنه كان من المعتذر ، نظراً للموانع القانونية والسياسية ، إصدار جريدة بالعربية ومما كان يهتم به (عمل الشعب) حالة الفلاح المغربي وما كان يعانيه من حرمان وظلم وسلب ، وفي فترة ما بين 1933 و 1934 ثارت ثورة المعمرين على سلطات الحماية التي صدمتهم بعدم تلبية جميع مطالبهم ، وتحقيق سائر مطالبهم في أخذ التعويضات ، والقروض ، والمساعدات ، والتسهيلات التي بلغت حداً مفرطاً ، ولما تصلبت الإقامة العامة في موقفها من المعمرين المؤتمرين في الرباط خلقوا رؤوسهم رمزاً لحرمانهم المزعوم ، وخرجوا في

مظاهرة كبرى وإتجهوا بها للإقامة العامة محتجين ومتوعدين .
وقد عارض (عمل الشعب) هذه الحركة المنكرة ،
وناهض أصحابها وندد بأخطارها ، وكشف عن خفاياها ، وفي
الوقت نفسه دافع عن حقوق ومصالح الفلاحين المغاربة الذين
كانوا ضحايا سياسة الحماية الاستعمارية ، وهكذا لم يبق الصراع
بين الفرنسيين - جانب المعمرين المتكتلين المتثامرين ، وجانب
الإقامة العامة وأنصارها من الإداريين - بل سرعان ما تحول إلى
صراع بين المستعمرين وبين المغاربة ممثلين في الحركة الوطنية
الناشئة الملتفة حول (عمل الشعب) داخل المغرب وقدر ما
أشتط المعمرون في خطتهم في محاربتهم وأحباط مناوراتهم ،
وفي الدفاع عن حالة ومصير الفلاح المغربي المحروم والمسخر
ظلماً وباطلاً ، ومما اعتمدت عليه جريدة (عمل الشعب) في
موقفها الوطني إخراجها لأعداد خاصة ببيان كل ما أخذه
المعمرون من الأراضي والأموال والمساعدات والتسهيلات ، في
حين أن الفلاحين المغاربة كانوا محرومين من كل هذا ، بل كانوا
مثقلين بالضرائب والتكاليف ، ومعاملين بالعسف والإرهاق . وكانت
الحقائق ، والأرقام ، والمستندات الرسمية ناطقة بكل هذا وذاك
مما أحق المعمرين حقاً شديداً وهم مؤتمر في الرباط ،
وجعلهم يتخذون بالإجماع قرار المطالبة بمنع (عمل الشعب)
والاقتصاص مني بصفتي مؤسساً ومديراً ورئيس التحرير ، بل
إنهم قرروا إيفاد جماعة منهم للاقتصاص مني شخصياً ، وفعلاً جاءت
العصاة التي كانت تتركب من رؤساء المعمرين بناحية فاس ، ولولا
ما اتخذ إذ ذاك من التدابير الصارمة ، والاحتياطات اللازمة لكانت

فتنة عمياء لا يعرف لها أول ولا آخر ، وقد انتهت الأزمة بهزيمة المعمرين الذين لم يظفروا بما كانوا يطمعون فيه ، غير أن الحكومة الفرنسية عوضت لهم بإقالة مقيمها العام .

ثم كانت زيارة جلالة الملك سيدي محمد ابن يوسف لفاس فقامت جريدة (عمل الشعب) بواجبها في هذه المناسبة الكريمة مما أغضب الإستعمار وجعله يمنع الجريدة الوطنية بواسطة القائد الأعلى لجيش الاحتلال في 8 مايو / 1934 ولكننا لم نستسلم لهذا العدوان ، فلم تمر أشهر حتى أخرجنا (سجل مطالب الشعب المغربي) التي قدمتها في باريس للحكومة الفرنسية مع رفيق ، وقد تضمن ذلك السجل الذي جاء كبرنامج عام للحركة الوطنية الفتاة فصلاً خاصاً بسياسة الاستعمار والفلاحة المغربية ، وفي طليعة هذا الفصل المطالبة بالغاء جميع نصوص نزع الملكية من أجل الاستعمار ، والتخلي نهائياً عن سياسة الاستعمار الرسمي ، وإعادة الأراضي المنتزعة وغير الموزعة إذ ذاك على المعمرين إلى أصحابها من الملاكين الأصليين المغاربة ، مع منحهم مساعدات وتسهيلات تمكنهم من رد تعويضات نزع الملكية وإبطال تنفيذ قرارات نزع الملكية سواء منها ما لم ينفذ او ما هو في طور التنفيذ ، والزام المعمرين الرسميين بتطبيق جميع الشروط التي يقضي بها قانون المعاملات ، هذه أهم مطالبنا إذ ذاك من أجل كبح جماح سياسة الاستعمار الاستيطاني ، الزراعي ، والمحافضة على التراث الفلاحي المغربي حتى لا يستمر ضحية السلب والغصب . ومما

لا شك فيه أن حركتنا استطاعت أن توقف تيار نزع الملكية لفائدة المعمرين ، وإن تبطل نهائياً السياسة التي كانت تسير في هذا التيار ، فلم تعش بعد سنة ١٩٣٤ .

ومنذ ذلك الوقت اعتبرنا جميع الأراضي المنتزعة لفائدة الاستعمار أملاكاً غير شرعية سيأتي يوم يتمكن فيه المغاربة وهم أحرار من العمل على إحقاق الحق في شأنها .

وقد حل هذا اليوم ، ولكن الفرنسيين كانوا هم البادئين حيث أخرجوا من (وطابهم) ما سموه بمعاهدة الاستيطان ، وأرادوا - باطلاً - من المغرب أن يلتزم فيها بضمان جميع العقارات الفلاحية التي دخلت في حوزة الفرنسيين بكيفية أو بأخرى زمن الحماية واستعمارها ، وإن هذا لمن أقوى الأدلة على أن فرنسا - بالرغم من اعترافها باستقلال المغرب - تريد الاحتفاظ بوضعيتها فيه عن طريق تثبيت قدم الاستعمار الاستيطاني أو الوجود الفرنسي بجميع أشكاله العنصري ، والاقتصادي ، والعقاري ، والزراعي ، ومعنى هذا تداخل الاستقلال والاستعمار كما تطمع فيه فرنسا باسم التبعية المتبادلة المزعومة .

الرأي العام : العدد : 602 الخميس 12 سبتمبر 1957 .

محنة الحرية

يستأنف « الرأي العام » صدوره بعد سبعة عشر شهراً مرت على توقيفه ، ومنعه ، واحتجابه . وطالما تطلع الرأي العام المغرب إلى هذا اليوم نظراً لمكانة هذه الجريدة لديه ، ولماضيها المجيد ، وللمهمة الكبرى التي كانت تضطلع بها في سبيل الوطن والأمة في مجال الصحافة ، والسياسة ، والمعارضة ، وقد كان هذا شأنها منذ نشأتها الأولى ، فكانت - زمن « الحماية » - سلاح الكفاح ضد الاستعمار في سبيل الاستقلال ، كما أصبحت - منذ الاستقلال - سلاح الكفاح ضد الفساد والطغيان في سبيل الصلاح والحرية ، ولهذا كانت جريدة الشعب الذي وجد فيها ضالته المنشودة ، والذي شعر بفراغ عظيم في ميدان النضال ، والدعوة والتوجيه طوال المدة التي توفقت فيها عن الصدور .

ويشاء الله أن يبرز « الرأي العام » إلى عالم الوجود في وقت أصبحت الحاجة ماسة إليه أكثر من كل وقت مضى ليستأنف رسالته الخالدة بنفس الروح ، والقوة ، والصدق والأمانة غير هباب ولا وجل ، ولا تأخذه في الله وفي الحق لومة لائم .

وإن سبعة عشر شهراً احتجبت فيها جريدة « الرأي العام » ، عن الصدور لا تنسينا تلك المحنة التي أصابها على يد

خصوم الحرية في هذه البلاد، وإن هذه المحنة ما تزال ذكرها حية في الأذهان ، ماثلة للأنظار كأنها وليدة اليوم ، وحادثة الساعة ، فمر الزمان عليها لم يجعلها نسياً منسياً ، ولم يطو صفحتها -السوداء - طياً .

ولهذا لا نريد أن تفوتنا فرصة عودة « الرأي العام » إلى الميدان دون أن نتحدث عن محنته التي كانت حقاً محنة الرأي ، والحرية ، والصحافة في مغرب الاستقلال .

وبهذا الحديث نرمي إلى إشهار ما حاول مدبرو المحنة أن يخفوه على الناس ، والتشهير بما راموا أن يصوره للرأي العام في غير صورته وحقيقته، والتوضيح لما أحاط محنة « الرأي العام » من ظروف وأحداث ، وتصرفات كلها جديرة بأن تسجل للحقيقة وللتاريخ ، وبأن تكون عبرة للمعتبرين .

إن محنة الرأي « العام العام » كانت رفيقة محنة قطر شقيق وشعب عزيز ، هما تونس والتونسيون ، وما محنة هذا القطر وأهله إلا تلك التي جرت في ساقية سيدي يوسف في شهر فبراير 1958 على يد العدوان العسكري الفرنسي المعروف .

إننا لا نذكر حوادث هذا العدوان الأليم ، وإنما نذكر بما كان له من رد فعل قوي في شعب المغرب الذي شعر يومئذ بنفس شعور الشعب التونسي ضحية ذلك العدوان في ساقية سيدي يوسف .

لقد كان من البديهي والواجب أن ينشأ عن ذلك الشعور المغربي ما نشأ فعلاً من استنكار وتضامن .

و شاء القدر أن يكون حزبنا وجريدته الرأي العام - كزميلتها الديمقراطية - في طليعة المستنكرين والمتضامنين ، الأمر الذي أغضب رجال الحكم في ذلك الوقت ، وقد كانوا الحالمين بالسيطرة ، والطامعين في احتكار السياسة ، وأملوا عليهم ما أملوا من تصرفات ومواقف لم يكن أقلها العدوان على حرية الرأي والصحافة والاجتماع ، وهكذا كان عدوان على السكان الآمنين بسياسة سيدي يوسف ، كما كان عدوان آخر ليس بأخف منه ولا بأهون وهو العدوان على الحرية المغربية ممثلة في جريدة « الرأي العام » .

أما أسباب هذا العدوان وكيف جرى فقصه عجيبة تستحق أن نرويها للحقيقة وللتاريخ ، وكذا للموعظة الحسنة . نحن وقتئذ في شهر فبراير 1958 وتونس في ثورة وغيان من جراء مجزرة ساقية سيدي يوسف ، والتونسيون يحتجون ويقاومون ويستنجدون ويستنفرون ضد البغاة ، ومع هذا بقي المغرب الرسمي واجماً حائراً متردداً متكئاً . . . ولم يستطع أحد في الداخل والخارج أن يجد لهذا الموقف الغريب سبباً واضحاً ولا مبرراً صالحاً . وأمام هذا ، وفور وقوع المجزرة في تونس هب حزبنا بدافع الشعور الكريم والواجب المطاع لنصرة تونس الشهيدة في ساقية سيدي يوسف ، وإعلان الاستنكار والتضامن معها . لقد تجلّى هذا أولاً في البرقية التي وجهتها باسم الحزب إلى صديقي الرئيس الحبيب بورقيبة ، ثم في البرقية المرسلة إلى رئيس الحكومة الفرنسية إعلاناً للاستنكار وإظهاراً للتضامن مع تونس ، ومطالبة بإيقاف

حرب الجزائر والتخلي عن سياسة العدوان ضد شعوب الشمال الإفريقي ؛ كما تجلّى موقفنا في تلبية نداء المنظمات الوطنية التونسية التي قررت أن يكون يوم الجمعة 14 فبراير 1958 يوم ساقية سيدي يوسف الشهيدة ، وتنفيذاً لقرار التضامن أصدرنا الأمر إلى جميع فروع الحزب بإقامة صلاة الترحم على أرواح شهداء تونس عقب صلاة الجمعة ، وبالحضور في مراكزه للاستماع إلى كلمات في قضية تونس وتطوراتها واستخلاص العبرة منها .

وبالإضافة إلى هذا وذاك ، أولت صحفنا كل اهتمامها لحوادث تونس ، ومواقف رجالها المسؤولين وغيرهم فكانت تروي كل هذا متحذثة عن انتقاضة تونس التي تمثلت في التدابير الصارمة المتخذة من طرف الحكومة التونسية لمواجهة الموقف الخطير ورد العدوان والعمل على منع تكراره وانتهاز الفرصة لتحقيق الأماني التونسية في تحرير أرضها وسيادتها. وتحدثت جريدة « الرأي العام » بكيفية أخص عن معركة الجلاء التام التي كانت تخوضها تونس شعباً وحكومة، من هذا القرار القاضي بتقديم مسألة العدوان الفرنسي إلى مجلس الأمن بالرغم عن محاولة الدول الغربية الحيلولة دونه ، وقد جاء ذلك القرار مطابقاً لرغبة الشعب الملحة .

ولم نشأ أن نقصر على ما ذكر من مواقف الاستنكار والتضامن ، بل تجاوزنا هذا إلى المطالبة بانتهاز فرصة معركة الجلاء التام في تونس لنوحد معها الموقف والخطّة في الداخل والخارج حتى تصبح هذه المعركة مشتركة بين تونس والمغرب

معاً وفي هذا كتبت جريدة « الرأي العام » (1958/2/11) : « إن حوادث ساقية سيدي يوسف تدخل في إطار الأعمال الاستفزازية العدوانية التي ألّفناها من الاستعمار الفرنسي والتي نعتقد أن خير وسيلة لتلافيها هي توحيد جهود أبناء الشمال الإفريقي لقطع دابر الاستعمار الفرنسي بهذه البلاد وتحريرها من جميع أنواع السيطرة الاستعمارية. وقد استخلصت الحكومة التونسية لنفسها عبرة كبرى من العدوان الفرنسي على تراب تونس فطالبت بجلاء القوات الفرنسية عن مجموع التراب التونسي بما في ذلك بنزرت ، وقد كان حزبنا دائماً يطالب بجلاء القوات الفرنسية عن بلادنا دون قيد ولا شرط كما فعلنا في المذكرة التي قدمناها يوم ثالث فبراير الحالي، لذلك نعبر عن ارتياحنا العميق للموقف التونسي الجديد ونؤيده تأييداً مطلقاً. فعلى الحكومة المغربية أن تؤدي واجبها في هذا المجال بالمطالبة الرسمية الصريحة بجلاء القوات الفرنسية عن ترابنا ، إن الجلاء ضرورة وطنية لا بد من تحقيقها، ومطالبة تونس بالجلاء يفرض على الحكومة المغربية تعبئة جميع القوى لإجلاء الجيش الفرنسي المرابط ببلادنا » .

ثم نشر « الرأي العام » (1958/2/13) افتتاحية تحت عنوان : « عبرة واحدة من العدوان على تونس الجلاء » وبعد الإشارة إلى حركات ومواقف الشعب والحكومة في تونس ، تجلت فيها الوحدة في الرأي والإجماع في العمل ، وإلى ما لقيته قضية تونس في المجال الدولي من عطف وتأيد كتبت الجريدة :

« الواجب الوطني الذي تفرضه مصلحة الشمال الإفريقي

كله في الواقع يلزم حكومة الرباط بأن تقف من الجيش الفرنسي ببلادنا نفس موقف حكومة تونس من الجيش الفرنسي ببلادها ، وأن تضع قضية الجيش الفرنسي على البساط بكامل الوضوح ، وأن تتخذ في ذلك الموقف الرشيد الوحيد بالعمل لجلاء جيش الاحتلال الفرنسي عن ترابنا ، ومطالبة الحكومة الفرنسية رسمياً بسحب قواتها عن المغرب والتعجيل بتطبيق جلاء القوات وتحقيقه والشعب ينتظر من الحكومة المغربية أن تستخلص العبرة من العدوان على تونس بتحقيق جلاء الجيش الفرنسي عن ترابنا ، وباتباع سياسة قومية مستقلة تامة تصون سيادتنا وتبعد عنا التورط في الاتفاقات الخطيرة على استقلالنا كاتفاقية الاستيطان مثلاً ، فماذا ستفعله سيادتنا وتبعد عنا التورط في الاتفاقات الخطيرة على إستقلالنا كاتفاقية الإستيطان مثلاً ، فماذا ستفعله الحكومة المغربية من جهتها لاتقاء عدوان شبيهة بعدوان ساقية سيدي يوسف والأخطار الناجمة عن سياسة الاستعمار الفرنسي ؟ » .

كانت ولا تزال هذه هي وجهة نظرنا في مشكلة كبرى تمس حقوق البلاد في الحرية والسيادة والاستقلال ، وتمسها في صميمها وحياتها ، ومصيرها . فمن يستطيع أن يجادل في أن موقفنا من تلك المشكلة - على ضوء أحداث تونس - كان موقفاً لا تشوبه أية شائبة ؟

إن ما كتبناه وأعلنناه وطالبنا به إنما كانت تمليه علينا الوطنية الحققة ، وتوحي به إلينا السياسة الرشيدة ، ويفرضه علينا واجب المعارضة الصالحة ، ولم تكن ظروف تونس إلا لتزيد موقفنا قوة وتأييداً ، ولهذا انتهزنا هذه الظروف الأليمة لنثير من جديد على

ضوئها مشكلة الجلاء التام ، ولنعدل على فتح عيون المسؤولين
وتبصيرهم في واجباتهم نحو البلاد وشقيقتها تونس ، وهما
شريكتان في معركة واحدة ومتضامتان في السراء والضراء لأسباب
واعتبارات شتى .

غير أن الحكومة الماضية كانت ترى غير ما نراه سواء
بالنسبة لقضيتنا أو لقضية تونس ، فكنا نحن في واد ، وكانت هي
الأخرى في واد .

وربما يتبادر إلى بعض الأذهان أن السبب في هذين
الموقفين المتعارضين - موقف الحكومة وموقف المعارضة التي كنا
نتولاها باسم الشعب ولصالح الشعب ، من جهة أخرى ، إنما
كان يرجع إلى مجرد الصراع الحزبي ، والتنافس السياسي بين
الفريقين ، وفي الحقيقة كان شيء من هذا ، وكان من جهة
الحكومة ولم يكن من جهة المعارضة ، التي كانت تؤدي
واجبها ، وتقوم بمهمتها في سبيل الصالح العام ، كما هو معروف
لدى الخاص والعام . فقد كان واضحاً بيناً أن رجال الحكومة إذ
ذاك كانوا متشبعين بفكرة باطلة هي أنهم « كل شيء » في هذه
البلاد ، وأن الرأي رأيهم ، وقولهم هو القول الفصل ، ولا عمل
إلا لهم ، فهم في وهمهم أصحاب البلاد ، وسادة أهلها لا يخالف
لهم رأي ، ولا يرد لهم قول ، ولا يعصى لهم أمر .

ولكن إلى جانب هذا كان سبب آخر ، هو أشد وأخطر من ذلك
هو أن حكومة ذلك العهد كانت ترى غير ما نراه في قضية

الجلء ، وقضية التضامر مع تونس ، وتوحيد الموقف والخطة معها في سبيل الخلاص التام ، والتحرر الكامل .

إنها كانت ترمي بسياستها - كما هو معلوم - إلى التحالف مع فرنسا ، وهذا ما تحدثنا عنه في وقته ، وعملنا لعرقلة وإحباطه ، مثاله مشروع معاهدة الاستيطان التي كانت على وشك الإمضاء والتي عارضناها حتى بقيت حبراً على ورق .

وقد أدرك التونسيون مثلنا أسباب عدم تسارع الحكومة في الرباط إلى القيام بواجب التضامن معهم تجاه العدوان الفرنسي ، وفي قضية توحيد الموقف بين الرباط وتونس من أجل تحقيق الجلء التام عن القطرين . وفي ذلك كتبت جريدة « العمل » التونسية ، وهي لسان حال حزب الحكومة في القطر الشقيق :

« إن الأوساط الرسمية بالرباط تبرز رغبتها الأكيدة في التحالف مع فرنسا ، ومهما كان في هذا التحالف من غرابة فالحكومة المغربية تعتبر أنه خير ضمان لاستقلال المغرب ، وإن الدولة الحامية السابقة خير حليف للدولة المغربية المستقلة » .

ثم تحدثت الجريدة عن الدور الذي قام به حزب الشورى والاستقلال في معارضة سياسة الحكومة وواصلت قائلة :

« إن القادة الفرنسيين يميلون للتفاهم مع الحكومة المغربية فيما يتعلق بالتعاون الفني والثقافي واتفاقية الاستيطان . فقد قدم سفير فرنسا بالمغرب صيغة جديدة للبند 21 من هذه الاتفاقية ، هذا البند الذي تسبب - كما نذكر - في إيقاف المفاوضات بين

المغرب وفرنسا في سبتمبر الأخير . وحكومة الرباط تعتبران اتفاقاً في هذا الموضوع على وشك الوقوع » .

وأضافت الجريدة المذكورة أن حزب الاستقلال يعتبر التعاون مع فرنسا نقطة أساسية واستدلت على هذا بالخطاب الذي ألقاه زعيمه بالدار البيضاء ، وأعلن فيه أن حزبه يحبذ فكرة التعاون مع فرنسا ، كما استدلت الصحيفة التونسية على هذا بما كانت تكتبه جريدة « الاستقلال » بالفرنسية (عدد 25 يناير 1958) حول قبول حزبها لفكرة التعاون مع فرنسا في جميع الميادين بما في هذا استغلال الصحراء . وقد استنتجت الجريدة التونسية من هذا كله أن الحكومة المغربية كانت تبتعد عن كل اتجاه نحو الشرق العربي لرغبتها في التحالف مع فرنسا . وقد علق « الرأي العام » نفسه على هذا متسائلاً : هل يكون التحالف مع فرنسا هو الوسيلة التي تستعملها حكومة الرباط للارتباط بعجلة الغرب ؟

إلى هنا اتضح بكل قوة وجلاء الاتجاه السياسي الحقيقي الذي حمل الحكومة المغربية - أثناء أزمة تونس - على عدم اتخاذ الموقف الذي كان يقتضيه الواجب والمصلحة ، وعلى اتخاذ موقف الشدة والقمع مع المعارضة وصحفها التي كانت تدعو - مخلصاً - إلى مناصرة تونس ضد الاستعمار ، وتعمل فعلاً في سبيل هذا تلبية لنداء الوطنية ، وإنقاذ الشرف وسمعة الوطن والشعب معاً . وهكذا ذهبت جريدة « الرأي العام » ضحية الواجب والشرف ، وكانت محنتها في الواقع محنة الحرية في هذه

البلاد كلما سنروي قصتها حتى تكون واضحة ومفهومة لا في عناصرها وأطوارها فقط ، بل كذلك في خفاياها وأسرارها السياسية ، وحقائقها التاريخية .

الرأي العام : 19 محرم 1379 موافق 25 يوليو 1959 - العدد 738 .

فهرس

الجزء الرابع من حرب القلم (*)

7	عبرة الأيام وحكمة السياسة
15	فضائح مالية في ميزانية الدولة بفرنسا والمغرب
23	السياسة الاقتصادية وخطر توجيهها الجديد في المغرب (عنوان حذفته الرقابة) يستطيع أن يكبح
29	جماح الرأسمالية العاتية
37	مقال حذفته الرقابة
38	مقال حذفته الرقابة
39	في سبيل السلم والحرية
47	كتاب مفتوح إلى الجنرال جوان
57	الحرية بين حماية القانون وعسف السياسة
65	نظام الحرية استعباد ما يدعى « بالاقطار المتأخرة »
73	باسم برنامج « النقطة الرابعة »
83	حول تصريح الميسو فلوري ، متى تطبق فرنسا دستورها الجديد؟
93	مقال حذفته الرقابة

(*) نعتذر عن عدم نشر هذا الفهرس في الجزء الرابع

94	مقال حذفته الرقابة
95	مجلس شورى الحكومة حقائق... وذكريات
103	سياسة وعد... ووعيد؟
	الشعب يريد انتخابات حرة عامة. المجالس الحالية
111	منافية للعدالة والديمقراطية
	«دعوا الشعب يقول كلمته» فلا خير فيه إن لم يقلها لكم،
115	ولا خير فيكم إذا لم تسمعوهامنه
123	الثورة الفرنسية كتاريخ وذكرى
129	ذكرى بأخرى...؟
137	ذكرى الجهاد في سبيل الاستقلال
141	أحكام أم مجازر؟
145	أمة بدون قانون
149	الدستور والقضاء (1)
155	إلى الامام دائما إلى الامام
163	الدستور والقضاء (2)
171	مقال لم ينشر لأسباب قاهرة
173	في ليبيا: حماية انكليزية صريحة باسم استقلال سنوسي زائق
179	ليبيا في مأدبة اللثام
187	مقال الغمرات حذفته الرقابة
189	ماذا يراد بهذا المغرب وإلى أين المصير؟
195	إنما العز بالحرية
201	ذكرى وعبرة
205	الامتيازات الأميركية بالمغرب

213	مصري لىييايين المدر والجزر
	مقال الغمرات حذفته الرقابة يحتوى على 160
221	سطرامع تصريح ومقالين آخرين
223	ذكرى غاندي قائد معركة الحرية
	على هامش الانتخابات الانكليزية :
229	حقائق على نظام الاحزاب في المجتمع السياسي البريطاني ..
235	حقائق عن نظام الأحزاب والسياسة في انكلترا
	مقال الغمرات حذفته الرقابة ،
241	يشتمل على 210 سطور
243	الجامعة العربية تستقبل عهداً جديداً
247	مقال الغمرات حذفته الرقابة
249	يحلونه (أعواما) ويحرمونه (اياما)
255	إن لم يكن وفاق ... ففراق !
263	البلاء العظيم
269	ذكريات بمناسبتها
277	في تونس ... (تمخض الجبل فولد ... فأرا!)
289	مقال الغمرات حذفته الرقابة
291	موقفنا السياسي من خلال مذكرة 23 شتنبر 1947
301	قضيتنا الوطنية تدخل في طور جديد
	في انتظار الوثائق الرسمية عن المحادثات
323	الملكية الفرنسية
335	فصل الخطاب
349	محمد المثل الأعلى في صرامة الارادة وعزيمة الثبات

فهرس

الجزء الخامس من حرب القالم

7	تقديم
9	كلمة صريحة وموقف واضح
15	ماذا استفاده او قد يستفيدة الوطن والشعب من بروتوكول
24	25 يراير 1951 ؟
33	قواعد الحرية والنظام في الحزب السياسي
44	ذكرى ثورة الاستقلال في الولايات المتحدة الأمريكية
53	كيف اعترفت الدولة المغربية باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية
62	رسالة مفتوحة
74	كفاح جامعة الدول العربية في سبيل قضية المغرب الكبرى
91	الحماية جناية
103	ملك لا كالمملك . متى وكيف برزت فكرة عيد العرش
110	هل المغرب في خطر ؟
	المغرب بين أخطار سياستين

120	الحكومة أمام مسؤولياتها
130	الأمن العام والحريات
134	المغرب وتركيا يلتقيان
	متى يفوز الاستقلال على (الاستغلال)
140	في العهد الجديد ؟
147	ما ضاع حق وراءه طالب
153	حقيقة الأمن العام وواجب الدولة
	عدم الأمن وأخطاره على حياة
159	الأمة والوطن
165	الشعب في بداية التجربة الديمقراطية الأولى
171	نضوج سياسي واتحاد وطني
177	بديهيات النظام للدولة والشعب
183	ما ضاع حق وراءه طالب
191	حذار من الدكتاتورية (المتمقرطة !)
196	المعذبون في الأرض بين الأمس واليوم !
201	مشكلة الولاية العامة في المغرب
206	نحو ديمقراطية حققة
210	حقيقة الأوضاع في مغرب اليوم
	معركة الحرية في المغرب بين
217	الأمس واليوم (1)
	معركة الحرية في المغرب بين
223	الأمس واليوم (2)
	معركة الحرية في المغرب بين
229	الأمس واليوم (3)

236	مؤامرة 20 غشت بداية النهاية
245	في ذكرى ثورة الملك والشعب
255	قصة الاستقلال المقيد بالتبعية (المتبادلة)
260	لا استقلال مع التبعية
	لا حماية ولا وصاية باسم الاستيطان ، بل الاستقلال
266	بدون شرط ولا قيد
273	لا ضرورة مطلقاً لمعاهدة الاستيطان
279	محنة في المغرب ما بعدها محنة !
285	الحماية وسياسة الاستعمار الاستيطاني
	معارضة الحركة الوطنية لسياسة الاستيطان
291	زمن الحماية
297	محنة الحرية

رقم الايداع القانوني

الخزانة العامة

الرباط

1982/ 672

حقوق الطبع والترجمة محفوظة



